

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



الجلسة العامة ٨

الجمعة، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة المشاركة: السيدة تارجا هالونن (رئيسة جمهورية فنلندا)
الرئيس المشارك: السيد سام نوجوما (رئيس جمهورية ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

الخطابات التي تُلقى بمناسبة مؤتمر القمة (تابع)

قبل البشرية جمعاء بشأن كيفية التنظيم الأمثل لبقائنا على هذا الكوكب. بل بتحديد أشد، ينبغي لها أن تحول نفسها من مجتمع كبير من الحكومات والدبلوماسيين والموظفين إلى مؤسسة مشتركة من أجل كل فرد من سكان الكوكب الذين ينبغي أن يعتبروها جميعاً منظمتهم أنفسهم، ينفقون المال من أجلها، لا لكي تدافع المنظمة عنهم بوصفهم أفراداً فحسب، بل ولكي تنشُد، بسلطة الناس، السبل المؤدية إلى ازدهار دائم للبشرية وإلى حياة طيبة بالفعل.

ولعله يكون على تلك الأمم المتحدة أن تقوم على دعائتين: إحداها ترسيها جمعية من ممثلين تنفيذيين متساوين لآحاد البلدان تشبه هذه الجلسة العامة، والثانية تتألف من مجموعة ينتخبها سكان العالم مباشرة يكون فيها عدد المندوبين الممثلين لآحاد الدول متناسبا على هذا النحو مع حجم الدول على وجه التقريب. وتنشئ هاتان الهيئتان الهيئة التشريعية العالمية وتضمنانها.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):

تستمع الجمعية أولاً إلى كلمة فخامة السيد فاتسلاف هافل، رئيس الجمهورية التشيكية.

الرئيس هافل (تكلم بالانكليزية): ماذا يكون شكل

هذا العالم والأمم المتحدة بعد مائة عام من الآن؟ ثمة امكانيات لا تحصى من الصورة الأبشع إلى الصورة المثالية. وإن لم نسع من أجل أفضل الخيارات بدلا من أسوأ الخيارات فسيكون ذلك ضد التزامنا السياسي الأساسي. فما الذي ينبغي أن يكون عليه شكل الأمم المتحدة إذا حدثت تنمية محمودة في العالم، وكيف لها أن تتمكن من المساعدة على السير قدما بهذه التنمية؟

ربما كان عليها في البداية أن تتغير سريعا، من مسرح

للصدامات بين مصالح معينة لمختلف الدول، لتكون منبرا لعملية مشتركة لاتخاذ القرارات على أساس التضامن، من

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وأختتم بياني بالإعراب عن تقديري العميق للتقرير الذي أعده الأمين العام لهذه القمة. وأستشف من مقترحاته، على وجه التحديد، ذات الروح التي وصفتها على التو.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة سعادة السيد إسياس أفورقي، رئيس جمهورية إريتريا.

الرئيس أفورقي (تكلم بالانكليزية): أثني على الأمين العام لاتخاذ الخطوات الضرورية لعقد قمة الألفية هذه. يأتي حلول الألفية الجديدة في وقت حرج. العولمة والتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات يقدمان لبني الإنسان فرصا هائلة غير مسبقة لتحسين نوعية الحياة. إلا أن تلك الفرص ربما تكون حافلة بنتائج غير مرجوة. فقد تؤدي إلى زيادة التهميش وتحدث توسعا في الثغرة التكنولوجية في قريتنا العالمية. وهكذا، نمة حاجة إلى استخدام قوى العولمة لتبني إحساس عميق بالجماعة المحلية، والتعاون الدولي والتضامن الإنساني.

وعلى مدى زهاء نصف القرن الماضي، أُجبر شعبي على تحمل عبء حرب طويلة ومكلفة. وبفضل تضحية جيلين تم التخلص من احتلال الاستعمار كي يتسنى لنا أن نتمتع بمزايا الاستقلال والحرية. ولكن الآن وفي غضون فترة قصيرة بعد أن حصل بلدي على استقلاله بصعوبة، أُجبر بلدي مرة أخرى للدفاع عن سيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله.

أنا لا أعترز الخوض في تفاصيل الصراع الذي جلب الخراب إلى منطقتنا. إلا أن الصراع يؤثر على ذات القيم المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة والتي تأكدت من جديد في إعلان القمة، فيما يتعلق باحترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها؛ والمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء؛

ويكون المسؤول أمامهما هو مجلس الأمن أو خليفته الذي يكون بمثابة جهاز تنفيذي يعالج، بصورة مستمرة، بعض مشاكل العالم الحرجة. وبطبيعة الحال فإن تشكيل هذا الجهاز يكون مختلفا عن مجلس الأمن الحالي. وقد يكون لمؤهلات وشخصيات آحاد الأعضاء وزن أكبر من الظروف المتصلة بالبلد الذي يأتي منه. كذلك قد لا تكون ممارسة حق النقض قاصرة على أي عضو بذاته.

وينبغي أن تكون للأمم المتحدة المقبلة قوتها العسكرية والشرطية الدائمة. ويراقب الجهاز التنفيذي الأعلى مراعاة قوانين أو قرارات المنظمة، ويسعى إلى إنفاذها في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والبيئة والتغذية والمنافسة الاقتصادية والصحة والمال والحكم المحلي وما إلى ذلك.

وكلما أصادف أي مشكلة بالنسبة لحضارة هذه الأيام أجدني لا محالة أصل دائما إلى موضوع رئيسي هو: مسؤولية الإنسان. ولا يعني هذا مجرد مسؤولية أي إنسان نحو حياته أو بقاءه؛ ونحو أسرته؛ ونحو رفقة أو أي مجتمع آخر. وإنما يعني أيضا المسؤولية تجاه اللاحدود وتجاه الخلود - وباختصار المسؤولية تجاه العالم. ويبدو لي في الواقع أن أهم شيء نسعى إلى دفعه في عهد العولمة هو الإحساس بالمسؤولية العالمية.

في مكان ما في الأسس البدائية لجميع الديانات العالمية نجد، بصورة أساسية، نفس مجموعة الأوامر الأخلاقية الأساسية. وفي إطار هذه المجموعة من الأفكار ينبغي لنا أن نبحث عن روح التجدد العالمي وروح المصدر والطاقة لتصرف مسؤول بصورة حقيقية نحو أرضنا وجميع سكانها، فضلا عن نحو أجيال المستقبل. وبدون روح تنبثق من إحساس مكتشف من جديد بمسؤولية عالمية، لا مجال للتفكير في أي إصلاح للأمم المتحدة، ويصبح أي إصلاح دون معنى.

المناطق الريفية كي لا ننشئ جيوبا من الرفاهية والامتياز في بحر من الفقر الريفي.

ويتعين علينا أن نطور أشكالاً ملائمة من اللامركزية والتنازل عن السلطة من الحكومة المركزية للسلطات المحلية لنعزز مشاركة الشعب في عمليات اتخاذ القرارات والحفاظ على التنوع الثقافي في إطار الوحدة الوطنية. نحن بحاجة إلى اتباع وتطوير، وإن اقتضت الضرورة من خلال عمل إيجابي على الأجل القصير، تدابير ذات معنى لتمكين المرأة لضمان مشاركتها على أشمل وجه في جميع مستويات تنميتنا الوطنية. نحن بحاجة للقضاء على الأمراض القاتلة من قبيل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية، التي تؤثر على قطاع كبير من مجتمعاتنا المحرومة. ونحن بحاجة للقضاء على الفساد الرسمي، وتبني ثقافة المساءلة وغرس القيم والمؤسسات التي تؤيد الديمقراطية الدائمة والطابع المؤسسي.

ولقد أحرزت حكومتي تقدماً كبيراً في تحقيق هذه الأهداف والأمان، بالرغم من أن الصراع الحالي قد أثر على التقدم الجاري حالياً. ولكننا نعترف بأنه حتى في أفضل الظروف، لن يمكن تحقيق هذه الأهداف في دفعة قصيرة. ومن ثم نحتاج للنظر إلى هذه الأهداف المترابطة بوصفها عمليات، بدلاً من كونها تدابير قابلة للقياس وبالمستطاع تحقيقها في إطار وقت زمني ضيق ومحدد. ويتعين علينا، قبل كل شيء، أن ننظر إلى هذه الأهداف والأمان بوصفها مشاريع مشتركة. الحقيقة أن هناك صفة مشتركة للآراء والقيم المشتركة مع شركائنا في التنمية. وبقدر ما تختلف تلك الأهداف والأمان، فهي مسائل تتعلق بالتوقيت أو ذات طبيعة منهجية، ولا تسبب مشاكل بحد ذاتها.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السير أورفيل تيرنكويس، الحاكم العام لكمبولث جزر البهاما.

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة؛ وحل المنازعات بالوسائل السلمية.

ومن دواعي الامتنان ملاحظة أن الصراع قد توقف وأنه قد جرى التوقيع في الجزائر على اتفاق وقف الأعمال العدوانية. وفي هذا الصدد، أعرب عن امتنان حكومتي لجميع شركائنا وبخاصة حكومة الجزائر، والحكومات الأفريقية التي شاركت في عملية السلام التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية، وحكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فقد قاموا بالشيء الكثير لتعزيز السلام. وتعرب حكومتي أيضاً عن الامتنان للمسعوي الحميدة التي ظهرت كما تعبر عن شكرها لجميع الذين تعهدوا بالفعل بالمساهمة بقوات أو بتقديم دعم ملائم بشكل آخر لبعثة السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

المهمة المروعة إلى حد كبير التي تواجه مجتمعاتنا هي القضاء على الفقر وتهيئة بيئة مفضية إلى تحقيق تنمية مطردة ومستدامة. ويعد الدعم المتعدد الأوجه من شركائنا في التنمية، والتسويات المؤسسية الملائمة التي يجري التفكير فيها لتعزيز فعالية هذا الدعم، حيوية من أجل التغلب على هذا التحدي. إلا أن تلك التدخلات، مهما كانت قوية، لن تضمن تحقيق التنمية المستدامة ما لم تكن مشفوعة بجهودنا النشطة.

وفي هذا الصدد، تعرب حكومتي عن اعتقادها بأن التركيز الأولي ينبغي أن ينصب على تنمية الموارد البشرية بأوسع معانيها. ليست هذه مسألة بسيطة تتصل بتنمية المهارات على جناح السرعة، بل إنها تتضمن مجموعة من التدابير الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على بعضها البعض. نحن بحاجة إلى تضيق الفجوة في مجتمعاتنا بين أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية وأولئك الذين يعيشون في

متورطين إلى حد كبير في التزامن الخبيث للأغنياء مقابل الفقراء، لأن نفس العوامل التي تسهم في تحسين مستويات البعض، تسهم بالمثل في جعل الملايين من الآخرين في جميع أنحاء العالم فقراء، ومعدمين، ومهمشين إلى أقصى حد. ونفس هذه العوامل التي تعزز وجود البعض، تسبب تدهورا بيئيا خطيرا في الساحات الخلفية لآخرين، وفي بعض الحالات تهدد تهديدا فعليا سلام البشرية وأمنها إلى درجة غير متوقعة، وهذا تحول مصيري ساخر إذا نظر المرء في المدرجات الحسية النبيلة والسامية التي ساهمت في إنشاء الأمم المتحدة قبل ٥٥ عاما.

ولكن يوجد أمل، لأن هذه المثل العليا والأهداف السامية للأمم المتحدة لا تزال وحيّة، ومن المفروض أن نقدرها كلنا. وإذا تقود الأمم المتحدة المسيرة، فبإمكاننا أن نتصدى لمختلف التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، الذي لا بد لنا أن ننقذ فيه من الفقر المدقع بشكل أو بآخر ما يقرب من ٥٠ في المائة من سكان العالم المحبرين على العيش بدخل يبلغ دولارين في اليوم، و١,٢ مليار نسمة المحبرين على العيش بأقل من دولار في اليوم.

ويجب على الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تقود المسيرة لإنقاذ عمال العالم الذين يبلغ عددهم ١٤٠ مليون نسمة ومعظمهم في البلدان النامية والذين يعانون من البطالة أو العمالة الناقصة. وينبغي للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تعالج، بطريقة مفيدة، نواحي الإجحاف في الاقتصاد العالمي التي يحصل فيها مليار نسمة في العالم المتقدم النمو على ٦٠ في المائة من الدخل في العالم، في حين يحصل ٣,٥ مليار نسمة في العالم النامي على أقل من ٢٠ في المائة من هذا الدخل.

السير أورفيل تيرنكويسست (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أحاطب مؤتمر قمة الألفية هذا. وهو الوحيد طيلة ١٠٠٠ عام، حيث نجتمع، نحن رؤساء دول وحكومات الأمم الأعضاء، لكي نناقش ونتشاطر رؤيتنا لدور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

وأود، باسم وفد كمنولث جزر البهاما، أن أتقدم بأحر التهاني للرؤساء المشاركين على انتخابهم. لقد أظهرنا، طيلة الأيام الثلاثة الماضية، مقدرة عظيمة على إدارة هذه المداولات الهامة بحكمة وحساسية.

لقد مر أكثر من نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة بعد صراع عالمي مدمر. وفي فترة الـ ٥٥ سنة هذه، رأينا الأمم المتحدة تواجه حروبا واشتباكات إقليمية كثيرة، وتضطر إلى أن تعالج بفعالية تحديات اجتماعية كالصحة، والرفاه، والقانون، والتعليم، والعمل، وعلى نحو عملي معظم الظروف الإنسانية التي تؤثر في رفاه الدول والأقاليم التي تشكل الأمم المتحدة. ومن المهم أنه في معظم الأحيان، كانت لمقترحات الأمم المتحدة ولقراراتها أهميتها في ذلك الشأن.

وتتطلب منا الأزمنة والظروف الحالية أن نحاول في مؤتمر قمة الألفية هذا الإجابة على السؤال الهام، وهو ما هي توقعات الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين؟ إن العالم تقدم تقدما ضخما في مجالي العلوم والتكنولوجيا في الربع الأخير من القرن العشرين، وقد سمحنا للروح الحرة للإنسان بأن تزدهر، ومما لا يمكن إنكاره أن التوقعات اليوم أعظم فيما يتعلق بالتعليم الأفضل، والمعيشة الأكثر صحة، والعمر الأطول، والحصول على درجة أكبر من الرفاه الاقتصادي.

هذه هي التوقعات، ولكن إلى أي مدى تمكن العالم بالفعل من تحقيق تحسن في مستويات المعيشة؟ إننا لا نزال

المالية، وعند ذلك واجهت تحديات خطيرة من البلدان المتقدمة النمو. ولا تزال جزر البهاما تؤكد ضرورة إجراء مناقشة أكثر استفاضة وشمولا لكل القضايا التي تؤثر نتائجها تأثيرا ملموسا على رفاه البلدان النامية المعنية، على أن تضطلع الأمم المتحدة بدور في حسم هذه القضايا.

إن مؤتمر قمة الألفية هذا يتيح لنا فرصة فريدة وتاريخية للأخذ بنهج جديد من الناحية النوعية إزاء المقترحات والمبادرات، لكي نجتمع معا شعوب العالم المتباينة، الغنية والفقيرة، التي أشرت إليها آنفا، الدول المتقدمة النمو والنامية، عالم القرن العشرين وعالم القرن الحادي والعشرين. والفرصة متاحة، ويتحتم على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الذي يتحلى بالديمقراطية والشفافية والخضوع للمساءلة، أن يضطلعوا بالدور الذي حدده الميثاق، ومن الأفضل أن نغتني هذه الفرصة الهامة.

ويجب على الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تلتزم بضمان قيام نظام عالمي جديد يكون فيه الكل بالفعل أكثر من مجرد مجموع أجزائه، حيث تكون لكل جزء كل إنسان فرصة لتنمية إمكاناته أو إمكانيتها تنمية كاملة.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد تيبورورو تيتو، رئيس جمهورية كيريباس ورئيس وزرائها.

الرئيس تيتو (تكلم بالإنكليزية): إنني أزف التحيات الحارة من شعب كيريباس إلى مضيفينا الرائعين، رئيس وشعب الولايات المتحدة، وإلى جميع قادة وشعوب العالم الحاضرين هنا اليوم. وفي هذه المناسبة، أود أيضا أن أضيف تهنئي لتوفالو على انضمامها عضوا في الأمم المتحدة.

يمثل مؤتمر القمة هذا الذي لم يسبق له نظير فرصة عظيمة بالنسبة لنا لنجتمع كأعضاء في الأسرة العالمية لنحتفل

ويتعين على الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن توجد وسيلة تحول بها جزءا كبيرا من مبلغ الـ ٥٦ مليار دولار الذي ينفق سنويا على البحوث الصحية إلى ٩٠ في المائة من سكان العالم الذي يحتاجون إليه احتياجا شديدا، فهم يعانون من مشاكل صحية خطيرة مثل الإسهال، والسل، والملاريا، والالتهاب الرئوي، وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز القاتل، ولكنهم للأسف لا يحصلون إلا على ١٠ في المائة من مبلغ الـ ٥٦ مليار دولار هذا.

وعلى الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تعالج سلسلة التدهور البيئي الطويلة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف ضد النساء والأطفال، والاتجار بالمخدرات، والانتشار المفرط للجريمة لا سيما الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، وكلها تهدد بزعة استقرار مجتمعاتنا وعالمنا. نعم، إن على الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تتصدى لتهديدات الأمن هذه بنفس الحماس الذي أظهرته تقليديا إزاء تهديدات السلم والأمن التقليديين.

في نهاية القرن العشرين أصبحت العولمة لفظا مألوفا مكررا يشير إلى مفهوم وقناة يتيحان الازدهار للعالم كله. ومن الناحية المثالية، بشرت العولمة بإتاحة الفرص الضخمة وتوفير المنافع الكبيرة، ولكن الحقيقة أن المثل الأعلى لم يتحقق على الإطلاق في واقع الأمر. ولم توزع الفرص ولا المنافع توزيعا عادلا. بل إن العولمة كلفت البلدان النامية تكلفة فادحة، ومن الضروري أن نجري مناقشة جادة الآن حول هذه القضية.

حقيقة الأمر إن مفهوم العولمة حظي باهتمام كبير مؤخرا عندما حاولت دول صغيرة مثل جزر البهاما أن تستفيد من منافع العولمة عن طريق تطوير قطاعات الخدمات

يمكن أن تتحقق من خلال الالتزام والمسؤولية المشتركة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وينبغي للدول الأعضاء أن تفعل كل ما يمكنها أن تفعله في إطار ولاياتها لتجعل الحياة أفضل ولتخفف معاناة شعوبها. ومن ناحية أخرى، يجب على الأمم المتحدة أن تفعل كل ما يمكنها لدعم الدول الأعضاء، بمعالجة الأبعاد الدولية الخارجة عن نطاق قدرة فرادى الأعضاء.

ولذا فإن من المهم للغاية أن يكون هناك دعم وتشجيع مشترك بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومات الدول الأعضاء لضمان التزام الطرفين التزاماً قوياً بالإضطلاع بالأدوار التي تخصهما. وعلى نفس القدر من الأهمية أن يكون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تفاهم مشترك وأن تستطيع العمل في صداقة.

وأود باحترام أن أقترح أن نقوم بتحديث أهداف ومرامي هذه المنظمة، وهيكلها التنظيمي، ونطاق عملها وتركيزها، لتعبر عن أحوال وظروف هذا العصر، التي تختلف بدهاءة اختلافاً كبيراً عن أحوال وظروف الأربعينات، عندما شكلت الأمم المتحدة للمرة الأولى.

وهكذا، فإن كيريباس تدعم دعماً كاملاً السعي إلى إضفاء الطابع الديمقراطي والعقلاني على الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة، لاسيما زيادة عضوية مجلس الأمن، وإنشاء مجموعة منطقة المحيط الهادئ، وإدخال ممثل واحد على الأقل من كل مجموعة إقليمية في عضوية مجلس الأمن.

وأوافق أيضاً على الرأي القائل بأن الأمم المتحدة يمكن أن تكون منظمة أكثر فعالية إذا حاولت فهم المشاكل، التي لا تزال تعاني منها بلدان عديدة، من منظور البلدان المعنية تلك. ونحن في كيريباس نعتقد أن النماذج الاقتصادية والمالية المدعو إليها، والمقصود منها زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مستويات معيشية أفضل للجميع، تميل في

إنجازات الألفية الماضية ولنختط مساراً جديداً لقرن جديد. وتحقيقاً لهذه الغاية، أود أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على توفيره لنا معلومات ومقترحات مفيدة للغاية، كما أوضح في تقريره المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين". ونظراً لضيق الوقت، أعربنا في النص الذي تم تجميعه عن الآراء الأكثر توسعاً التي نريد أن نتشاطرها.

قبل اثني عشر شهراً، عندما قبلت كيريباس لأول مرة عضواً في هذه الأسرة العالمية، أعربت يومها عن إيماننا ودعمنا للمبادئ النبيلة التي ترمز إليها هذه الهيئة، كما هي مضمنة في ميثاقها. وأعربت أيضاً عن آمالنا ورغبتنا في أن تصبح الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية، وأكثر توحداً وأكثر نشاطاً لتساعد في بناء عالم أفضل، وكذلك عن استعدادنا لنسهم بأي شيء لدينا، مهما يكن بسيطاً، تجاه تحقيق مهام الأمم المتحدة.

وإذ نلقي نظرة إلى الوراء، نجد أن الكثير قد أُنجِز في القرن الماضي، وهناك الكثير مما يدعو إلى الامتنان. وكان أعظم إنجاز هو النجاح في تحرير الإنسانية من التهديد والخوف المؤلم من حرب عالمية أخرى، وإقامة عالم ينعم بالسلام نسبياً أمكن التوصل فيه إلى اختراعات علمية وابتكارات تكنولوجية كبرى تلمس الحاجة إليها لتحسين الحياة الإنسانية. ومع ذلك، لا يزال الكثير مما ينبغي عمله لتحسين هذا العالم وحياة الذين يعيشون فيه اليوم وللأجيال المقبلة. ومن ثم، أود الآن أن أركز على دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، والحاجة إلى التعاون والتفاهم المشترك بين الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، وكذلك بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وأود أن أعرب عن تأييدي للرأي الذي أعرب عنه كثير من المتكلمين بأن الرؤية المتمثلة في إقامة عالم أفضل

ومن المجالات الأخرى التي تحتاج إلى التفاهم حقوق الإنسان. وإننا نشيد بالمساهمة العظيمة التي قدمتها الأمم المتحدة في هذا الميدان. إلا أن هناك اختلافات في الرأي بين الذين ينتمون إلى ما يسمى بالبلدان النامية والأمم المتقدمة. فالأولى لها رأي قوي في أن العديد من الاتفاقيات التي تشكل نظام حقوق الإنسان الدولي تنحاز إلى معتقدات وممارسات الأخيرة.

ومن جانب آخر، تنتقد الدول الأخيرة البلدان الأولى قائلة إنها تفتقر إلى الالتزام بتنفيذ سياسات وممارسات حقوق الإنسان بصورة فعالة. والمثال الجيد على ذلك هنا هو أن كيريباتي لا تؤمن تماما بجميع حقوق الإنسان للأطفال المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. ولقد أعربت كيريباتي عن تحفظاتها عن هذا الموضوع لأننا نؤمن بأن مفاهيمنا لحقوق الطفل أفضل بكثير بالنسبة لمجتمعنا، ونود أن نبين ذلك للمجتمع الدولي. ومعروف عنا ذلك طوال آلاف السنين. فأولادنا يُعنون بأسرهم وآبائهم، والآباء يُعنون بأطفالهم عناية جيدة، دون أن يسبب ذلك أية آثار ضارة. ونود أن نبين المجتمع الدولي حقيقة أنه ما زالت هناك حضارات قديمة قدم بعض الحضارات في الغرب تؤمن إيماناً قوياً باستقرار أسرها ومجتمعاتها المحلية.

ولنتذكر أيضاً مدى الضرر الحاصل في بيئتنا، وسببه الرئيسي أوجه التقدم التكنولوجي والاقتصادي. لذلك، نحن مدعوون من جديد إلى العمل معاً في جو من التفاهم المشترك. والعولمة هي النمط السائد اليوم؛ إلا أنه يمكن أن تترتب عليها آثار ضارة تسبب ضرراً يتعذر إصلاحه إذا لم تتخذ فوراً إجراءات تصحيحية. وبالنسبة لدولة جزرية صغيرة مثل كيريباتي وهي تتألف من مساحات ضيقة من الجزر المرجانية التي لا ترتفع أكثر من مترين عن سطح البحر فإن الاحترار العالمي وتغير المناخ وارتفاع مستويات البحار أمور تهدد جوهر وجودنا على نحو خطير، ونشعر في بعض

معظم الحالات إلى مصلحة من هم أكثر قدرة على المنافسة على الأمكنة والأسواق والموارد المحدودة، بغض النظر عن النظم السياسية والقيم الثقافية وطبيعة أرض التنافس. وتجيء النتائج عادة في صالح المخطوطين سلفاً، ومن ثم تُحدث شعوراً سيئاً وتؤدي إلى سلوك غير محمود وصراع بالنسبة لمن لم ينعموا بالنجاح.

ولذا فإننا نقول إن النظريات الاقتصادية والمالية الحالية التي نشأت في البلدان الصناعية تدعم الهياكل الحضرية لتلك المجتمعات ومؤسساتها وشعوبها، القائمة على أساس الفردية وتراكم الثروة غير المحدود.

وشعب كيريباس يرى أن أساليب الحياة الجماعية أو حياة القرية، وحماية الحياة البشرية ومدها بأسباب البقاء، وتمجيد القيم الإنسانية، لها نفس أهمية السعي إلى الثراء. ونحن نتكلم في كيريباس عن: "أغنياء ومثقفون أم أغنياء مثقفون".

كنت ألاحظ منذ أمد بعيد أننا في شغفنا بالسعي إلى الرخاء الاقتصادي، المشفوع بالتغيرات السريعة التي تقع على الكثيرين منا ضغوط للأخذ بها، أغفلنا بدرجة خطيرة أهمية القيم الاجتماعية والثقافية. وبالتالي حدث تدهور مستمر في نسيج الأسرة والمجتمع الأساسي لراحة البال والسعادة. وإنني أؤمن بالمزج بين النماذج التي تدعو إليها المنظمات الدولية الرئيسية وظروفنا الخاصة، وهذا بالضبط ما نفعله نحن في كيريباس. وهذا بالطبع يتطلب تفهماً مشتركاً بيننا وبين من يؤمنون بفرض نماذجهم الاقتصادية.

في هذا الصدد يسعدني أن أعلم أن الأمم المتحدة والوكالات الإقليمية الأخرى تقوم حالياً بوضع نموذج أكثر ملاءمة لتنمية المجتمعات الجماعية، وإنني أطالب بتقديم المزيد من الدعم لهذا المجال الهام، لأنني يمكن أن أؤكد للجمعية أن كيريباس ستكون أول من يقبل ذلك النموذج.

وعلى الأمم المتحدة نفسها أن تكون رمزا للحكم الصالح. فالمداولات وعملية صنع القرار في الأمم المتحدة يتعين أن تكون متاحة للمجتمع المدني على نطاق واسع، وهو المجتمع الذي ينبغي أن تسلك آراؤه وأفكاره وتجاربه سبلا جديدة يتم وضعها والحفاظ عليها. والاستراتيجيات التي محورها الشعوب لازمة لحل المشاكل المترابطة والعميقة القائمة في المجتمعات البشرية والمتمثلة في السلم والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والبيئة، والعولمة. وإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها شرطان أساسيان لإيجاد أمم متحدة مجددة ونشطة.

ويسرني أن أعود بالصومال إلى الأمم المتحدة. إن عقد الصلح والبدء بتضميد جراحنا التي سببناها بأنفسنا استغرق ١٠ سنوات طويلة. وعندما تقدم أحيي الرئيس اسماعيل عمر غيلة، رئيس جيبوتي، بمبادرة لإحلال السلام في الصومال خلال دورة الجمعية العامة في العام الماضي، كانت موضع شك كامل. وسقطت مبادرات أخرى كثيرة بسبب تعنت أمراء الحرب وقدرتهم على المراوغة وتوجههم الذي مفاده أن تحقيق طرف لمكسب خسارة للطرف الآخر. وعلى رغم الشكوك التي تساور المطلعين على قضيتنا، بقي الرئيس إسمايل عمر غيلة متمسكا بمبادرته للسلام. وقد تم جمع شرائح من المجتمع المدني الصومالي، بما في ذلك المسنون التقليديون، ورجال الأعمال والمفكرون، في مدينة أرتا جيبوتي. واجتمع في أرتا أكثر من ٢ ٥٠٠ شخص مدة تزيد على أربعة أشهر بغية مناقشة أسباب الصراع الصومالي، وتقييم آثاره الضارة، واستكشاف سبل الخروج من المأساة. وكانت هناك أيام قائمة عندما بدا أن السلام والمصالحة الوطنية بعيدان عن منال المشاركين. أما الإرادة الطيبة والسخاء اللذان يتصف بهما شعب جيبوتي وحكومته الحكيمة، وتشبث الرئيس اسماعيل، فهي أمور أبقت الآمال الصومالية حية، ونجحت في استبعاد فشل مبادرة السلام.

الأحيان أن أيا منا معدودة. وأشارك دولا جزرية صغيرة أخرى في الدفاع عن قضية الشعوب المهددة بالانقراض، وأحث جميع المعنيين على إنقاذ هذا الكوكب من أية أضرار أو مساوئ أخرى، بغية كفالة أن تواصل الأجيال المقبلة تمتعها بموارد هذا الكوكب وجماله.

هذه بعض الأفكار التي رغبت في أن أتشاطرها معكم من صميم قلبي ومن شعب كيرياتي في هذا التجمع الرامي إلى بناء عالم للجميع يكون أكثر رعاية وسلما وازدهارا وعدلا. وأعتقد صادقا أن بإمكاننا معا أن نبني عالما أفضل. فليبارك الله الأمم المتحدة وشعوب العالم.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد عبد القاسم صلاّد حسن، رئيس جمهورية الصومال الديمقراطية.

الرئيس حسن (تكلم بالانكليزية): يسرني سرورا

كبيرا أن أشارك في مؤتمر قمة الأفلية التاريخي هذا الذي جمع أكبر عدد من رؤساء الدول أو الحكومات على الإطلاق. والمشاركون في هذه الجلسة عليهم أن يتخذوا خيارات هامة في المسرحية الإنسانية التي تتكشف فصولا.

وبالنيابة عن الجمهورية الصومالية، أود أن أعرب عن التقدير الذي يستحقه الأمين العام لتصدره بفعالية عقد هذه الجلسة، ولإعداد تقريره الشامل عن حالة الإنسانية والتحديات البازغة التي هي حقا تحديات عالمية. ولن تتمكن من التصدي لتعقيدات القرن الجديد إلا من خلال ما نجريه من مداولات وما نتخذه من قرارات جماعية.

لقد كان دور الأمم المتحدة دورا هاما طيلة السنوات الـ ٥٥ الأخيرة. فدورها في هذه الحقبة الجديدة المتصفة بالتكافل الواقعي دور مركزي. وتتعهد الصومال بمشاركة الذين يلتزمون بإيجاد أمم متحدة مجددة ونشطة تبين وتؤكد رؤيا الحكم العالمي القائم على المشاركة والمساءلة.

الصراحة، والنوايا الحسنة، والحوار المستمر في تسوية كافة القضايا السياسية المعلقة. إلا أن الشعب الصومالي قد قال كلمته، وأعلن موقفه المبدئي بأن تمثله حكومة وحدة وطنية، وأن يتحقق له الحكم الذاتي الإقليمي، والوصول المتكافئ للموارد الوطنية، وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان.

والصومال الديمقراطية، التي تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها، ستكون عضوا قويا ومنتجا في الأمم المتحدة. ولقد كان ارتباط الصومال بالأمم المتحدة بالغ الأهمية، وإن شابه بعض الاضطراب في الأعوام الأخيرة. فانحيار دولة الصومال وما تلاه من تفجر الحرب الأهلية قد سبب صعوبات جمة بالنسبة لوجود الأمم المتحدة في الصومال. ول سوء الطالع، فإن المحاولات السخية من قبل الأمم المتحدة للاستجابة للكارثة الإنسانية في الصومال، أدت إلى سقوط بعض القتلى من موظفي الأمم المتحدة. ونحن نأسف بشدة لسقوط ضحايا من أفراد الأمم المتحدة؛ وباسم حكومة وشعب الصومال، أود أن أتقدم بخالص المواساة إلى الأسرى التي فقدت أعزاء لها أثناء قيامهم بواجبهم في الصومال.

إن الحكومة الصومالية التي هي نتاج جهود بذلها المجتمع المدني الصومالي ملتزمة بأن تستجيب لمطالب الأمم المتحدة المتجددة، والديمقراطية التي تعمل بنشاط كبير. والصومال الجديدة وجمهوريتها الثالثة على استعداد لتكريس نفسها لإطار قانوني دولي يقدر حقوق الطفل، ويلتزم بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ويؤدي استعداده لتقديم الدعم الكامل لإضفاء الصفة المؤسسية الفعالة على المحكمة الجنائية الدولية في روما. وإن قطاعات من المجتمع المدني الصومالي ومسؤولي دولة الصومال يبدون استعدادهم ليكونوا جزءا من شبكات السياسة العالمية التي تحتل موقعا يمكنها من التصدي لقضايا السياسة العالمية، كالفقر، والإغفاء من الديون، والحيلولة دون نشوب

وكان الرئيس اسماعيل عمر غيلة والموظفون المتفانون التابعون له ميسرين كفؤين وزملاء مهتمين، بيد أن المجتمع المدني الصومالي تحلى في نهاية المطاف بالحكمة والرغبة في الصفح. وكانت الطرق الصومالية التقليدية لصنع السلام ومد الجسور مفيدة في اختيار ٦٥٠ مندوبا رسميا. وأوكل المندوبون مسؤولية وضع ميثاق وطني إلى مجموعة صغيرة منهم. وأقر مجلس المندوبين ميثاقا وطنيا يحتضن حكم القانون والحكم الذاتي الديمقراطي اللامركزي، وحقوق الإنسان، والاعتراف بحقوق المرأة ومجموعات الأقليات واقتصاد السوق.

وتمثلت الخطوة التي تلت ذلك في اختيار ٢٤٥ عضوا في البرلمان. فبعد مفاوضات مطولة، فاجأت شرائح المجتمع المدني الصومالي نفسها والعالم باختيار ممثليها في البرلمان. وسارع أعضاء البرلمان إلى انتخاب رئيس له، ونائب للرئيس، والموظفين الآخرين فيه. وتحمل البرلمان المسؤولية الملقاة على عاتقه، مسؤولية انتخاب رئيس للجمهورية بوفاء وبسرعة غير متوقعين. وباختصار، كان انتخاب الرئيس حرا ونزيها وشفافا جدا.

وبصفتي الرئيس المنتخب، فقد اصطحبت وفدا كبيرا يضم أكثر من ٩٠ عضوا من برلماننا ومواطنين بارزين آخرين إلى كل من مقديشو وبيدوا. وبرغم الهواجس التي تساور كثيرين، كان استقبال المواطنين إيجابيا بصورة فائقة.

ومن مسؤولياتي الدستورية تعيين رئيس للوزراء، الذي سيقوم بدوره بتشكيل حكومة وطنية في القريب العاجل. وبتشكيل الحكومة الوطنية، تكون الصومال قد وقفت على قدميها أخيرا، وسوف تتبوأ مكانها الصحيح في كافة المحافل الدولية. وما يبقى علينا أن نفعله داخل البلد هو إقناع من لم يشاركوا في مؤتمر عرتا للسلام والمصالحة الوطنية. ونود أن نعتمد على أساليبنا ثابتة المفعول، من

التقدم الإنساني. وسيقطع الإعفاء من الديون شوطاً طويلاً على طريق إغاثة البلدان الفقيرة. والإعفاء من الديون ليس خسارة مالية على الاقتصاد العالمي. فهو يوفر الفرصة للحفز الاقتصادي لمناطق الركود والانكماش في الاقتصاد العالمي. والإعفاء من الديون شرط لا مناص منه لاستمرار العولمة والتنمية الاقتصادية. وتطالب غرينادا بالبلدان الدائنة، والمؤسسات المالية ووكالات التمويل بإعلان الإعفاء الكامل من الديون لجميع البلدان النامية، لا سيما البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وتنادي غرينادا أيضاً بإنشاء صندوق للإغاثة من الكوارث لتيسير الاستجابة السريعة لإغاثة ضحايا الأعاصير، والزلازل، والبراكين، وغيرها من الكوارث الطبيعية التي تتزل بنا بتواتر وضراوة بالغة. وأود كذلك أن أسجل تأييد حكومة غرينادا للاقتراح المقدم من اللجنة المعنية بالحكم العالمي بإنشاء قوة متطوعي الأمم المتحدة الدائمة جيدة التجهيزات.

وتحدد غرينادا التزامها بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولكن تحقيق كافة حقوق الإنسان على مستوى العالم سيظل بعيد المنال، إلى أن تلبى الاحتياجات الأساسية للحياة، من طعام، ومأوى، وصحة، وتعليم. ونحن نطالب ببذل جهود أكبر في هذه الميادين.

وينبغي تضيق الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في خضم هذه الفتوحات التكنولوجية السريعة. ولذلك، فإن شعب غرينادا يطالب الأمم المتحدة في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن تقوم، من خلال المشاورات، بوضع البرامج والأنشطة التي تساعد البلدان النامية على سد هذه الفجوة الرقمية.

الصراعات، والمساعدات الإنسانية، والبيئة والتنمية المستدامة. وسوف تكون للأمم المتحدة المتحدة، ذات النشاط، الديمقراطية، في موقع القيادة في القضاء على الفقر، والتبشير بالتححرر من الخوف وفي مواجهة تحديات العولمة بكل ثقة.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية):
تستمع الجمعية العامة الآن إلى البيان الذي سيدي به دولة الأونرابل كيث ميتشيل، رئيس وزراء غرينادا.

السيد ميتشيل (غرينادا) (تكلم بالإنكليزية): إن تجمعاً بهذه الأهمية ينعقد في مثل هذا الوقت المبكر للغاية من الألفية الجديدة يعطينا الأمل في تعزيز التعاون بين الحكومات، حتى تقدم للبشرية، وبخاصة للفقراء، خدمة أفضل. إن هذه المناسبة التاريخية تتيح لنا الفرصة للتأمل في الطابع الفريد للأمم المتحدة بوصفها الهيئة التي تعترف بالمساواة المطلقة بين كل الدول.

وعند هذه النقطة، تود غرينادا أن تضم صوتها إلى بقية العالم المتحضر في الإعراب عن الأسف الشديد لمقتل عدد من موظفي الأمم المتحدة في تيمور الغربية.

لقد كان للأمم المتحدة منذ لحظة ميلادها تأثير أساسي في تشكيل العالم الحديث ورفع مستوى معيشة الملايين من البشر. واليوم، يطيب لشعب غرينادا أن يتوجه بالشكر إلى كل من منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ولسائر الهيئات الأخرى التي أثرت في حياتنا إيجابياً، وإننا نشي عليها لما حققت من إنجازات على صعيد تصفية الاستعمار.

لا يزال الفقر الشديد، وخدمة الدين المعوقة، والأمراض، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعدم احترام الحياة الإنسانية وإهمال البيئة الطبيعية، تتهدد

الأمم المتحدة على الاستجابة لاحتياجات الشعب في القرن الواحد والعشرين.

فليظل الشعب أولويتنا دائما، ولنهتدي دائماً بالله القدير.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من دولة الأورنابل باراك سوي ماوتماي، رئيس الوزراء ووزير الخدمة العامة في جمهورية فانواتو.

السيد ماوتماي (فانواتو) (تكلم بالانكليزية): يشعر شعب جمهورية فانواتو، الذي أتشرف بتمثيله هنا بالفخر للمشاركة في قمة الألفية هذه حول دور الأمم المتحدة في القرن الواحد والعشرين.

وعند قبول جمهورية فانواتو رسمياً في العضوية الكاملة للأمم المتحدة، في عام ١٩٨١، أصبحت المثل والمبادئ الأساسية المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة، جزءاً من إطار استراتيجية بناء أمتنا، ومصدر إلهام في مساعيها المشتركة نحو تهيئة عالم أفضل من أجل أجيالنا المقبلة.

وحتى نحافظ على مصداقية الأمم المتحدة في دورها الأساسي المتمثل في العمل على تحقيق عالم يسوده السلام والعدالة في القرن الحادي والعشرين، من المهم، بل من الضروري، أن تكون هياكلها وعمليات صنع القرار وخطط العمل الخاصة بها، وتركيز اهتمامها ووجهاتها متصلة بالاهتمامات والشواغل اليومية لأغلبية الأفراد العاديين على هذا الكوكب. بما في ذلك الأطفال والمعوقون والمرأة والشباب الذي يعاني من البطالة وليس انعكاساً لمصالح وشواغل أغنى أعضاء منظمنا وأقواها.

إن تقرير الأمين العام حول الألفية، الذي نشيد به، يوفر لهذه القمة معلومات أساسية جيدة وخيارات واضحة لنا لإعادة توجيه الأمم المتحدة وإعادة مركز الاهتمام فيها

لقد شن تكتل من الدول القوية التي تفرض ضرائب مرتفعة هجوماً شديداً مدمراً على البلدان ذات الضرائب المنخفضة، حيث يتهمونا باتخاذ تدابير "لا تقبل المنافسة" في مجال الضرائب. وتستخدم تلك الدول أساليب الدعاية السلبية عامدة لإدانتنا والأضرار باقتصاداتنا. وتهدد تلك الدول بفرض جزاءات مختلفة، كما سعت إلى إعاقة الوصول إلى صناديق رأس المال في المنظمات متعددة الأطراف، وأيضاً إلى فرض سياسة الحمائية المالية والنقد التام.

وغرينادا، بوصفها من البلدان الجزرية الصغيرة التي ليس لها نفوذ كبير. تطلب من هذا الحفل أن يدعو مجموعة السبعة وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الأخذ بنهج متعدد الأطراف وإشراك صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية لخدمة مصالح جميع الأطراف المعنية.

وأرى لزماً علي، قبل ترك هذا المنبر أن أشيد بحكومة وشعب جمهورية الصين في تايوان على ما قدم من مساعدة إلى بلدان مثل غرينادا، في مجال الزراعة، وصيد الأسماك، والرعاية الصحية والتعليم والثقافة والهياكل الأساسية. والواقع أن جمهورية الصين في تايوان تؤيد بالفعل أقوال ذلك الفيلسوف الصيني العظيم، كونفوشيوس حين قال "إذا أعطيت سمكة لرجل تفي باحتياجاته ليوم واحد؛ وإذا علمته صيد السمك تزوده باحتياجاته لأيام كثيرة جداً". ولذلك تواصل حكومة غرينادا الدعوة لمنح العضوية الكاملة لجمهورية الصين في تايوان في هذه الهيئة.

ختاماً، في عالم اليوم الذي يتسم بأوجه التقدم التكنولوجي السريعة، لا ينبغي أن نسمح للتكنولوجيا بأن تكون لها أسبقية على الجنس البشري. وحكومة غرينادا على أتم استعداد للعمل مع المجتمع المدني من أجل ضمان قدرة

سابق بإنشاء مجموعة منفصلة للمحيط الهادئ في الأمم المتحدة.

لقد كان قبول توفالو، مؤخرا، بوصفها العضو ١٨٩ في المنظمة موضع ترحيب من جانب شعب فانواتو وحكومتها. وندعو الله أن تشهد هذه الألفية زيادة أخرى في عضوية جزر المحيط الهادئ. ونود أيضا أن نقترح الاستعراض الكامل لعمليات صنع القرار في الأمم المتحدة والمؤسسات ذات الصلة التي يوجد مقرها في منطقة المحيط الهادئ والمعنية ببرامج التنمية لجزرنا، وذلك في إطار أولويات تقررهما البلدان الأعضاء من جزر المحيط الهادئ. ونشعر بقلق لأن بعض البلدان القوية تستخدم المؤسسات والبرامج الإقليمية في تعزيز مصالحها الخاصة في منطقتنا. وينبغي ألا نسمح باستمرار هذا الاتجاه.

وبالرغم من مواردنا الضئيلة، فإن جمهورية فانواتو فخورة إذ تمكنت للمرة الأولى من المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في تيمور الشرقية والبوسنة، بالإضافة إلى مساهمتنا الصغيرة في بعثات رصد السلام الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ. وينبغي أن تدين هذه القمة الحادث المؤسف الذي أدى إلى قتل ثلاثة من أفراد الأمم المتحدة في تيمور الغربية على أيدي جماعات مقاتلة. ونحث حكومة إندونيسيا على اتخاذ التدابير المناسبة ومعالجة الوضع بصورة فعالة.

لقد قمنا، كزعماء عالميين، بالإعراب، من وقت لآخر، عن شواغل جادة وعدم الارتياح لأن بعض القرارات والإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة وأجهزتها غير متفقة مع أغراض الميثاق وغاياته. ومع ذلك لم يتخذ أي إجراء لتصحيح الخطأ. وعلينا، في هذه القمة، أن نسلم بأنه عند تحديد هذه الأخطاء، فإن علينا مسؤولية مشتركة وهذا للمصلحة الفضلى لهذه الأسرة، أسرنا الدولية من الأمم

إلى وظائفها الأساسية الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء في رفع مستويات المعيشة لسكان كل منها.

ومن منظورنا كبلد جذري صغير، نرى أيضا من المهم أن نعيد تأكيد الوضع الحاسم لعدد من المسائل ومنها ما يلي. فمع المعدل الحالي للنمو السكاني في البلدان النامية، ومنها فانواتو، سيصبح تيسير وزيادة فرص وصول عدد السكان المتزايد إلى التعليم أهم التحديات التي تواجهنا في هذه الألفية. وتشمل المسائل الهامة الأخرى: توفير خدمات صحية محسنة إلى أفقر مناطق في البلد وأبعدها؛ وزيادة التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات في المجتمعات؛ وتحسين التعاون وترشيد استعمال الموارد بين الأمم المتحدة والهيئات المتعددة الأطراف الأخرى؛ قرية عالمية ملتزمة تماما بالسلام والعدالة والقانون والنظام والاحترام المتبادل والتسامح؛ والاعتراف بالحقوق الأساسية في تقرير المصير واحترام هذه الحقوق.

لقد تحقق تقدم كبير على مدى السنوات الخمسين الماضية، في النهضة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، ويستحق الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة، وغيرها من الوكالات المتعددة الأطراف والشركاء الثنائيون في هذا الصدد اعترافنا الكامل به ودعمنا المستمر له. غير أنه يبقى الكثير مما ينبغي القيام به. ويجب أن تكون المعالجة الكاملة للمسائل المثارة في هذه القمة أولوية من أولويات الأمم المتحدة.

ومنطقة المحيط الهادئ واحتياجاتها الإنمائية جديدة بالنظر، على النحو الواجب، في الألفية الجديدة، فهذه المنطقة تغطي أكبر مساحة من المحيطات، وتحتوي على موارد بحرية هائلة، ولديها قيم ثقافية وتقليدية متنوعة ودينامية، وسكان من الشباب يتزايد عددهم. مما يبرر النظر جديا في اقتراح

إن القرارات التي سنتخذها بشأن الاتجاه الجديد الذي نضعه للأمم المتحدة في الألفية الجديدة يمكن أن يكون لها أثر كبير في مستقبل علاقاتنا العالمية وحياة شعوب العالم، وخصوصاً في البلدان الصغيرة والفقيرة. إنها مسؤولية ملؤها التحدي. ولا نريد أن نخفق هذه المرة أيضاً.

نائب الرئيس (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة يليها سعادة السيد لمين سيديمه، رئيس وزراء جمهورية غينيا.

السيد سيديمه (غينيا) (تكلم بالفرنسية): هل لي أولاً أن أبلغ الجمعية العامة بوقوع أحداث خطيرة في بلدي غينيا خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية. والواقع أننا حين اجتمعنا لتناول موضوع التعاون الدولي بطريقة سلمية متمدنة، تعرضت بلدي، غينيا، وهي عضو في الأمم المتحدة منذ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨، وتستضيف أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ ضمن سكانها البالغ تعدادهم ٧ ملايين نسمة، لهجمات على حدودها الدولية من قبل مهاجمين أتوا من ليبيريا وسيراليون. وبينما أتكلم الآن، يتواصل القتال لرد المهاجمين. وستعمل غينيا، من خلال الإجراءات المناسبة، على دراسة هذه المسألة مع الأمين العام ومجلس الأمن، والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. وترجو غينيا أن ينضم المجتمع الدولي إليها في إدانة هذا العدوان الجائر دون تحفظ.

وأود أولاً أن أفي بمهمة نبيلة، سيدي الرئيس، بأن أنقل إليكم تحيات حارة من شعب غينيا وحكومتها ورئيس جمهوريتها، الجنرال لانسانا كونتي، وهي التي لم يضعف التزامها بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة منذ أن انضمت إلى أسرة الأمم المتحدة في عام ١٩٥٨. وإن وفد غينيا يشعر بالسعادة والفخر إذ يشارك في قمة الألفية هذه جنباً إلى جنب مع زعماء عالميين بارزين يشهد حضورهم

والشعوب أن تتأكد من اتخاذ أنسب الإجراءات لتصحيح هذه الأخطاء، في وقت مبكر، حتى نستطيع المضي في الألفية الجديدة بضمير مرتاح.

وفي هذا السياق، فإن جمهورية فانواتو، بوصفها عضواً نشطاً في جماعة رأس الحرية الميلانيزية، الملتزمة بتعزيز والمحافظة على الهوية والقيم والتقاليد والحقوق الميلانيزية، تدعو الأمم المتحدة إلى استعراض الأساس السياسي والقانوني لتعهداتها في الخمسينات والستينات، فيما يتصل بالحقوق الأساسية للأخوة والأخوات الميلانيزيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومصيرهم، لا سيما في غرب بابوا.

إن استمرار الخلافات ونواحي القلق حول مشروعية الصكوك التي أيدها الأمم المتحدة وأبرمت خلال تلك السنوات، كاتفاق نيويورك لعام ١٩٦٢ لتنظيم إدارة الأمم المتحدة لما يطلق عليه اسم قانون الاختيار الحر في بابوا الغربية، مثال واضح للارتباك في سلامة قرارات الأمم المتحدة وصحتها في ذلك الوقت. وهذا مجرد استهزاء بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والحق في تقرير المصير المودعة على نحو واضح في ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يمكن للأمم المتحدة، ولا ينبغي لها، في هذه الألفية الجديدة أن تواصل تعاميتها عن أخطائها الماضية التي أفضت إلى ثلاثة عقود طويلة يكتنفها العذاب والظلم والإساءة لحقوق الإنسان وحرب العصابات في بابوا الغربية. وإن ذلك خطأ من النواحي الأخلاقية والسياسية والقانونية. ولدى الأمم المتحدة وكالات ومؤسسات مختصة، كلجنة الـ ٢٤ أو محكمة العدل الدولية، ينبغي أن يعهد إليها بالنظر في هذا الأمر أو إصدار فتوى بشأنه. كما ينبغي لهولندا، بوصفها السلطة المستعمرة السابقة، أن تعترف بأن عليها جزءاً من مسؤولية المساعدة على وضع حل للحالة المؤسفة لبابوا الغربية بطريقة سلمية وشفافة.

بهذه الأعداد الكبيرة ولا شك بأثر الأمم المتحدة واستمرار الاهتمام بأعمالها.

ونعرب عن شكرنا العميق لجميع من أسهموا في تحقيق هذا الحدث. ونشكر على وجه الخصوص السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، ونعرب عن الترحيب بجهوده التي لا تكل في سبيل تعزيز المنظمة. وهذا أيضا هو الزمان والمكان المناسبان للإعراب عن التقدير لجميع من أسهموا، بروئيتهم الثابتة وبعد نظرهم، في إقامة هذه الوسيلة الرائعة للتعاون فيما بين الأمم، وهي التي سعت لأكثر من نصف قرن إلى توفير أساس جديد وتوجيه جديد للعلاقات الدولية.

إن واجبنا يحتم علينا إحياء حلم أصحاب الرؤية الثابتة البارزين، وتحسين هذه الوسيلة التي وضعوها لخدمة عالم أفضل وأكثر عدلا وأكثر إنسانية وأكثر أخوة. إن لدى شعب غينيا وحكومتها إيمانا بالأمم المتحدة، غير أننا نعتقد أنه، بعد كل الاضطرابات التي حدثت منذ عام ١٩٤٥ وفي ضوء التحديات التي تواجه البشرية فيما يتعلق بمستقبلها، حان الوقت لإحداث تعديل في مهام المنظمة وهياكلها.

إن غينيا تنادي بإنسانية أكبر واستبعاد أقل في الأمم المتحدة. وأستعمل عبارة "استبعاد أقل" لأنه حان وقت تمثيل مختلف أنحاء العالم على نحو منصف في مجلس الأمن. ويلزم على وجه الخصوص إعادة النظر في التمثيل الناقص الذي تحظى به أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وسيكون الإخفاق في تحقيق ذلك بمثابة تجاهل لما أنجز على الصعيد العالمي في مجال العلاقات بين الدول طيلة فترة الـ ٥٠ سنة الماضية، كما أن ذلك سيعني الاستمرار على أساس الأفكار والآراء التي كانت سائدة في عام ١٩٤٥.

إنني أتكلم عن الإنسانية على النطاق الأكبر لأن الأمم المتحدة يجب أن تمنح موارد كافية تمكنها من التدخل في الكفاح ضد الفقر ومعاناة الشعوب والدول في جزء كبير من العالم. وبعد أن التزمت الأمم المتحدة تجاه الشعوب بتحقيق إنهاء الاستعمار، يجب أن توضع الآن في موقع تواصل منه مهمتها الإنسانية ومهمة إنقاذ الحياة، مما يمكن مجتمع الأمم من إحراز ما شكل القوة الدافعة لانتشار التقدم في أمم الشمال: إطلاق الطاقات وحصول أكبر عدد ممكن من الناس على المعرفة والعمالة والاستهلاك.

إن الوسائل متاحة الآن، وقد أبرزها الأمين العام كوفي عنان في تقريره الهام "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين". ومن بين هذه الوسائل، المدخرات المتاحة التي تراكت لدى الأمم، والتقدم التكنولوجي والعلمي، وتجدد التزعة الإنسانية التي يشارك فيها الناس في أيامنا هذه على نطاق واسع بهدف حماية الكرامة الإنسانية وتعزيزها. ويجب أن تساعد هذه الإنجازات التي حققتها البشرية بأسرها على تحسين حظ المحرومين في الأرض.

لقد كانت غينيا إحدى الدول الأفريقية الأولى التي انضمت إلى الأمم المتحدة وما زالت عضوا فيها منذ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨. ودخل الفرد في غينيا، المصنفة بين أقل البلدان نموا، يبلغ ٥٧٥ دولارا، وما زالت لأكثر من عشر سنوات لوحدها ودون أي مساعدة، تفي بالتزاماتها الدولية والإنسانية مع تحملها أعباء انعدام الأمن دون الإقليمي والأعباء البشرية والبيئية والاقتصادية لوجود أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ، منهم ما يقارب ١٢ ٠٠٠ لاجئ جديد سجل وصولهم في الأسبوع الماضي فقط.

ولا يبدو بين مجتمع الأمم أن أفريقيا ومشاكلها تشكل قلقا رئيسيا رغم تعدد الإعراب عن حُسن النوايا.

ملايين الرجال والنساء والأطفال لا يعرفون معنى الفرح أو السلام الداخلي بتلبية أهم حاجاتهم الأساسية.

إن الألفية التي نودعها كانت بلا شك أصعب فترة في تاريخ البشرية، فقد شهدت حروبا وتوترات وأوبئة وكوارث. وعالمنا في الألفية الجديدة يواجه عدوا، اسمه الفقر، عدوا له وجهان الفقر المدقع والثراء الفاحش. وإلى أن نجح في التقريب بين النقيضين، وندخل مزيدا من الإنسانية إلى علاقانا، لن تختلف الألفية الثالثة عن الثانية.

والأشد حاجة إلى اهتمامنا هم أيضا الأكثر عددا؛ وهم سكان البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، حيث تظل أوضاعهم تتردى بينما يتقدم غيرهم نحو مزيد من النمو والازدهار. فلنكن حريصين على ألا يصبح ذلك تقدما فثاكا.

ونحن القادة، علينا بالتأكيد نصيب من المسؤولية لأننا لا نعمل على تلبية كل تطلعات شعوبنا. ولكن هل تكفي إرادتنا وحدها في عالم تفر فيه كل القوى الاقتصادية والمالية والصناعية والتكنولوجية والسياسية من قبضتنا، وتتجاوز حدود الدول الوطنية، بل ومجموعات منها؟ فما الذي نستطيع أن نفعله حين لا تمكننا مواردنا على كبرها، من تلبية التطلعات المشروعة لإخواننا المواطنين، بسبب الأثرة لدى الأغنياء؟

لقد كان القرن المنصرم أساسا يعج بالظلم الناتج عن السعي الجامح إلى الثراء. وينبغي أن يتعلم الناشئ دروس الماضي حتى يبني مستقبلا أفضل. ولكي يتحقق ذلك، لا بد أن يستند إلى الإنسانية والعدل. ولن نستطيع في نهاية المطاف أن نتغلب على الويلات التي يعانيها معظم البشر، ولكن فلنحاول على الأقل أن نحد من آثارها وأن نخففها. ولدى عالم اليوم الوسائل الفكرية والمادية التي تمكنه من ذلك. ولكن يبقى لبلوغها شيء واحد مفقود، ذلك هو الإرادة.

وعلى الرغم من كل شيء ثمة مجال للأمل لأن الأفكار والحلول العامة الواردة في تقرير كوفي عنان تحظى بكامل تأييد بلدي الذي سيعمل مع من يشاركونه تلك القيم والنهج الرامية إلى كفالة تنفيذها.

واختتم كلمتي بالإعراب عن تمنياتي بالتوفيق الكامل في عملنا، وليحيا التعاون الدولي! ولتحيا الأمم المتحدة!

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى كلمة معالي السيد ناغوم يماسوم، رئيس وزراء جمهورية تشاد.

السيد يماسوم (تشاد) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أنقل إليكم في البداية تحيات رئيس جمهورية تشاد فخامة السيد إدريس ديبي وحكومة وشعب تشاد، وأن أعرب عن أملنا في أن يتوصل مؤتمر القمة هذا المتميز إلى قرارات متميزة تناسب الحدث. كما أتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، لمبادرته الهامة والسارة بتنظيم مؤتمر قمة الألفية هذا الذي يصادف دخول عالمنا إلى قرن جديد. ولشني عليه للأسلوب الواضح والموضوعي الذي أعرب به عن الشواغل الكبيرة التي تحيق بالبشرية، في تقريره (A/54/2000) المعروف على هذا المؤتمر.

إنها فرصة لأن نستعرض معا القرن الماضي، ونبحث في آفاق هذا القرن كي يكون العالم أكثر عدلا وإنسانية من أجل الأغلبية العظمى للسكان. فالصورة المنبثقة عن أكثر من ٥٠ عاما من الحياة الجماعية في منظماتنا، التي هدفها الأساسي هو التعاون الدولي لإنهاء الحروب والقضاء على الفقر، صورة قائمة تماما. فكيف لنا أن نشعر بالسعادة في نظام دولي دفع بأكثر من ٣ مليارات من البشر إلى برائن الفقر المدقع، بينما ينعم فيه أقل من مليار شخص بنسبة ٧٠ في المائة من دخل الكوكب. والعواقب هي أن أصبح

في مسيرتنا ومقاومتنا للانتفاضات المحتملة التي يمكن أن تتذرع بالفقر في أي ديمقراطية ناشئة؟

إن نظام الإدارة بتوافق الآراء في الشؤون العامة، الذي اعتمدته بلدنا يدل على رغبتنا في توفير الظروف للاستقرار والهدوء الضروريين للتقدم. فالسلام والاستقرار هما أساس التنمية ويعززانه بدورهما. ونرجو أن يسود الهدوء والسلام في ربوع القارة الأفريقية وبقية أنحاء المعمورة. فالصراعات الكثيرة التي تُحوّل أفريقيا، وخاصة الانقسام الواقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والحروب بين الأخوة في أنغولا وسيراليون وبوروندي، أو بين إثيوبيا وإريتريا، أو الأحداث المأساوية التي تحدث عنها المتكلم قبلي، أمور غير مقبولة وتنطوي على مفارقات تاريخية.

وجمهورية تشاد تناشد كل المتقاتلين أن يضموا صفوفهم ويفكروا في ملايين النساء والأطفال الذين يتعرضون للإرهاب في كل يوم، والذين لا يطلبون ذهباً ولا ماساً بل ولا الحرية أحياناً وإنما يطلبون ببساطة السلام، بل وببساطة أشد، الحياة.

كما نناشد الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية أن تتصرفا بمزيد من الاقتناع والثبات، إذا لزم الأمر، لوضع نهاية لهذه الحروب المدمرة والفتاكة في أفريقيا.

وبينما تواصل البلدان الغنية إنفاق مليارات الدولارات على الأسلحة بكل أنواعها من أجل القتال فنحن لا نعلم فعلاً مع من أو مع ماذا تتقاتل الدول الفقيرة وخاصة في أفريقيا وهي خاوية الوفاض تقريباً ضد عدو حقيقي بل وغير منظور، هو فيروس الإيدز.

وعلى الرغم من أن بلدي يرحب بالتدابير التي اتخذها مؤخراً البنك الدولي والشركات المتعددة الجنسيات لمكافحة هذا الوباء، يرى أن المستطاع القيام بأعمال أكثر وأفضل.

ومؤتمر القمة هذا يمنحنا فرصة تاريخية لتحديد المعالم لعالم جديد. والرؤية والطموح اللذان نغذيهما من أجل البشرية هما نفسهما اللذان نغذيهما من أجل بلدي. فحكومة تشاد دأبت على السعي لأكثر من عقد إلى الاستجابة لطلبات حرية ورفاه شعب ظل محروماً منذ الاستقلال. وفي هذا السياق فإن المشروع النفطي الذي أثار الكثير من الجدل في أنحاء العالم، إنما يعكس الخطط الطموحة التي وضعناها لبلدنا. فهذا مشروع غير عادي كونه يحتاج لمشاركة دولتين هما تشاد والكاميرون وإلى المؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني. والمشروع في حد ذاته مشروع رائد من أجل التنمية، وهو يناسب تماماً الشراكة الجديدة التي ينبغي أن تسود العلاقات الدولية.

لقد ظلت حكومتنا تبذل الجهود للتغلب على التخوف من هذا المشروع لأن شعب تشاد ظل ينتظره لأكثر من ٣٠ عاماً. ثم أننا أيضاً بحاجة إلى هذا النفط لتعزيز قطاعاتنا الحيوية كالصحة والتعليم والتنمية والبيئة والمرافق الأساسية التي لا يمكن أن تمول إلى ما لا نهاية من المعونة الأجنبية. وأخيراً فالتقدم الاقتصادي والاجتماعي في تشاد هو السبيل الوحيد لدعم الحرية والديمقراطية في البلد. وأغتنم مناسبة مؤتمر القمة هذا للإعراب مجدداً عن امتنان شعب تشاد لكل الدول والمؤسسات التي أسهمت في النتيجة السارة لهذا المشروع.

ومن المسلم به بالإجماع أن الديمقراطية والفقر لا يجتمعان في سلام. ومع ذلك فجمهورية تشاد التي تصنف على أنها من أشد دول العالم فقراً ظلت لأكثر من عقد تعيش في ديمقراطية. وسوف تثبت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستجري خلال أشهر معدودات، الشفافية وقانونية أننا مصممون على دعم الممارسات الديمقراطية في المجتمع التشادي. فهل نطمح في دعم كل أصدقائنا وشركائنا

ولتحقيق ذلك، لا بد من إعادة تشكيلها وتوفير موارد كافية لها كي يتسنى لها أن تواجه المسؤوليات وتحقق الآمال المعقودة عليها. ويتعين أيضا إعادة تشكيلها لكي تعمل على نحو أفضل وتؤدي أحد الأغراض الأساسية التي أنشئت من أجلها، وهو بالتحديد، حفظ السلام.

لقد تطور هذا النشاط إلى حد كبير في السنوات الأخيرة وأضحى متعدد الأوجه والأبعاد ويشمل شتى أنواع الإجراءات الوقائية. ولا بد أن نعتمد على كامل آلية تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، ولكن، وفي الملاذ الأخير، ربما تدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراء علاجي، يتطلب المزيد من الموارد والعزم الأكيد كي تتوفر لها قوة ردع وتصبح منتجة.

ومن غير المحتمل أن يؤدي تتابع الإنكارات والسخافات التي شهدناها في السنوات الماضية، في البوسنة وسيراليون، إلى تعزيز مصداقية منظمتنا.

ولا بد من توفير موارد كافية لحفظة السلام كي يفرضوا السلام، وإذا اقتضت الضرورة، بالقوة. ويتعين إصدار قرارات واضحة لا لبس فيها بشأن استخدام القوة لحفظ السلام لأنه لا ينبغي أن يقع حفظة السلام فريسة سهلة لتجار الحروب من كل صنف.

ولا بد أن تعمل الأمم المتحدة أيضا على أساس من المساواة يحترم هيكل العالم. ولا يستطيع أي فرد أن يتجاهل الحقيقة في الوقت الحاضر ومفادها أن القوة لم تعد مجرد مسألة قوة عسكرية. ولن يكون بمسئطاع النظام الدولي أن يعمل وهو مغمض عيناه عن بزوغ قوى جديدة، وعن التغييرات في مواقف القوى القديمة، وعن التغييرات البعيدة الأثر التي وقعت في المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتغييرات في مفهوم القوة ذاته.

من أجل هذه الأسباب جميعها، تحبذ جمهورية تشاد إصلاح مجلس الأمن. وتوسيع المجلس ليشمل قارات أخرى

ولو أن ربع المبالغ فقط التي تنفق على الأسلحة استخدم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لا سيما في الرعاية والبحوث، لثم القضاء بالفعل على الوباء.

وتطالب تشاد المجتمع الدولي بأسره، لا سيما البلدان الصناعية، أن يزيد من تفهم الصعوبات الاقتصادية في أفريقيا.

وبالمستطاع، بصفة خاصة، أن يبدأ هذا الاهتمام بمعالجة مشكلة الدين التي تشكل عقبة كبيرة تعوق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا وتؤدي إلى إدامة الحلقة المفرغة من الفقر. ولن تسفر تدابير التخفيف التي تتألف من إعادة الجدولة أو تخفيف الديون عن حل المشكلة الأساسية.

إذا أردنا بإخلاص تخفيف حدة هذا الظلم الفادح الذي نُكِبَت به أفريقيا، لا بد أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية تدابير أكثر جرأة ببساطة وذلك بإلغاء الديون. ذلك كله ليس كافيا، بل ينبغي أن تقترن تلك المبادرات بالمزيد من المعونات والاستثمارات الأجنبية الخاصة إذا أردنا بصورة حقيقية عدم تهميش أفريقيا في الاقتصاد العالمي.

وينبغي أن تؤدي الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي أجريت في معظم بلدان القارة في العقد الماضي إلى تشجيع تلك التدابير.

ويعد وضع نهاية لمعاناة الناس والافتقار إلى التفهم بين الناس والدول والحفاظ على الطبيعة تحديات كبرى يتعين علينا أن نواجهها بمزيد من الاقتناع كما أنها تتطلب قواعد جديدة للعلاقات بين الدول.

ومن وجهة النظر هذه، تعتبر الأمم المتحدة أداة لتهديد الصراعات، وزيادة التعاون، والقضاء على الفقر، والظلم والإجراءات التعسفية، وهي بإيجاز، أداة لتحقيق المصالحة بين الناس وأنفسهم.

وأثني باسم البابا على كل ما قامت به الأمم المتحدة بالفعل في هذا الميدان، وأنحني إجلالاً لذكرى الجنود والأفراد المدنيين الذين لقوا حتفهم في سياق عمليات حفظ السلام.

الواجب الثاني للأمم المتحدة هو تعزيز التنمية. ويعيش حتى في الوقت الحاضر، عدد كبير من سكان العالم في أوضاع من الفقر، الأمر الذي يمثل إهانة لكرامة الإنسان. فضلاً عن ذلك، غالباً ما يؤدي الفقر إلى زيادة شروخ أخرى مثل الحرب، وتدمير البيئة، والكوارث الطبيعية والأوبئة بسبب وجود الفقر. كيف يتسنى لنا ألا نستعري الانتباه إلى حقيقة مفادها أن غالبية هذه النكبات تؤثر على أفريقيا في المقام الأول وكيف يتسنى لنا ألا نطالب بإيلاء أولوية خاصة لأفريقيا وأن تُبذل الجهود التي هي في الحقيقة قادرة على تلبية احتياجاتها.

الواجب الثالث، للأمم المتحدة هو تعزيز حقوق الإنسان. وليس ثمة نهاية للكفاح من أجل حقوق الإنسان، وأذكر بخاصة أول تلك الحقوق: الحق في الحياة، الذي يتعرض لخطر كبير في الوقت الحاضر. ويعرب البابا يوحنا بولس الثاني عن دعمه للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من عدم التسامح المقرر انعقاده في السنة القادمة في جنوب أفريقيا، وهو يشجع كل مبادرة ترمي إلى منع تفشي العنصرية وعدم التسامح، ولكن بالإضافة إلى هذا النهج الملموس إزاء حقوق الإنسان، يتعين أن ينصب المزيد من التركيز الأدق على حقوق الإنسان وذلك بتوفير أساس أخلاقي صلب لها وإلا فسوف تظل هشة ودون أساس.

الواجب الرابع للأمم المتحدة هو ضمان تحقيق المساواة لجميع أعضائها. إذ يتحتم الاستماع إلى الجميع عند اتخاذ قرارات مشتركة. وفي هذا الصدد، أشير إلى موقف الكرسي الرسولي فيما يتعلق بالجزءات التي تفرضها المنظمة.

يضيف المزيد من الديمقراطية على عملية اتخاذ القرارات وتحقيق المزيد من الإنصاف في علاقاته الدولية ويعكس الوضع الحقيقي في المجتمع الدولي.

هذه المبادئ التي لها مكانة خاصة في نفوسنا، تحملنا على قبول جمهورية الصين، تايوان، في منظمتنا. لأن ذلك يحقق العدالة لدولة تفي أكثر من دول أخرى كثيرة، بشروط سلطة الدولة وتساهم في إرساء السلام وتحقيق التنمية في العالم.

وأحتتم كلمتي بالإعراب عن الأمل، بأن تكون هذه القمة، من خلال مبادراتنا وقراراتنا، مختلفة عن كل ما عداها، وأن تترك بصماتها على التعاون الدولي.

الرئيس المشارك (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى نيافة الكاردينال أنجيلو سودانو، وزير خارجية الكرسي الرسولي.

الكاردينال سودانو (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أنقل إلى الجمعية العامة التحيات القلبية من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني وتشجيعه لممثلي بلدان العالم المجتمعين هنا في نيويورك ليؤكدوا من جديد ثقتهم في عمل الأمم المتحدة. ويأمل الكرسي الرسولي بإخلاص، مع بزوغ فجر الألفية الثالثة، في أن تساهم الأمم المتحدة في بناء حضارة جديدة لمنفعة جميع الناس، حضارة سُميت "حضارة الحب".

واجب الأمم المتحدة الأول هو المحافظة على السلام وتعزيزه. كان هذا هو الهدف الأساسي لمؤسسي المنظمة وهو لا يزال أمراً حتمياً الآن. وما تزال الحروب في الغالب الأعم تجلب الدمار والمعاناة للشعوب. وبصدد التصدي للحالات الجديدة من اندلاع العنف، وبخاصة الصراعات المدنية والإثنية، يقتضي واجب الأمم المتحدة أن تتدخل ضمن إطار ميثاقها لتستعيد السلام.

يعيشون في فقر، و ٣٤ في المائة في فقر مدقع. وتحددت عتبة الفقر بـ ١٠٠ دولار سنويا للفرد في المناطق المدنية، و ٧٠ دولارا سنويا للفرد في المناطق الريفية. أما عتبة الفقر المدقع، فقد تحددت بثلاثي هذه المبالغ.

”وتعيش الأغلبية العظمى من الفقراء في النيجر في المناطق الريفية. وعلامات هذا الفقر واضحة على مختلف مستويات الاقتصاد الوطني. وبالتالي، هناك شخص واحد من كل ثلاثة أشخاص يمكنه الوصول إلى مركز صحي، وطفل واحد من كل ثلاثة أطفال يذهب إلى المدرسة، وبالغ من كل خمسة على علم بالقراءة والكتابة، ولا تتوفر المياه الصالحة للشرب إلا لـ ٥٠ في المائة من السكان.

”وفضلا عن هذه الصورة البالغة الإزعاج، هناك ارتفاع في معدل نمو السكان وانخفاض في الدخل. وبالتالي، فإن الأغلبية الساحقة من شعب النيجر من المليار من سكان كوكبنا يعيشون على أقل من دولار يوميا.

”وفيما يتعلق بالفقر، من السهل أن نرى أن القطاعات الاجتماعية، والقطاعات الاجتماعية الفرعية التي تتأثر أكبر التأثير هي قطاعات التعليم الأساسي، والتعليم الابتدائي، ومحور الأمية، والتدريب، والصحة، والسكان، والمياه الصالحة للشرب، والنظافة الصحية، والمرافق الصحية، والظروف المعيشية. وغالبية الفئات المستهدفة الضعيفة من النساء اللائي يطحنهن عبء الالتزامات الأسرية؛ ومن الشباب، ضحايا البطالة، المخبرين على البحث عن عمل خارج بلدانهم. وتعاني هذه الفئات الضعيفة أيضا من الأمية، وبخاصة في المناطق الريفية.

ويتعين القيام بعملية مراجعة في كل حالة، بغية ضمان ألا يقع العبء الأكبر المترتب على تلك الجزاءات على كاهل القطاعات البريئة من السكان.

والمسيحيون، الذين احتفلوا هذا العام بميلاد يسوع في بيت لحم، يشعرون بالتضامن مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لكي يتخلص عالم المستقبل من العنف، والظلم، والأناية. وتقترح الكنيسة الكاثوليكية أن تسهم في هذا العمل الهائل من خلال إعلان بشاره المسيح قبل كل شيء، حيث أنه دون تقدم روحي يصبح التقدم المادي للدول باطلا ووهما. وقد استهدت الكنيسة بهذا الاقتناع في جميع مراحل تاريخها. كما أنه التزامها في الألفية الثالثة.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد سابو ناصرو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي في النيجر.

السيد ناصرو (النيجر) (تكلم بالفرنسية): إن السيد

تاجنا مامادو، رئيس جمهورية النيجر، الذي كان يود أن يكون هنا اليوم، يأسف بالغ الأسف لعدم تمكنه من السفر إلى نيويورك. ولهذا، طلب مني أن أنقل الرسالة التالية باسمه إلى الجمعية:

”بينما حقق بنو البشر تقدما تقنيا وتكنولوجيا عظيما وارتقوا بإنتاج السلع والخدمات إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، يحتاج بلايين الأفراد إلى الحد الأدنى للمعيشة بسبب الفقر. وتمثل مشكلة الفقر أحد التحديات الرئيسية التي قررت سلطات النيجر أن تتصدى لها لأنها تقوض في الواقع أساس كل السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

”والتحريات التي أجريت على الصعيد الوطني تبين أن ٦٣ في المائة من سكان النيجر

إعداد، وعلى تشخيص أفضل للطبيعة المركبة للعوامل التي تسبب الفقر.

”وتولي استراتيجيتنا لمكافحة الفقر أولوية للبحث عن أفضل توازن بين الإدارة الاقتصادية السليمة والتنمية البشرية المستدامة يستند إلى القطاع الرعوي. وتشكل هذه الاستراتيجية العمود الفقري لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٤، التي شرعت الحكومة مؤخرًا في إعدادها استجابة للتحديات العديدة للألفية. وفي هذا المسعى، ندرك إدراكًا تامًا أن الجهود الخارجية لا يمكن أن تحل محل الجهود الداخلية.

”ولهذا، نقتنع اقتناعًا راسخًا بأنه يجب علينا، في بداية القرن الحادي والعشرين، أن نكرس اهتمامًا خاصًا لتحويل الرسالة العالمية للمنظمة إلى واقع ملموس. فالسلام، والأمن، والتنمية المستدامة مفاهيم هامة جدًا تتطلب توسيع مجلس الأمن، الذي يجري التطلع إليه بشدة. وينبغي ألا تظل المسؤولية عن هذه المفاهيم حكرًا على نخبة من القوى العسكرية، والاقتصادية، والمالية.

”ولما كانت أفريقيا تحظى بعدد كبير من المبادرات الدولية، وتعتزم الاضطلاع بدور نشط، فلا بد لها من أن تلعب دورًا هامًا في مجلس الأمن بعد إصلاحه. وتوجد في أفريقيا بلدان قادرة على الاضطلاع بدور حاسم“.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):
تستمتع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد يروديا عبد الله ندومباسي، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”وتسهم كل هذه الجوانب بصفة عامة وإلى حد كبير في شل سياسات التنمية واستراتيجياتها، وفي تدني أداء الاقتصاد الوطني، وفي زيادة حدة تدهور البيئة المتضررة أصلاً من جراء المخاطر المناخية السائدة في مناطق الصحراء الساحل مثل منطقتنا.

”وهذا هو السبب الذي دعانا إلى القيام بوضع خطة وطنية، على أساس تجربتنا في إدارة الموارد الطبيعية، تهتم بمكافحة التصحر، والمياه، والتنمية المستدامة، والطاقة، والبيئة الحضرية، والتنوع الحيوي، والتغير المناخي.

”وقد انضمت النيجر بالفعل إلى الإطار الاستراتيجي الجديد لمكافحة الفقر، الذي اقترحته مؤسسات بریتون وودز خلال مؤتمر القمة المعني بالنمو والفقر في أفريقيا، الذي عقد في ليرفيل في ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وقد هدف ذلك المؤتمر، الذي حضره عديد من رؤساء الدول والحكومات الأفارقة المشاركين في هذه الجمعية، إلى دراسة الفرص المتاحة للقارة وهي على أعتاب الألفية الجديدة، والتحديات التي لا بد من مواجهتها لتعجيل بالنمو الاقتصادي، وللقضاء على الفقر.

”وبفضل المشروعية والاستقرار المؤسسي المنبثقين عن الانتخابات الحرة التي اتسمت بالشفافية، والتي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تعززت النيجر وبدأت في عملية تتسم بالشراكة المفتوحة لكي تعد في أقصر وقت وثيقة استراتيجية لمكافحة الفقر. ولا شك في أن هذا الإطار الجديد تدبير فعال وحيوي في مكافحة الفقر، لأنه يقوم على مشاركة أكبر من جانب المواطنين في

الحدود"، و "احترام السيادة الوطنية"، و "احترام الموارد الوطنية". وأولئك الناس موجودون في هذه القاعة. وظلوا في بلدنا لمدة عامين ولم تبدر منهم أي مبادرة تدل على أنهم ينوون مغادرته. ولا يزالون في بلدنا، منتهكين بذلك المبدأ الذي تأسست عليه هذه المنظمة. ولا أحد يجبرهم على المغادرة، وأعلنوا بوقاحة أنهم غير مستعدين للمغادرة.

وتقتضي الوطنية والقومية أن نفعل بوسائلنا المحدودة كل ما في وسعنا لوضع حد لهذا الانتهاك لميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. وأقول للأفارقة الحاضرين: "إن هذا الأمر مائل أمامكم: إن عبور حدودكم، وتهديد استقلالكم الوطني والإغارة على ثروة بلدكم؛ لن تؤثر علينا نحن وحدنا. وهذا العنصر الجديد من المغول سيفعل نفس الشيء لكم غدا، لأن قلق الحضارة اليوم يدل على أن الحضارة نفسها ليست كافية لتبديد هذه التعاسة، ولذا فإنها ستستمر".

وبالنظر إلى تجربتنا، ماذا يجب علينا إذن أن نقوله للأمم المتحدة حتى لا تصبح من الآن فصاعدا مكتفية بمجرد مراقبة ما يحدث، ولكن لتنفيذ حلولها الخاصة؟ إننا لن ننتظر ٤٠ سنة، كما هي الحالة بالنسبة لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المتعلق بفلسطين؛ الذي لم تبدأ المحاولات لتنفيذه إلا الآن. إننا لن ننتظر ٤٠ سنة لينعقد اجتماع على غرار اجتماع كامب ديفيد، أو ٤٠ سنة قبل أن يعمل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٢٣٤ (١٩٩٩) و ١٢٩١ (٢٠٠٠) و ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، التي تؤثر علينا. إن وطنيتنا وروحنا القومية تقتضيان أن نضع حدا لانتهاك تلك المبادئ التي جمعتنا هنا. وإن تلك الانتهاكات تجعل الذين احتلوا بلدنا سنتين غير جديرين بالمشاركة في هذا الاحتفال الألفي.

السيد ندومباسي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
(تكلم بالفرنسية): أرجو من المترجمين الشفويين أن يسامحوني على عدم تقديم نص مكتوب. ولم أفعل ذلك لأنني أود أن أنطلق من المسار المطروق.

ماذا بوسع المرء أن يوصي به الأمم المتحدة لتجعل عملها في حفظ السلام أكثر فعالية؟ أود أن أربط ذلك السؤال بالأفكار التي صاغها أحد العقول الكبيرة في هذا القرن في نص معنون "قلق الحضارة"، وقد أدى به إلى الاعتقاد بأنه توجد رغبة في الموت وسط الكائنات الناطقة. ومن سوء الطالع أن ذلك الموت ذاته اختطف القلم من يده ولم يتمكن من زيادة توضيح فكرة الرغبة في الموت وقلق الحضارة.

إن هناك قلقا في الحضارة حقا. وهو ليس جديدا. وإنما ينعكس دائما في ظاهرة تتغير مظاهرها باستمرار وتتقلب مفاهيمها بصورة جنونية. وهذا ما حدث في حالة عصبية الأمم. وقد تعجب مؤلف "قلق الحضارة" كيف أمكن للجماعات التي أتت من نفس الأمكنة التي كتبت فيها أعمال رائعة مثل "كونشيتو الإمبراطور"، و "القربان الموسيقي" أو "ترنيمة الفرح"، أن تحدث ذلك القلق في الحضارة، متمثلا في الحرب العالمية الأولى.

وهنا أود أن أففز إلى الأمام لأقول إن الحضارة نفسها لا تبدد أي قلق. والأمم المتحدة أيضا تمر بهذا التحول في المظاهر والخفض القاسي لقيمة مضامين عبارات مثل "احترام الحدود الوطنية". إذ لا يوجد اليوم وخز للضمير إزاء انتهاك هذا المبدأ، كما يمكن أن يشهد بلدنا على ذلك: حيث أن جماعات يبدو عليها مظهر الحضارة - إذا حكمنا عليها بأغانيها، التي هي همسات رقيقة، والتي أنا شخصيا أحبها - قد ظلت طوال عامين، وكما كان يفعل المغول في الأيام الغابرة، تدوس تحت أقدامها مفاهيم مثل "احترام

الحرب. فالحرب عمل مربح للمعتدين. إنهم يحتلون أرضنا، ويشنون حربا علينا، وينهبون الماس والذهب والكوبالت من ترابنا وخشب الأشجار ذي النوعية الممتازة غير الموجودة في بلدانهم. إنها حرب هدفها هبنا. وإذا سألتنا الأمم المتحدة عن كيفية جعل إجراءاتها أكثر فعالية في المستقبل، لأجبت بالإشارة إلى أنشطة أخرى تعالج فيها موضوعا ونحن ماذا نفعل. ونحن نعتقد أننا نعلم، بيد أن هذا الدرس تعلمناه من شذاذ مجانين.

إننا نواجه حالة يترك الناس فيها بلدانهم بدون استفزاز. فليس هناك أي جندي من جنودنا في الخارج. وهؤلاء الناس يدخلون بلدنا ويعلنون بانفعال أنهم باقون فيه. وبما أننا نعاني من سوء الحظ، فهم يأتون إلى بلدنا ويستقرون فيه. وهذا مناقض للمبادئ التي أتت بنا إلى هنا.

ومن العقم إذا أن نعدد ونشخص الشرور والانحرافات التي تصيب حضارتنا إن لم نعمل على أساس مبادئ من قبيل الاحترام المطلوب، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، لحدود الآخرين، والاحترام المطلق، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، للاستقلال الوطني والسياسي للآخرين. إننا إذا لم نركز في أعمالنا على هذه المبادئ، فإن هذا الانحراف سيستمر قائما، وهؤلاء الشذاذ لن ينفعوا الأمم المتحدة بشيء. ومهمتنا تكمن في كفالة أن تعمل الأمم المتحدة بفعالية، وألا تذهب جهودها هباء منثورا.

ونحن عازمون على الدفاع عن حقوقنا أيا كانت النتائج، وعلى استعمال شتى الوسائل لطرد الدخلاء على بلدنا الذين يصرون على البقاء فيه. ورئاستنا ستستعيد عبارات كورني التالية على لسان أوغوست. هل اختار القدر، نكاية بنا، رجلا آخر من أحبابنا ليغويه؟ تبا له إن سخر إبليس لهذه الفعلة - إننا أسياد أنفسنا وأسياد بلدنا.

رابعا، إن الألفية لم تبدأ بعد؛ وهي ستبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ولا يزال لدى الأمم المتحدة وقت لضمان الوفاء بإعلاننا عن أننا لن ندخل الألفية الثالثة كبلد محتل ومهان. وهذه المناشدة التي أوجهها إلى الجمعية بالنيابة عن الرئيس لوران - ديزيرييه - كابيلا، الذي بسبب انشغاله بالحرب الناتجة عن الاحتلال، والاستيلاء على ثروتنا وانتهاك حدودنا، لم يتمكن من الانضمام إلينا. ومثلما صلى البعض في الأكروبولس وآخرون على الجسر الذهبي، فلني أصلي على ضفاف نهر الهدسون، حيث أدعو جميع الحاضرين من أي قارة أتوا، إلى أن يكفلوا عودة من لا يزالون في بلدنا إلى بلدانهم، وأن يعطونا فرصة لإصلاح خراب المرزبان، الذي يعرفونه جميعا، والذي دمر بلدنا طوال ٣٢ سنة، ولوث العقول ودمر الروح المعنوية لشعبنا. ساعدونا على صد هؤلاء الناس على أعقابهم. ساعدونا على وضع حد للحرب.

وكيف تنتهي الحروب؟ كيف انتهت حرب ١٩٣٩-١٩٤٥؟ من خلال المحادثات المباشرة بين الحلفاء والنازيين. وكيف انتهت حرب فيت نام؟ كان على النسر الأمريكي أن يذهب إلى الفيت كونغ ويتحدث إليهم. وكيف انتهت الحرب الجزائرية؟ لقد رضخ الجنرال ديغول نفسه لضرورة التحدث مع الجزائريين حتى يمكن إنهاء الحرب. والحرب بين الكاثوليك والبروتستانت في أيرلندا الشمالية، التي استمرت قرونا، كيف بدأت تقترب من نهايتها؟ من خلال المحادثات المباشرة بين البروتستانت والكاثوليك في أيرلندا. فماذا عن الحرب بين ضحايا العدوان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا وأوغندا وبوروندي المعتدية؟

وكيف سينتهي كل ذلك؟ عن طريق محادثات مباشرة بين المعتدى عليه والمعتدي. وإذا تم اللجوء إلى ذرائع أخرى، فذلك لأن هناك البعض الذين لا يريدون أن تنتهي

واليوم إذ نلتقي قيادات الدول الأعضاء في هذه المنظمة العتيدة وممثليهم جميعا لنستشرف معا آفاق تحركنا المستقبلي، فإنّ تجمعنا يجب أن يكون أيضا مناسبة لتأمل واقعنا في ظل ما نعيشه جميعا من تحديات تفرضها علينا التطورات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية بكل ما تحمله من إيجابيات وما تثيره من هواجس ومخاوف كالتي تنطوي عليها ظاهرة العولمة، وقضايا مكافحة الفقر والجريمة المنظمة والإرهاب والتطرف والأخطار التي تهدد البيئة.

إنّ تجمعنا هذا يجب أن يكون مناسبة لتحديد أولويات المستقبل والقرن الجديد، أولويات تأتي في مقدمتها مسألة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وإيجاد الحلول السلمية والودية لكافة النزاعات الإقليمية والدولية، نظرا لما لها من آثار سلبية على تقدم ورخاء العالم.

لقد أثبت الصراع الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط على مدى أكثر من نصف قرن ضرورة وأهمية ذلك حيث استتفز هذا الصراع وما تخلله من حروب ثروات وإمكانات دول وشعوب هذه المنطقة وعطل مشاريع التنمية فيها.

واليوم وحيث تتواصل الجهود لإيجاد حل لهذا الصراع فإننا نأمل أن تكلل جهود راعيي عملية السلام، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وأطراف إقليمية ودولية أخرى، بالنجاح في التوصل إلى السلام العادل والشامل والدائم الذي يؤمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، التي أثبتت المفاوضات والاتصالات بين أطراف عملية السلام على أنها مفتاح السلام، لما لها من مكانة متميزة في قلوب العرب والمسلمين.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير الشؤون الخارجية في البحرين.

الشيخ آل خليفة (البحرين) (تكلم بالعربية):
يشرفني أن أتحدث أمام هذا التجمع الدولي الهام نيابة عن حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، أمير دولة البحرين، وأن أنقل إلى المشاركين تحيات سموه وتمنياته بأن تحقق هذه القمة الأهداف السامية التي عُقدت من أجلها بما يعزز من دور الأمم المتحدة والالتزام بميثاقها ومبادئها النبيلة.

في هذا الفضاء الرحب لمجتمع الأمم المتحدة، بتنوعه وانفتاحه، تشعر البحرين بانتماء تام وتآلف حميم لأن البحرين، عبر تاريخها الحضاري الطويل، جسدت هذه القيم في إطار العائلة الإنسانية الكبرى - جسدها بالتعايش الملموس والمتواصل بين مختلف الثقافات والعقائد والأصول.

وقد ظلت البحرين تمثل هذا النموذج الرائد لجوارها ومحيطها الإقليمي عبر العصور وإلى يومنا هذا مؤكدة ريادتها الدائمة في التجارة الحرة والانفتاح الاقتصادي مثلما كانت رمزا للتعايش الأمثل والسلام الدائم بين جيرانها كافة كما ينطق به التاريخ قبل أكثر من خمسة آلاف سنة. وهي مسؤولة أمام المجتمع الدولي ستواصل البحرين القيام بها في المستقبل، كما قامت بها في الماضي.

منذ أن استكملت دولة البحرين استقلالها السياسي بتصديق مجلس الأمن على ذلك الاستقلال والسيادة التامة على كافة جزرها وأراضيها ومياهها الإقليمية، انضمت دولة البحرين في عام ١٩٧١ إلى عضوية هذه المنظمة وشاركت بفاعلية في كافة اجتماعاتها وأنشطتها، وقامت بما تمليه عليها هذه العضوية من التزامات إقليمية ودولية تجلت خلال عضويتها في مجلس الأمن خلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

والامتنياز أن أحضر قمة الألفية، ممثلاً لفخامة السيد كومبا يالا، رئيس جمهورية غينيا بيساو، الذي يوجه لكم الرسالة التالية.

”لقد اجتمعنا على أعلى المستويات في مؤتمر قمة الألفية، ويتيح لنا اجتماعنا التاريخي فرصة الإعراب عن ولائنا للأهداف والمثل المشتركة، والإقرار بصحة وأهمية المبادئ والأعراف التي يقوم على أساسها عملنا الجماعي، كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة.

”إن روح المسؤولية المتقاسمة الدافعة لمنظمتنا والتي تلهمنا في عملنا هي كسب ثمين ينبغي لنا الحفاظ عليه، وتعزيزه ومواءمته حتى يساير الأوقات الجديدة.

”تري غينيا بيساو أن من الضروري تعزيز قدرة الأمم المتحدة حتى تتمكن من أداء دورها المتزايد على الدوام في العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية كبيرة على تفعيل الجمعية العامة وترشيد جدول أعمالها، مثلما ندعو إلى إصلاح مجلس الأمن فيما يتعلق بزيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين، آخذين بعين الاعتبار التغيرات العميقة التي طرأت على العالم، مما أدى إلى تزايد الصفة التمثيلية لهذه المنظمة، وتشجيع مبادئ الشفافية والديمقراطية في عملها.

”وبينما يشهد الأفق السياسي تغيرات سريعة وعميقة، فإن الأوقات الراهنة توضح أن هذه التحولات أبعد ما تكون عن تغيرات مؤقتة، بل إنها جزء من عملية ناجمة عن حاجة الأمم إلى التطور في عالم يزداد ترابطاً أكثر من أي وقت مضى. ومع العولمة، نجد أن الصلات وروابط المصير الإنساني

كما أن الانسحاب من الأراضي السورية المحتلة عام ١٩٦٧ أمر ضروري لإقامة السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة.

إن الاهتمام بمستقبل البشرية وحمايتها من الأخطار المحدقة الأخرى التي من بينها أسلحة الدمار الشامل والإرهاب يجب أن تبقى من أولويات المستقبل والقرن الجديد. كما أن احترام حقوق الإنسان، وعدم استغلالها كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتشجيع الحوار بين الحضارات والإثراء المتبادل بينها، وإقامة تعاون إقليمي ودولي قائم على الشراكة وتبادل المصالح يجب أن تكون من بين هذه الأولويات.

إن المبادئ والأهداف النبيلة التي حددها ميثاق هذه المنظمة بهدف تحقيق العدالة وإشاعة الأمن والسلام والاستقرار في العالم تتطلب منا تعزيز دور الأمم المتحدة وإعادة هيكلة أجهزتها وإصلاح أعمالها، وبخاصة مجلس الأمن الدولي، الذي يتطلب منا ضرورة الحرص على تحقيق شفافية عمله والتمثيل العادل في عضويته، مع التأكيد على دور الجمعية العامة في تعاملها مع ما هو منوط بها من قضايا تتعلق بالسلم والأمن والعدالة.

في الختام لا يسعنا إلا أن نشيد بما يبذله معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان من جهود مخلصية ومتواصلة لتعزيز دور الأمم المتحدة وتفعيله خدمة للأمن والسلام والاستقرار في كافة أنحاء العالم.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان معالي السيد مامادو إيايا جالو، وزير الخارجية والمجتمعات المحلية في جمهورية غينيا بيساو.

السيد جالو (غينيا بيساو) (تكلم بالبرتغالية، وقدم

الوفد نصاً بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف العظيم

التحقيق الكامل للأهداف النبيلة وتحسيد المثل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بالتعاون مع البلدان الممثلة في هذا المحفل، ونحن على عتبة الألفية الجديدة“.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):
تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان سعادة السيد هيرسي كيوتا، رئيس وفد بالاو.

السيد كيوتا (بالاو) (تكلم بالانكليزية): أسعد الله مسأؤكم. وشكرا لكم على منحي امتياز التحدث إليكم اليوم. وقبل أن أواصل حديثي، أود أن أنقل لكم تحيات حارة من فخامة السيد كونيوو ناكامورا، وسائر قيادة وشعب جمهورية بالاو. أنه لشرف وامتيار خاص لي أن أكون هنا مع العديد من الزعماء في هذه المناسبة الجليلة لانعقاد قمة الألفية. إن هذه القمة تمثل فرصة خاصة جدا لاستعراض الإنجازات العظيمة للأمم المتحدة، والإحاطة بالتغيرات الهائلة في العالم، والتي طرأت منذ ميلاد الأمم المتحدة، ودراسة التحديات التي تمثلها تلك التغيرات، وبحث كيفية ضمان أن تلبى الأمم المتحدة الأهداف وتخدم المقاصد المحددة أمامها في الألفية الجديدة، على النحو الأمثل.

ولما كانت جمهورية بالاو آخر الأقاليم المشمولة بالوصاية من جزر المحيط الهادئ الخاضعة لمجلس الوصاية، في نيل الاستقلال، فمن البديهي أنها لم تتح لها فرصة الإدلاء برأيها عند بدء العمل الجماعي الأصلي لتحديد مسار الأمم المتحدة. لكن هذا العالم عالم جديد بنظام جديد، وقد نشأ احتياج حقيقي إلى اتجاهات جديدة في الأمم المتحدة. وبالاو يسعدها للغاية أن ترحب بهذه الفرصة للإدلاء برأيها في هذه المرة. إن جمهورية بالاو تؤمن تماما بأن الأمم المتحدة ستسعى إلى احتضان البلدان الباقية، غير الأعضاء، في شتى أرجاء العالم، وإلى تمكيننا “نحن الشعوب” من صياغة إرادة والتزام

تجذب نشأة الظروف الموضوعية للمشاركة الفعالة لجميع الأعضاء في المجتمع الدولي سعيا وراء حلول لمشكلات العالم المعاصر.

”لذلك، فإن الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار لا يمكن أن تنفصل عن الجهود التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمن هم أقل حظا.

”وينبغي أن تبذل هذه الجهود في إطار عالمي متماسك ومتحد، قائم على أساس التحول الهيكلي لاقتصادات البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نموا، بهدف إرساء الأساس لتنمية اجتماعية اقتصادية مستدامة.

”وينبغي أن يقوم هذا الوضع، بطبيعة الحال، على أساس الجهود التي نبذلها، وأيضا على أساس قدرات إعادة توجيه السياسات الإنمائية صوب مزيد من الترشييد والكفاءة، مثلما يحدث في محاولات البحث عن حلول محددة للصراعات التي لا تزال تعصف بالعالم.

”وبينما عصفت الاضطرابات بغينيا بيساو على امتداد تاريخها فإن ثبات مسار دبلوماسيتها دليل على استمرار التزامنا الثابت بالمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة.

”وفي هذا الإطار، نذرت غينيا بيساو نفسها للبحث عن الحلول السليمة لتسوية الأزمات العديدة القائمة في مناطق مختلفة من هذا الكوكب، لا سيما في المنطقة دون الإقليمية التي ننتمي إليها في أفريقيا.

”وانطلاقا من هذه المبادئ تؤكد بلادي، غينيا بيساو، مجددا عزمها الراسخ على المساهمة في

لبالاو بنقطتين بارزتين بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة في المستقبل.

أولاً، يجب أن تكون المشاركة في الأمم المتحدة على أوسع نطاق ممكن. وتشير الورقات المعدة من الأمانة العامة من أجل هذه القمة، بشكل سليم، إلى أن النظرة القديمة للدول المنفصلة قد أدركتها حقائق الحياة العصرية. وكان يقال إنه لا يمكن أن يعتبر أي إنسان جزيرة، وأصبح الآن من الممكن أن يُقال إنه لا يمكن أن تعتبر أي جزيرة جزيرة منعزلة مع النمو الهائل في الاتصالات عبر الوطنية والشركات المتعددة الجنسيات والتكامل الإقليمي والمنظمات غير الحكومية. وببساطة لا يوجد شيء يمكن أن يعتبر دولة مستقلة تماماً، بالمعنى الحقيقي والعملي.

وعلى ضوء هذه الحقيقة، يجب تنقيح معايير العضوية في هذه الهيئة وجعلها أكثر شمولاً. وهناك عدد من الجهات الفاعلة الدولية التي تقوم بدور حيوي في التطورات الإقليمية والعالمية، وستواصل القيام بهذا الدور الحيوي في المستقبل المنظور، لكنها محرومة من المشاركة في هذه الهيئة. ومنها، على الأقل، جمهورية الصين في تايوان التي تفني بالمعايير الواردة في التعريف المعياري والتقليدي للدولة، ولكنها غير معترف بها في الأمم المتحدة. وهذا أمر لا يمكن الدفاع عنه ويعرض للخطر الأهداف الشاملة للأمم المتحدة، وهي أهداف معترف بها على نحو متكرر في وثائق الأمانة العامة للأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك، ومن أجل الحفاظ على فعالية الأمم المتحدة واستمرارها، علينا أن نعترف بزوال النظرة القديمة للمجتمع الدولي والعمل على تحقيق مشاركة رسمية كاملة في الأمم المتحدة على أساس الاعتبارات العملية المتمثلة في أهمية كيان ما، بوصفه جهة فاعلة دولية.

والنقطة الثانية الواجب إيضاحها هي أن المشاركة يجب أن تكون كبيرة، قدر الإمكان. وبهذا، تعني بالاو أن

دولين أقوى لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا في هذا القرن الجديد.

إن بالاو، بوصفها إقليمًا مشمولاً بالوصاية سابقاً، تحت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية، كانت لها ميزة أنها تمكنت، بأمان، من مراقبة التطورات المتعثرة والمضطربة أحياناً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الاستعمار، وعصر بناء الدول الذي أعقب إنشاء الأمم المتحدة، وهي في ظل حماية دولة كبرى. وتمكننا من مراقبة النماذج المختلفة للتصدي للتغيرات التي واكبت تلك الفترة والتكيف لها، مع تجنب الحاجة إلى اتخاذ أي نموذج منها لنا. وتمكننا بذلك من التعلم دون عملية التجربة والخطأ وجميع التكاليف والآثار الضارة التي تأتي نتيجة لهذه العملية التعليمية. فقد وفرت وكالة الولايات المتحدة الأمريكية لبالاو البيئة الآمنة التي كنا بحاجة إليها للاستعداد للمشاركة الكاملة في المجتمع العالمي، ولذلك، نعرب عن صادق امتناننا للولايات المتحدة الأمريكية.

وظلت بالاو يقظة حتى عندما كانت جزءاً من إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية. وكما أوضحنا، كنا نراقب العالم حولنا بنشاط، مع ملاحظة التغيرات التي تحدث فيه وتدوين مزايا النظم المختلفة وسيئاتها. وهي ترتفع وتقطب مع الواقع الدائم التغير المحيط بها. وتوصلنا إلى نتيجة - أدركتها بالفعل جميع الجهات الفاعلة الدولية، الحكومية وغير الحكومية - أن أكثر النظم استقراراً وأشدّها مرونة أمام التغير، وأقدرها على النمو نتيجة للتغيرات الكبيرة بل على اعتناق تلك التغيرات، هو النظام الذي يوفر أكبر فرصة للمشاركة النشطة من جانب أوسع هامش من أعضائه. ومرة بعد مرة، مكنت المرونة المطلوبة لتشغيل هذا النظام بحكم ذاته، من الاستجابة للتحديات الخارجية، بما في ذلك تحولات النموذج خارج عضويته: وهذه الملاحظة توحى

تمثل إزالة الغابات على نطاق واسع والممارسات الزراعية الضارة، وامتداد المناطق الحضرية بلا ضوابط أسباباً رئيسية لتدهور البيئة. ويجب النظر في جميع هذه المشاكل المحددة بصورة جماعية، مع توفير معيار للجهود الصلبة بحيث يستمر كل بلد في تلبية احتياجاته الاقتصادية دون تعريض قدرة كوكبنا على سد احتياجات الأجيال المقبلة للخطر.

وعلى وجه الخصوص، يؤمن بلدي بقوة بأن على كل بلد أن يبدي بشكل جلي، التزاماً دقيقاً بمعالجة ظاهرة بيئية مزعجة هي تغير المناخ. وتزداد الدلائل التي تثبت عملياً الواقع المحتوم وهو أثر انبعاثات ما يسمى بغازات الدفيئة، المسؤولة عن الاحترار العالمي، فالغلاف الجوي للأرض يزداد حرارة بسرعة مذهلة، وترتفع مستويات سطح البحر بمعدل لم يسبق له مثيل. وشاهدت جمهورية بالاو، في الآونة الأخيرة، نذيراً مزعجاً لهذه الظاهرة العالمية. فارتفاع مستوى سطح البحر اجتاحت مزارع التارو والأرض الزراعية التي تملكها، مما ترتب عليه تدمير بعض المصادر الأساسية لطعامنا اليومي بعد ذلك. وقد خاض بعض بلدان المحيط الهادئ المجاورة لنا تجربة مدمرة بدرجة أكبر نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر. وشرّد كثيرون من ديارهم وأصبح هؤلاء، من الناحية الإحصائية، جزءاً من ٢٥ مليون شخص يقدر أنهم "لاجئون بيئيون" أجبروا على ترك ديارهم.

إن جمهورية بالاو، التي تتولى حالياً رئاسة منتدى جنوب المحيط الهادئ المؤلف من ١٦ دولة جزرية عضو، تشعر ببالغ القلق إزاء آثار تغير المناخ المدمرة في بعض هذه البلدان الجزرية. وبوصفنا سكان نظام إيكولوجي هش، نناشد المجتمع الدولي بأن يواجه بصلافة أشد هذه الحقيقة التي لا مفر منها.

إن تغير المناخ هو مشكلة عالمية لا يمكن التخفيف إلى الحد الأدنى من آثارها المدمرة إلا إذا أسهمت كافة

القرارات على كل مستويات الأمم المتحدة يجب أن تكون مفتوحة للمشاركة الحقيقية، أي المشاركة الفعالة، على أساس تمثيلي على الأقل، من جانب جميع الأعضاء. وأوضح مثال على فشل الأمم المتحدة في تلبية هذه الضرورة يأتي من خلال استعراض بعض الحقائق الأساسية الخاصة بمجلس الأمن. ففي حين زادت عضوية الأمم المتحدة من ٥١ عضواً عند الإنشاء إلى ١٨٩ عضواً في الوقت الحالي. زادت عضوية مجلس الأمن بمقدار ١٠ أعضاء فقط، ليس بينهم عضو دائم. وظل عدد الأعضاء الدائمين وهويتهم دون تغيير. وترتب على ذلك أن الأغلبية العظمى من الأعضاء حرمت من المشاركة الحقيقية في هيئة يمكن القول إنها أهم أجهزة الأمم المتحدة. وهذا أيضاً غير مقبول. هناك حاجة إلى إصلاح حقيقي لمجلس الأمن، بغية توسيع المشاركة الحقيقية في تلك الهيئة. وترى جمهورية بالاو أن الترحيب باليابان وبعض الدول الأخرى كأعضاء دائمين في مجلس الأمن سيكون خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف.

وتؤكد بالاو أن التدابير المقترحة اليوم بالغة الأهمية إذا أرادت الأمم المتحدة المحافظة على فعاليتها المؤسسية في النظام العالمي الجديد واستمرار هذه الفعالية. وبعد القيام بذلك، نستطيع معالجة القضايا الإنمائية الجادة التي تواجه العالم في القرن الجديد بصورة فعالة. ومن التحديات الأساسية في عمل الأمم المتحدة مسألة البيئة. وعلى جميعاً، كل على حدة، أن نبدي الإرادة السياسية اللازمة، من كل دولة من الدول الأعضاء، لمكافحة المشاكل البيئية على نحو فعال، بشكل نهائي.

ومن المسائل البيئية المزعجة التي لم توفر علاجاً لها والتي تهدد بقاء الدول الجزرية الصغيرة، بل كل بلد في العالم، مسألة الاستدامة البيئية فهذه مسألة تمثل تحدياً للجميع. وتواصل الأنشطة الصناعية وإنتاج المشاريع الزراعية تأثيرها الضار على تربتنا ومجارينا المائية. وفي كثير من البلدان النامية

إن توفالو، بوصفها أحدث عضو في هذه الأسرة الكبيرة من الدول المستقلة، تنظر إلى أعمال الأمم المتحدة على أنها ذات قيمة كبيرة. وخلال الأيام الثلاثة الماضية، أدت هذه الروح العالية من النية الحسنة والالتزام التي أعلنت عنها الدول الأعضاء عندما تكلمت عن الدور المستقبلي للأمم المتحدة إلى إعطاء توفالو بالفعل إلهاما كبيرا وشعورا بالفخر إذ انضمت إلى هذه المنظمة. كما أعطت هذه الروح توفالو توقعات عالية وآمالا عريضة في نجاح الأمم المتحدة في مجال تعزيز السلام والرخاء للبشرية جمعاء.

إن السلام هو عدم وجود خطر على أمن أمة ما أو بقائها. ودون وجود سلام، لا يوجد تنمية ولا تقدم. وكما هي الحال بالنسبة لكثير من أخواتنا الجزرية في المحيط الهادئ والمناطق الأخرى، تشكل محدودية الشديدة في قدرة توفالو وضعفها البيئي والاقتصادي الفائق أمام القوى الخارجية خطرا شديدا على بقائها. وفي حين أننا نرحب بالفرص الواسعة التي ستحظى بها كافة البلدان من خلال عملية العولمة، فإن عدم الاهتمام الدولي بحالة المجتمعات الواقعة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لم يفض إلا إلى تقويض اقتصاداتها الضئيلة. لذلك فإن توفالو تؤيد بقوة وضع واعتماد مؤشر بيئي للضعف يأخذ في الاعتبار على نحو أفضل شدة محدودية قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية وضعفها.

وفي السياق نفسه، تشكل المكتشفات الباهرة حول عواقب الاحترار العالمي وتغير المناخ، وخصوصا ارتفاع مستويات البحر، مصدر قلق شديد لتوفالو وكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى. فقد اختفى بالكامل جزء من أراضيها ذات القيمة عندما جرفت مياه البحر. وفي هذا الوقت الذي تحت فيه هذه القمة التاريخية خطاها نحو الأمام، تواجه شعوبنا خطرا حقيقيا يتمثل بالانغماس تحت مياه البحر. لذلك فإن توفالو، إذ تتمسك بروح بروتوكول

البلدان عن طوعية على أساس تحمل مسؤولية مشتركة ولكن متميزة. وفيما يتصل بمسؤولياتنا المتميزة، ثمة شعور خاص بالاستعجال في تنفيذ بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولكي يتحقق تقدم حقيقي في مجهودنا الجماعي لمكافحة تغير المناخ، تدعى البلدان الصناعية من جديد إلى الالتزام بالحد من انبعاثاتها على نحو قابل للتحقق وبأهداف التخفيض التي ينص عليها بروتوكول كيوتو. وهذا الالتزام ما زال مفقودا، لكن من شأنه أن يكمل على نحو أساسي أول خطوة نتخذها في اتجاه تخفيض الاحترار العالمي. وللتدليل على هذا الالتزام العالمي، يجب أن يواصل كل منا تذكير نفسه بأن تحدي معالجة تغير المناخ هو واجب يقع على الجميع. وعلينا، بوصفنا مواطنين مسؤولين في المجتمع الدولي، أن نخلق على نحو جماعي إرادة سياسية متينة لإحداث التغييرات اللازمة، وعلى وجه التحديد التغييرات التي يدعو إليها بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧.

الرئيس المشارك (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة إلى المتكلم التالي، أناشد الممثلين من جديد أن يتلطفوا بالإصغاء إلى هذه الكلمات القيمة؛ كما سيمكننا ذلك من المضي إلى الأمام بهدوء أكبر. وأتوجه إلى الأعضاء بالشكر على لطفهم وتعاونهم في هذا الصدد.

ستستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة يلقيها سعادة السيد باناباسي نليسون، الوزير الدائم بوزارة خارجية توفالو.

السيد نليسون (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم وفخر لي أن أحاطب قمة الألفية بالنيابة عن رئيس وزراء توفالو، الذي اضطر لسوء الحظ أن يغادر اجتماع القمة بالنظر إلى مسائل عاجلة في الوطن لم تكن متوقعة ولا يمكن تلافيها.

غير أن سعادة راتو جوزيغا ايلويلو هو معنا جميعا في روح هذه المناسبة التاريخية مودعا للألفية الثانية ومستقبلا للألفية الثالثة والقرن الحادي والعشرين.

إن فيجي تشعر باعتزاز بالغ بعضويتها في الأمم المتحدة، وستواصل الالتزام، بالروح والموارد، بالأهداف السلمية والمثل المبدئية لهذه الأسرة الدولية. وفيجي، بوصفها أختا في أسرة أمم جنوب المحيط الهادئ تعزز أيضا بتوسيع عضوية مجتمع الأمم المتحدة بفضل قبول زميلاتها أمم جنوب المحيط الهادئ في السنوات الأخيرة. لذلك فإن فيجي تتناول الكلمة بمنتهى التواضع والتأمل لتكون آخر المتكلمين من الوفود الحكومية لتلي توفالو مباشرة لتتقدم بالتهاني الودية لتوفالو وتحتضنها فهي دولة شقيقة من دول المحيط الهادئ.

والواقع أن كل أسرة تحقق صورا من النجاح وأوجه القصور في مراحل حياتها المختلفة. والأمم المتحدة لا تختلف في ذلك. فلا جدال في أن الأهداف التي كانت تتطلع إليها قبل ٥٥ عاما قد تحققت. ولذا هناك سبب قوي للاحتفال اليوم ونحن نلتقي لنشهد نهاية القرن العشرين.

وسوف تكون الأمم المتحدة أكثر غنى في نهاية هذا اليوم. بما أبادي من حكمة والتزام وآراء وأفكار بالنسبة لمسار تقدم المنظمة. وهذا اليوم يتيح فرصة غالية لتقييم ما أنجز وللبحث عن سبل للعمل معا في سبيل تحقيق نتائج ملموسة بشأن القضايا التي تهم البشرية.

والأمم المتحدة، في خضم إنجازاتها، تواصل أيضا تنقيح أهدافها من خلال القيم والمبادئ التي ترسى في إعلان الأمم المتحدة في الألفية. وهي في هذه العملية تعيد كذلك تحديد ولاياتها وهياكلها وعملياتها ومواردها بغية مواجهة التحديات العالمية والمتلاحقة التي أصبحت اليوم أكثر تعقيدا وستبقى في المستقبل أكثر تعقيدا من تلك التي واجهتها قبل ٥٥ عاما.

كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تحت الدول الأعضاء والمجتمع الدولي عموما على الاهتمام بجدية بندات الدول الجزرية الصغيرة فيما يتصل بتغير المناخ، ومكافحة هذا الخطر بصلابة أشد قبل أن يفوت الأوان. ولهذه الغاية، نؤيد على نحو كامل أيضا المضي في تعزيز أطر تحالف الدول الجزرية الصغيرة بوصف ذلك وسيلة لتعزيز وكفالة أمن شعوبنا وبقائها.

ولدى انضمام توفالو إلى الأمم المتحدة، لم يسعها إلا أن تلاحظ كيف يستبعد من الأمم المتحدة الرواد الأشداء للديمقراطية وحقوق الإنسان، وأولئك الذين أسهموا بحق في تنمية المجتمع الدولي ورخائه ورفاهه، كجمهورية الصين. إن توفالو تعتقد بقوة أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون شاملة التمثيل لشعوب العالم الديمقراطية حتى تعالج الجمعية العامة مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة.

ومن دواعي قلقنا أيضا استمرار قمع بعض شعوب العالم بالوسائل الاستعمارية. لذلك تدعو توفالو إلى معالجة الصراع في بابوا غينيا الجديدة الغربية على النحو المناسب.

إن لدى توفالو آمالا عريضة في أن تفضي أعمال القمة الألفية للجمعية العامة إلى إصلاح بناء للأمم المتحدة يجعلها أكثر جدوى وتمثيلا في الوقت الذي تنتقل فيها إلى القرن الجديد. بارك الله في الأمم المتحدة، وبارك الله في أحلام شعوبها.

الرئيس المشارك (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية):
ستستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة يليقها سعادة السيد أمرايا نايدو، رئيس وفد فيجي.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): إن من دواعي فخري البالغ أن أبلغكم تحيات سعادة رئيس جمهورية فيجي، الذي يأسف بشدة لعدم استطاعته مشاركتنا جميعا في هذه المناسبة العظيمة لقمة الألفية هنا في الأمم المتحدة.

الشعور باحترام الجار والرفقة والتفاهم يسود الدول الأعضاء دون عائق في قاعات وممرات هذا المبنى حتى في أوقات الصراعات.

وأصبحت الرؤية الثاقبة للأمين العام في تقريره "نحن الشعوب" هي الشعلة التي تضيء للأمم المتحدة وتنير خطواتها في رحلة كلية وجماعية إلى قلب القرن الحادي والعشرين. فلنغتنم هذه اللحظة. فالمنعطف المنعطف والبشرية مدعوة لأن تترك هذا العالم أفضل مما وجدته. فلنتوقف لحظة ونعود بنظرنا إلى الوراء نتأمل في الأخطاء ونعزز إصرارنا على التوجه نحو مستقبل أفضل. وليس هناك أفضل من هذا الوقت لأداء هذه المهمة ونحن في مفترق الطرق بين ألفيتين.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى معالي السيد أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد عبد المجيد (جامعة الدول العربية) (تكلم بالعربية): إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في قمة الألفية الثالثة التي تمثل حدثاً فريداً في تاريخ البشرية. ويطيب لي بهذه المناسبة، أن أتوجه بالتهنئة للرئاسة المشتركة لهذه الدورة التاريخية، وكذلك بالشكر والتقدير إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، على دعوته الكريمة، وأهنئه على هذا الحضور البارز، الذي يجمع قادة ورؤساء دول العالم، تحت مظلة الأمم المتحدة، هذه المنظمة العتيقة التي تجسد ضمير المجتمع الدولي وطموحاته. وإن جامعة الدول العربية، كأول منظمة إقليمية أنشئت عام ١٩٤٥ في ظل النظام الدولي الذي أقيم إبان نهاية الحرب العالمية الثانية، تستقبل الألفية الثالثة الجديدة مرحبة بدورها المتنامي كشريكة للأمم المتحدة في مختلف الأنشطة.

إن هذا الحدث العالمي الهام، يكتسي في نظرنا بعداً خاصاً، ومغزى عميقاً في تاريخ العلاقات الدولية، وفي

وبروح الإنجاز المتواضع هذه ترمع فيجي توريث أجيال المستقبل توجيهات الأمم المتحدة الجيدة التجهيز الجيدة الموارد، حتى تواصل الارتقاء إلى مستوى تحديات المستقبل.

ولما كانت الأسرة هي عماد المؤسسات الاجتماعية والسياسية فذلك يفرض على كل منا هنا أن يكفل بقاء الأمم المتحدة متماسكة قوية ومتينة. وتثق فيجي أن هذه الأهداف يمكن تحقيقها عن طريق الإصلاحات المقترحة في المنظمة والتي يدفعها الأمين العام الذي تقدر له فيجي قيادته الدينامية.

وقد مكنت أسرة الأمم المتحدة بلدانا صغيرة ومن أقل البلدان نمواً أو بلدانا نامية مثل بلدي، من الإسهام في السلام العالمي بأسلوبنا رغم ضآلته. وبينما توجد مزايا هائلة من الانضمام لعضوية الأمم المتحدة يوجد أيضاً نطاق إيجابي لإحداث تغييرات أكثر عدلاً.

وقد أسهم بلدي الصغير بقوات وأفراد شرطة مدنية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأكثر من عقدين، ودفعت في عملية صون السلام أقصى ثمن من الخسارة تتمثل في فقدان أرواح ٣٥ شخصاً. ولنا حضور في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان منذ بدأت البعثة ولا تزال لنا كتيبة هناك. وشرطتنا المدنية تخدم في البوسنة وكوسوفو. ولنا مراقبون عسكريون في بعثة العراق والكويت، وأرسلنا مؤخراً قواتنا إلى تيمور الشرقية. ويخدم جنودنا في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مع قوات من أيرلندا ونيوزيلندا في سوواي في تيمور الشرقية ذات الحدود مع تيمور الغربية. ونعلم أن المنطقة أصبحت أبعد ما تكون عن الهدوء منذ يوم الأربعاء.

وفيجي، كأبي فرد من أفراد الأسرة، تتحمل نصيبها من الصعوبات والانتصارات. ومما يحسب للأمم المتحدة أن

وضمان ديمومته، وذلك من خلال انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في عدوانها سنة ١٩٦٧، وتمكين الشعب الفلسطيني في الشتات وداخل الأرض المحتلة من استعادة حقوقه المشروعة، وقيام دولته المستقلة على ترابه الوطني بعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومعالجة آثار الاحتلال الإسرائيلي للبنان، وفي مقدمتها إطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، وتقديم إسرائيل التعويضات عن الأضرار الناجمة عن احتلالها للأراضي العربية. وأود بهذه المناسبة أن أنوه بالدور البناء للأمم المتحدة على تنفيذها القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)

ومن جهة أخرى، أود أن أؤكد أيضا على الموقف العربي الداعي إلى ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل، وبالنسبة للسلاح النووي الإسرائيلي، حتى يمكن أن نصل إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل.

إننا نعتبر الأمم المتحدة، التي تمثل الشرعية الدولية، البوتقة التي تنصهر فيها الجهود الدولية والإقليمية، لتحقيق آمال وطموحات البشرية. وإن الجامعة العربية، التي تجسد الشرعية العربية، تحرص على توثيق سبل التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة في إيجاد الحلول المناسبة لقضايا السلم والأمن والتنمية.

في الختام نتمنى لهذه القمة التاريخية كل النجاح حتى تخرج برؤيا مستقبلية شاملة، ترسم طريق المستقبل لخدمة البشرية وتحدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العهد بالتزامها الكامل بتنفيذ قراراتها واحترام أحكام ميثاقها.

الذاكرة الجماعية للمجتمع الدولي، فهو يوفر الفرصة المناسبة أمام قادة العالم لاستخلاص العبر والدروس من تجارب الأمم المتحدة، ومما حققته من إنجازات، أو صادفته من إخفاقات للاستفادة منها في تقويم مسيرتها، والانطلاق بها نحو عهد جديد، تحدد فيه مسارات عمل المنظمة وأجندتها المستقبلية، وترسخ ضمنه الأهداف التي قامت من أجلها، وتطور فيه أجهزتها للتعبير عن الواقع السياسي وحقائقه، مثل توسيع التمثيل في مجلس الأمن ليكون أكثر ديمقراطية، وتمثيلا للمجتمع الدولي، ولكي تبقى الأمم المتحدة المركز الفاعل للسياسة العالمية والمصدر الأعلى للشرعية الدولية، والنأي بها عن أسلوب الانتقائية والكيل بمكيالين في التعامل مع الدول، وتمكينها من استنباط الحلول الخلاقة للوقاية من النزاعات، وصيانة الأمن والسلم الدوليين، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز النهج الديمقراطي، والحوار بين الحضارات، والعمل على حل المشاكل التي تواجه المجموعة الدولية مثل الفقر، والمرض والبطالة ومشاكل البيئة، وظاهرة الإرهاب، وردم الهوة بين الدول المتقدمة في الشمال، والدول النامية في الجنوب، من خلال مساعدتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، والتخفيف من أعباء ديونها الخارجية وتجنّبها الآثار السلبية التي يفرزها نظام العولمة.

لقد حققت الأمم المتحدة عبر تاريخها نجاحات كثيرة كان من أهمها تلك القرارات الصادرة عنها لتسوية النزاعات والصراعات في مختلف مناطق العالم، مثل القرارات المتعلقة بتسوية قضية الشرق الأوسط، والتي أصبحت مرجعية أساسية للتسوية ولتحقيق السلام في المنطقة ومنها القرارات ١٨١ (د ٢) لعام ١٩٤٧ و ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وغيرها.

إننا نعتبر الالتزام الأمين بتنفيذ هذا القرارات السبيل الكفيل بتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط،

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن إلى سعادة السيد رومانو برودي، رئيس اللجنة الأوروبية.

السيد برودي (اللجنة الأوروبية) (تكلم

بالانكليزية): هذه القمة تجسد التزام زعماء العالم السياسيين بتعزيز أسس الأمم المتحدة وتجديدها وإعادة تشكيلها لتفي باحتياجات القرن الجديد. وهي تتواكب مع فترة مفعمة بالآمال والتوقعات بالتصدي للقضايا العالمية من قبيل مكافحة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، والسعي إلى السلام والأمن وحقوق الإنسان للجميع. نحن بحاجة إلى حلول شاملة تستند إلى تعاون عالمي.

الأمم المتحدة تحتل مكانة فريدة تمكنها من حشد الأعمال الجماعية. ولقد أبرز التقرير الممتاز الذي أعده الأمين العام وكذلك بيانه أمام هذا الجمع، هذه النتيجة بوضوح جلي.

وبصفتي أوروبا، أعرف مدى التغيرات التي شهدتها أوروبا وحدها مع نهاية الحرب الباردة والتطورات الأخرى في الاتحاد الأوروبي. وتتوفر الآن للأوروبيين فرصة فريدة لخلق مجتمع في أوروبا يتألف من ٥٠٠ مليون مواطن، مجتمع كامل وحر بصورة حقيقية، وهو أكبر مجتمع من الديمقراطيات في الوقت الحاضر. هذه سابقة في التاريخ المسجل.

وحدثت تغييرات كثيرة في أجزاء أخرى من العالم أيضا. المنافسات القديمة قدم الأزل حل محلها التعاون. وسقطت ديكتاتوريات لتحل محلها ديمقراطيات. ولا تزال توجد صراعات في عدة أماكن كثيرة. ولكن بالمستطاع إستشفاف تقدم الحرية في أرجاء الكرة الأرضية، ولم يكن بمقدورنا أن نتكهن بذلك قبل ٢٠ سنة.

تعقد هذه القمة في فترة مفعمة بالأمل لم يسبق لها مثيل، وملينة بتحديات لم يسبق لها مثيل أيضا. وثمة مشكلة قديمة قدم الأزل لا تزال موجودة معنا وهي الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، أو بين من يملكون ومن لا يملكون. هذا ظلم يجب ألا يدوم. بل إن هذا الوضع يمثل إهانة للياقة الأدبية وتهديدا لاستقرارنا.

التحديات التي تمثلها العولمة هي، على النقيض من ذلك، جديدة تماما. كيف يتسنى لنا أن نجابه تلك التحديات؟ أرى العولمة بوصفها فرصة جديدة يتعين إغتنامها. ومن أجل ذلك أرحب بجولة جديدة لمنظمة التجارة العالمية تستند إلى مبادئ رئيسية أربعة: التحرر، بما في ذلك تهئية إمكانية أفضل لوصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ وقواعد أقوى ومستكملة؛ وتنمية مستدامة؛ وضرورة الاستجابة لاهتمامات المجتمع المدني. ومن شأن عقد مائدة مستديرة جديدة أن تمنح الناس مزايا العولمة، وتسد الثغرة التي تجزئ العالم. وبوضوح، لن تتمكن منظمة التجارة العالمية من تحقيق هذا الهدف بمفردها. إذ يتعين أيضا تعزيز أجزاء أخرى من النظام المتعدد الأطراف، لا سيما الجهات المسؤولة عن القضايا الاجتماعية وقضايا التمكين.

وفي هذا الوقت المفعم بالتوقعات الكبرى، يقتضي بزوغ إقتصاد عالمي حقيقي، تدعمه قوى التكنولوجيا الهائلة، وضع نظام حكم عالمي محسن إلى أبعد حد أي، مجموعة قيم وقواعد وممارسات أساسية مشتركة، نعتنقها جميعا.

وعلى الساحة الدولية، لا بديل للديمقراطية، وعلى الساحة الدولية، لا بديل لمؤسسات قوية ومتعددة الأطراف تستند إلى الشرعية الديمقراطية الحالية من الأخطاء والعيوب. ولا بد أن تكون القرارات والإجراءات شفافة. ولا بد أن يشترك المجتمع المدني بصورة مباشرة بدرجة أكبر. التعددية المحسنة وحدها هي التي تكفل ظهور العولمة إلى حد كبير

الإعدام وطالب بوقف مؤقت للتنفيذ. وبمقدور الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي لتسهيل التطورات في هذا الصدد.

وآمل في أن تضيء المنارة التي أوقدت في القمة أعمال أمم متحدة جديدة، تستند إلى قاعدة أكثر ثباتا وأساس مالي أكثر إنصافا، أمم متحدة للقرن الحادي والعشرين. والمجتمع الأوروبي على دراية تامة بالتحديات التي تواجه هذه المنظمة، وهو على استعداد للقيام بدوره لمواجهتها.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد عز الدين العراقي، أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد العراقي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالعربية):

أحيي الرئاسة وأحييكم، وأحمل اليكم تحيات منظمة المؤتمر الإسلامي وأخلص تمنياتي بنجاح هذا الجمع التاريخي لرؤساء الدول والحكومات، الذي يتم عقده في بداية هذه الألفية الجديدة.

إنه لحدث كبير، هذا اللقاء المفعم بالمشاعر الطيبة، الرامية إلى السعي لإيجاد موافقة من أجل قضية مشتركة، هي قضية السلم، والازدهار، لتحقيقهما في الألفية الجديدة.

لقد دخلنا القرن الحادي والعشرين تحدونا آمال عظام ولكنها لا تخلو من بعض العقبات المثبطة. ففي القرن العشرين قام البشر باستكشافات هائلة، وحققوا تقدما كبيرا في ميدان المعرفة العلمية والمهارات التكنولوجية، وكشف النقاب عن بعض مفاتيح التخفيف من العوائق والمشاكل الاجتماعية والمادية التي عانى منها المجتمع البشري. والتحدي الماثل أمامنا الآن هو أن نستخدم هذه المعرفة المكتسبة والمهارات بما يخدم مصالحنا جميعا ويرعى احتياجات الجميع، حتى لا يظل واحد منا محروما من الموارد التي حبا الخالق بها الأرض، وحتى يستفيد منها الجميع.

لا بوصفها تهديدا، بل بوصفها فرصة إلى حد ما لا يجوز تضييعها.

الشعار القديم "تجارة لا معونة" لا يعبر بصورة ملائمة عن تحديات عصرنا. نحن نحتاج، يقينا، إلى المزيد من التجارة المفتوحة، ولكن يتعين علينا أيضا أن نحسن التدفقات المالية إلى البلدان النامية ونعزز التزاماتنا بتقديم المعونة. وبدون المعونة المستهدفة، يصعب مواءمة أشغال الاقتصاد العالمي لتوقعات الفقراء. ولم يكن من قبيل المصادفة أن دأب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تشغيل برنامج واسع النطاق للمساعدات الخارجية منذ عدة سنوات، يبلغ حجمه أكثر من نصف أموال المساعدة الإنمائية الرسمية في كل أرجاء العالم، وزهاء ثلثي معونات المنح كافة. هذه هي نتيجة التزام أخلاقي أكيد بالتضامن.

وفي ظل الظروف الملحة في القرن الجديد، ثمة حاجة إلى تغيير نهج مكافحة الفقر. واتخذت مساهمة الاتحاد الأوروبي شكل اتفاق كوتونو الجديد، الناظم لعلاقاته مع البلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

وما زال يتعين عمل الكثير، والتضافر هو مفتاح النجاح. الاتحاد الأوروبي ملتزم بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والاتحاد الأوروبي أكبر مساهم منفرد في العالم. وسوف نستضيف في بروكسل في أيار/مايو من العام المقبل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

تظل التنمية الاجتماعية الاقتصادية في بلدان الجنوب مسألة حيوية لاستقرارنا ورخائنا. وثمة عروة وثقى بين التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان. وينبغي أن يستفيد القرن الجديد بنتائج كفاح جيلنا في هذا الميدان.

إن الاتحاد الأوروبي، في غمار جهوده لتعزيز احترام حقوق الإنسان، دأب على العمل لتشجيع إلغاء عقوبة

وذلك يدعو إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي، وممارسة حق تقرير المصير في المناطق التي ما زالت محرومة منها، وأخص بالإشارة حق تقرير المصير لشعب فلسطين وكشمير. وإلى ذلك الحين، وما دامت هذه الشعوب، أو تلك التي تمر بأوضاع مماثلة، تحت القيود، فإن البشرية بأسرها ستظل تتجرع من كأس العار. ويجب على الأمم المتحدة المساعدة في تخليص أعضاء المجتمع البشري هؤلاء، مما ظلوا يلقونه من محن طال أمدها، حتى يمكنهم استعادة كرامتهم، وحتى يساهموا، باعتبارهم شركاء أحرارا ومتساوين في النهوض بما ينتظرنا من مهام.

في هذا الوقت، الذي يقف فيه عالمنا في مفترق الطرق والاتجاهات والأحداث، التي إما أن تهدد بالتدمير الشامل، أو أن تبشر بمستقبل عادل يقودنا إلى التقدم، تعالوا نحرس على عدم تضييع هذه الفرصة التي تتيحها اليوم قمة الألفية هذه. فلنجعلها تذكرا باعتبارها اللحظة التي ارتقت فيها قيادات العالم إلى مستوى التحدي. ومن خلال الاستفادة مما حباها الله به من حكمة، وضعت الأسس لقراءة عالمية سليمة وآمنة تسير إلى الأمام، وهو ما يجب أن يمثل وجهتنا جميعا في الألفية الجديدة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، أتعهد لكم بالدعم الكامل من منظمة المؤتمر الإسلامي حالا واستقبالا.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي الرايت أونرابل دون مكينون، أمين عام أمانة الكمنولث.

السيد مكينون (أمانة الكمنولث) (تكلم بالانكليزية): يشرفني، بوصفي أمين عام أمانة الكمنولث، أن أدلي بهذا البيان في هذا المؤتمر الهام جدا مؤتمر قمة الألفية.

إن مفهوم الحوار بين الحضارات، الذي قدمه فخامة الرئيس السيد محمد خاتمي، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ورئيس القمة الإسلامية الثامنة، والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة، يمكن، إن سعينا لتحقيقه بروح من العمل البناء والاحترام المتبادل، أن يقطع بنا شوطا كبيرا صوب تحقيق الأهداف النبيلة في تحقيق السلم والازدهار للجميع. وإني أعرب عن الأمل في أن تفضي سنة الحوار، التي خصص لها عام ٢٠٠١، إلى عهد من التفاهم والاتصالات المثمرة والاشتراك في الاستفادة من المعرفة والمهارات على جميع جبهات احتياجات البشر ومساعدتهم، حتى يمكن لنا أن نبلغ الأهداف التنموية الجديرة بالتحقيق، خاصة منها تخفيف حدة الفقر، والتكامل الاجتماعي، وتوظيف الجميع، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية لهم.

يقود في هذا إلى الحديث عن العولمة، وبعض مشاعر الخوف والحذر، التي تكتنف رؤية بعض الجهات لها، وبخاصة في العالم الثالث. وأنا أشارك في الرأي مع الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، عندما قال:

”يتعين علينا أن نجعل من العولمة محركا يخرج الناس من المعاناة والبؤس وليس قوة تبقيهم في القاع“.

كما يجب علينا أن نضمن بعناية ودقة أن العولمة تعزز الإنصاف، وتكفل المساواة في الفرص، وتعزز الشفافية، وتدعم الثقة وتبادل الاحترام في جميع المعاملات بين شعوب العالم ودوله.

ولعل من الضروري، ومما لا غنى عنه، في طريقنا لتحقيق هذا الهدف، أن تسود أجواء من الحرية والعدالة في جميع بلدان العالم. فكل إنسان يستحق أن يستنشق هواء الحرية، وأن يترك له القيام بدوره، في إطار أعمال تنموية بناءة، بما يعود بالنفع على المجتمع برمته.

أقرب أفراد أسرهم في سن شيخوختهم. وفي عالم اليوم الذي يتسم بالانقسام الرقمي، فإن هذه الفجوة تزداد اتساعاً.

وعندما يمكن للمرء أن يسافر إلى الجانب الآخر من العالم في ٢٤ ساعة، وعندما يمكن للمرء أن ينقل بلايين الصور، والكلمات، والدولارات حول العالم في ثوان، لم يعد أحد يعيش عن أي أحد آخر، وكل فرد أصبح جارنا.

ويعني الحوار العالمي أننا جميعاً لدينا مصلحة في مساعدة جارنا. ومما يكلفنا أن يكون لنا جار غير معافي، وغير متعلم أو غير قادر على العمل، لأن تكاليف نجاته سترتفع أكثر في النهاية، وستصبح هذه التكاليف تكاليفنا ويتعين علينا سدادها.

ونحن في الكومنولث لم نستطع معالجة جميع هذه المشاكل، ولكننا نرى أنها يجب أن تعالج. وسنواصل التمسك بتلك الحقوق الأساسية لكل الناس ومتابعتها.

ومن الأساسي، بالطبع، حرية الإنسان في أن يختار من يحكمه. وبالمثل، فإن الحكومات التي تتمتع بمستوى عال من الإستقامة، وتدعم قيام المؤسسات الديمقراطية السليمة، وحكم القانون واستقلال القضاء، وتوفير الحقوق والفرص لجميع المواطنين، بغض النظر عن العرق، أو نوع الجنس، أو اللون، أو العقيدة أو المذهب السياسي، هي وحدها التي تستطيع حقاً أن تفي لشعوبها بما يحق لشعوبها أن تتوقعه.

إن قيمنا الأصيلة المشتركة في الكومنولث تقتضي من الدول الأعضاء التمسك بهذه المبادئ. ومن أمثلة التزامنا أن اثنين من أعضائنا علقت عضويتهم في مجلس الكومنولث لأن حكومتيهما المنتخبتين ديمقراطياً أطاحتا بانقلاب. ويسرني أن يكون قادة منظمة الوحدة الأفريقية قد قرروا أيضاً عدم الترحيب بالقادة الذين يأتون إلى السلطة بالبنادق.

تواجه الأمم المتحدة تحدياً في ألا ترحب بأعضاء هذه المؤسسة الذين يستخدمون المدفع أيضاً لقلب برلمان أو

وأود أن أضرم صوتي إلى الآخرين في تقديم أحر تحائفنا إلى توفالو، أحدث الأعضاء، التي أصبحت بالمثل عضواً كاملاً العضوية في الكومنولث في ١ أيلول/سبتمبر.

منذ عام ١٩٤٦، أتاحت هذه المنصة الفرصة للمئات من زعماء العالم لكي يعلنوا عن شواغلهم، واحتياجاتهم، ومطالبهم، وتطلعاتهم، ومشاعرهم بالقنوط بطبيعة الحال. وقد تكلم نفس هؤلاء الأفراد عن رؤى الأمل وعما ما يمكن لهذه المنظمة العظيمة أن تضطلع به، وعما يمكن أن تضطلع به المناطق، والدول الكبرى، والدول الصغرى بطبيعة الحال.

ولكن من الصعب الآن أن نجد شخصاً واحداً، من بين الـ ١,٢ مليار نسمة الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً، يقول إن هذه المنظمة ينبغي تنويعها على ما حققته من نجاح.

غير أنني أود أن أشيد بعشرات الآلاف من موظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، ممن يبذلون قصارى جهدهم للوفاء بالمهام التي يجري الاتفاق عليها هنا. ولا شك في أن هؤلاء الأفراد ملتزمون بهذه المنظمة. وما حدث مؤخراً في تيمور من وفاة موظفي الأمم المتحدة خير شهادة على ذلك. ولكن نجاح الأمم المتحدة يجب أن يبدأ بقرارات سياسية واضحة لا لبس فيها، ويمكن تنفيذها.

ونحن في الكومنولث، المجموعة المؤلفة من ٥٤ دولة تضم ١,٥ مليار نسمة، نريد أيضاً أن نرقى بوضع من يعيشون في فقر، ومن لا يعرفون السلام، والأفراد الذين لا يعلمون مصدر غذائهم في اليوم التالي، وأولئك الذين ليس لديهم مأوى، وأولئك الذين لا يمكنهم التطلع إلى تعليم أطفالهم، وأولئك الذين يراقبون أصدقاء أسرهم وهم يلقون حتفهم دون رعاية صحية ولا يمكنهم إلا الاعتماد على

إن منطقة منظمة التعاون الاقتصادي تشمل كتلة أرضية تبلغ أكثر من ٧ ملايين كيلومتر مربع، يسكنها أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة تربط بينهم وشائج تاريخية وثقافية عميقة الجذور، وتمثل إمكانيات ضخمة من البشر والموارد. وهذه المنظمة، التي يقع مقرها في طهران، منظمة اقتصادية بحتة تسعى إلى ترقية التعاون الإقليمي المتعدد الأبعاد للإسراع بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لدولها الأعضاء. وهي تتألف من ١٠ أعضاء، هم: أفغانستان وإيران وباكستان وتركيا، إضافة إلى الجمهوريات الست المستقلة من الاتحاد السوفياتي السابق: أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

وبعد أن منحنا مركز المراقب خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، نجد جهودنا المشتركة مع شتى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها خلال السنوات القليلة الماضية قد أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز الهدف المتمثل في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي. وخلال العقد الماضي وقعت المنظمة مذكرات تفاهم مع أكثر من اثني عشرة هيئة من هيئات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة العالمي لمراقبة المخدرات، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ومنذ ذلك الحين تم تبادل البعثات فيما بينها ونفذت معها مشاريع وأنشطة مشتركة لخدمة أهدافنا المشتركة المتعلقة بالمنطقة. ومنحت منظمة التعاون الاقتصادي أيضا مركز المراقب لدى منظمة التجارة العالمية منذ آذار/مارس ١٩٩٩. ولدينا خارج منظومة الأمم المتحدة اتصالات ذات فائدة مشتركة مع منظمة المؤتمر الإسلامي،

حكومة انتخابها الشعب. ونحن في الكومنولث سنواصل العمل جاهدين لتشجيع ممارسة الحكم الصالح. وهو في حد ذاته قد لا يضع الطعام على المائدة أو يعلم مراهقا، ولكنه أساسي للمجتمع الذي يريد التقدم.

وسنواصل تنفيذ البرامج الهادفة إلى توفير التعليم الأفضل والتدريب والتأهيل لشعبنا. وسنواصل الاضطلاع بدورنا في تسوية الصراعات، وتشجيع التوسع في التجارة، ومكافحة الأمراض المعدية.

وهناك أوقات كثيرة لا نستطيع فيها السير لوحدها، وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة والوكالات الأخرى، ومع مصارف التنمية، والمؤسسات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ونؤمن بأننا يجب أن نعمل معا في هذه الألفية الجديدة لتحسين هذا العالم. وإذا ما عملنا معا، متحركين كلنا في نفس الاتجاه، بأهداف ومقاصد متماثلة، وبقدر أقل من الخلاف فيما بيننا، فسندخل تحسينات على ما تم في القرن الماضي.

وإذا استطعنا أن نُقنع أنفسنا بأن الطفل الذي يعاني من سوء التغذية في دولة مزقتها الحرب أكثر أهمية من الجدل بشأن من يجلس في أي لجنة في هذه المؤسسة، أعتقد أننا سنحرز بعض النجاح، وأن الأمم المتحدة ستنال الثناء الذي نعتقد أنها تستحقه.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن لخطاب من سعادة السيد عبد الرحيم غوفاهي، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي.

السيد غوفاهي (منظمة التعاون الاقتصادي) (تكلم

بالانكليزية): في البداية، أعرب بالنيابة عن وفد منظمة التعاون الاقتصادي، عن امتناننا للأمانة العامة للأمم المتحدة على إتاحة الفرصة للإدلاء ببياني في هذه القمة.

الصليب الأحمر الدولية تشهد للأسف اتجاهات مقلقة في عدد متزايد من الصراعات. فعدد الضحايا المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة، ولا سيما النساء والأطفال، آخذ في التزايد بثبات. ولقد أصبح المدنيون هدفا للعديد من الصراعات. أما تلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات المتمثلة في حمايتهن وتقديم المساعدة إليهن، فستكون أولوية للجنة الصليب الأحمر الدولية في السنوات المقبلة.

والقانون الإنساني الدولي يُنتهك بانتظام في بيئة تشهد تزايدا في عدد الصراعات الهدامة المندلعة بسبب الهوية في دول تنهار هياكلها. بالإضافة إلى ذلك، بدأ يظهر مرتكبون جدد لأعمال العنف يصعب في بعض الأحيان تحديدهم أو الاتصال بهم. والوصول إلى السلاح الزهيد الثمن والمتطور بصورة متزايدة أمر سهل، ويصبح أكثر سهولة بسبب شبكات الاتصالات القائمة اليوم. وهذا الوصول وانهايار سلطة الدول هما جوهر العديد من حالات الصراع. وإنني أشكر الأمين العام على ما أكدته في تقريره المرفوع إلى الجمعية العامة من أن مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة يجب التصدي لها بصورة عاجلة.

ثمة علاقة قائمة بين الفقر المدقع والعنف. والقضاء على الفقر المدقع له، على ما يتضح، بعد لمنع الصراعات. وثمة مخاطر تكمن في أعمال إنسانية نقوم بها ذكرتنا بها على نحو محزن هذا الأسبوع عملية قتل ثلاثة زملاء من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تيمور الغربية. فماذا نتوقع أكثر من ذلك كي نتخذ إجراءات ملموسة لتوفير حماية أفضل لعمال الإغاثة الأشداء والشجعان؟ أخيرا، ومع تزايد عدد الأطراف الفاعلة في الميدان، فإن الأنشطة الإنسانية كثيرا ما تعاني من الافتقار إلى التنسيق وعدم وضوح الولايات، وعدم اتضاح قواعد العمل.

ومصرف التنمية الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والمنظمة الإقليمية لجنوب آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

وإعلان طهران، الذي أصدره زعمائنا في فجر الألفية الجديدة بمناسبة مؤتمر قمتهم السادس، يؤكد من جديد على التزامنا الجماعي بتحقيق الرخاء في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي. وهو يعالج كل المواضيع الهامة التي تهمنا في المجالات ذات الأولوية، من التجارة والنقل والاتصالات، والطاقة، والبيئة، والصحة، ومكافحة المخدرات، الخ. ويرحب الإعلان بجملة أمور، منها مبادرة فخامة الرئيس محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، عن "الحوار بين الحضارات"، التي لقيت ترحيبا وتقديرا عالميا، والتي من أجلها خصصت الأمم المتحدة سنة ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات.

ختاما، أتوجه بالتهنئة إلى سعادة السيد كوفي عنان وموظفي مقر الأمم المتحدة على الاضطلاع بالترتيبات الممتازة لهذه القمة الميمونة. وهي إذ توافق مقدم الألفية الجديدة، نتمنى لها كل النجاح.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة السيد جاكوب كالنبغر، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد كالنبغر (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم

بالانكليزية): أشكركم، سيدتي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة جمعية الألفية للأمم المتحدة.

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية بموظفيها البالغ عددهم ١٢ ٠٠٠ موظف تقريبا ناشطة عمليا في جميع الصراعات المسلحة، وفي معظم حالات النزاعات الدولية التي يمكن أن تسبب اندلاع صراعات مسلحة. وتتمثل مهمتها في حماية الضحايا ومساعدتهم. ومن هذا المنطلق، أخذت لجنة

المتحدة. وهكذا، فهي تبحث المسائل الإنسانية وتشاطر المعلومات في الميدان وعن طريق الحوار الثنائي الرفيع المستوى على حد سواء. وليس هناك تناقض بين التزام لجنة الصليب الأحمر الدولية بالتنسيق وبين الالتزام الذي يوازي قوة باستقلالية عملها الإنساني البحث، ارتكازا على مبدأي النزاهة والحياد. ومصادقية لجنة الصليب الأحمر الدولية، بوصفها وسيطا مستقلا ومحايذا يسعى في حالات الصراعات المسلحة، للوصول إلى جميع الضحايا، هي بالتأكيد لمصلحة الجميع: أي مجتمع الدول، وقبل كل شيء، ضحايا الصراعات المسلحة أنفسهم.

في فجر قرن جديد، يمكن للجمعية أن تعتمد على رغبة لجنة الصليب الأحمر الدولية في الاضطلاع بمهامها الإنسانية عن طريق إجراءات ملموسة في الميدان حيثما تقتضي الحاجة إلى توفير الحماية والمساعدة. ويحدوني أمل قوي وأتوقع بالفعل أن يستثمر مجتمع الدول استثمارا أكبر في منع الصراعات المسلحة، وأن يكفل إذا اندلع صراع بعد بذل جميع الجهود الرامية إلى منعه، وأن يكون واضحا لجميع الأطراف المعنية أنها يتوقع منها أن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي.

والدعم السياسي القوي الذي نالته الأمم المتحدة من مؤتمر قمة الألفية مدعاة تشجيع للجنة الصليب الأحمر الدولية أيضا، لأنه يعني تأييدا للسياسات الرامية إلى توفير حماية أفضل لأضعف الناس في هذا العالم.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة الكونت كارلو مارولو دي كوندوجاني، المستشار الأول لجمعية فرسان مالطة العسكرية.

الكونت مارولو دي كوندوجاني (جمعية فرسان مالطة العسكرية) (تكلم بالفرنسية): إن مؤتمر قمة الألفية

وثمة مجموعة واسعة من القوانين الدولية، لا سيما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، تنص على القوانين الرامية إلى التخفيف من المعاناة التي تسببها الصراعات المسلحة الدولية وغير الدولية. والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة تعهدت باحترام وكفالة احترام الاتفاقيات في ظل جميع الظروف. ويتعين اتخاذ خطوات أهم بغية كفالة هذا الاحترام على نحو أفضل. فـلجنة الصليب الأحمر الدولية تقدم المشورة والخبرة التقنية إلى الحكومات. وهي إلى جانب شركائها في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين، والمجتمعات الوطنية واتحادها، ستواصل العمل على نشر القانون الإنساني الدولي، وستبذل قصارى جهدها من أجل كفالة احترامه. وهي تسعى أيضا إلى كفالة استكمال أنظمة القانون الإنساني التي تتعلق بالأسلحة حتى تأخذ الانتشار السريع للتكنولوجيا العسكرية الجديدة في عين الاعتبار.

إن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في تطوير القانون الإنساني الدولي وتعزيزه، لا سيما الخطوات المتخذة لتوفير حماية أفضل للمدنيين في الصراعات المسلحة، تحظى بتقدير كبير من لجنة الصليب الأحمر الدولية. فتطبيق القانون الإنساني على نحو أفضل يظل أحد الشواغل الرئيسية التي تساورني. ووضع خطة عمل لتحسين التنفيذ هو جزء من الأولويات المؤسسية للجنة الصليب الأحمر الدولية.

ولا يسعنا أن نتصدى اليوم ولا شك غدا للتحديات الإنسانية بدون أن نلتزم التزاما قويا بتحسين التنسيق بين الأطراف الإنسانية. ولجنة الصليب الأحمر الدولية ملتزمة بتحقيق تنسيق يتصف بالكفاءة. و"الكفاءة" تعني أن هذا التنسيق ينبغي أن يؤدي إلى توفير حماية ومساعدة أفضل للضحايا. وهذا ينطوي على أن يركز كل طرف على مجالات اختصاصه في الميدان. ولجنة الصليب الأحمر الدولية تتعاون مع آليات التنسيق بقيادة الأمم

ألا نغفل، علاوة على قضايا البغاء الأساسية، التنمية الروحية للإنسان من وجهة النظر الثقافية، ومن ثم الحق في التعليم من وجهة النظر الاجتماعية، ووضع حد لكافة أشكال التمييز من زاوية الحق في الحياة مع الضمانات الضرورية، فضلا عن احترام العدالة بأوسع معاني هذه الكلمة.

كان هذا أحد المقاصد التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة والتي من بينها تحسين السلوك بما يتفق مع مبادئ العدالة.

وفي عالم يقف على عتبة الألفية الثالثة، فإن ما يسمى البلدان المتمدينة كثيرا ما تتأخر، لسوء الحظ، في تحقيق العدالة الفعالة للناس. وبينما تجاهر بإعلان التزامها رسميا بميثاق حقوق الإنسان، إلا أنها تدوس على هذه الحقوق في كل مرة لا توفر فيها محاكمات عاجلة، أو تسمح باستخدام فترات غير محدودة للاحتجاز فيما قبل المحاكمة في القضايا الجنائية، والأسوأ من ذلك، عندما لا تحترم حق الفرد في الدفاع الفعال عن نفسه في مواجهة السلطة المفرطة الممنوحة للادعاء. وفي ذلك انتهاك للقاعدة الأساسية التي ينبغي أن تحكم المحاكمات الجنائية: المساواة المطلقة بين الدفاع والادعاء أمام قاض غير متحيز تماما.

وانطلاقا من ذلك، فإن جمعية فرسان مالطة العسكرية تؤكد مجددا استجابتها التامة لدعوة الأمين العام إلى جميع الأمم:

”أن توقع وتصدق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كي تتوطد وتزدهر المكاسب التي تحققت في مجال تقديم المسؤولين عن اقتراف الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية إلى العدالة“. (A/54/2000، الفقرة ٣٣٠)

ويمكن أن يقال الكثير في هذا الموضوع، ولكن سيحتاج ذلك إلى وقت إضافي. ومع ذلك، فإننا نأمل أن

يتيح فرصة للنظر في التوقعات الحقيقية المتطورة بشأن البرامج التي يقدمها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالعديد من المشاكل التي تواجهها شعوب العالم اليوم، ويصعب إيجاد حلول مناسبة لها.

وتود جمعية فرسان مالطة العسكرية أن تهنئ الأمين العام على رسالته المعنوية النبيلة الواردة في تقريره، ونود بتواضع شديد أن نذكر رؤساء الدول أو الحكومات المجتمعين هنا ببعض الأولويات، إيماننا منا بأنهم عندما يعودون إلى بلدانهم سيبدلون قصارى جهدهم، مثلما قال الأمين العام، وسيستغلون كل ما لديهم من سلطة لتقليل الاختلافات والتعويض عن الإسقاطات، لا سيما في هذه المرحلة من تاريخ البشرية حيث قد تؤدي عولمة الأسواق، ما لم تضبط بصورة صحيحة، إلى زيادة أوجه الخلل القائمة، الأمر الذي يجعل البلدان الغنية أكثر غنى والبلدان الفقيرة أشد فقرا.

وسيعتمد الشيء الكثير على كيفية تطبيقنا الجيد للتكنولوجيات الجديدة على الزراعة. ويجب ألا تصبح هذه التكنولوجيات منجما جديدا للذهب تستغله قلة من البلدان الغنية والقوية؛ بل على العكس من ذلك، يجب أن توضع في خدمة البشرية، بينما نحترم نحن في الوقت نفسه القوانين الأساسية للطبيعة كي لا نقوض الأنظمة البيئية.

وينبغي تسخير هذه التكنولوجيات الجديدة صوب تنمية متجانسة ومحكومة، تكفل للبلدان الأشد فقرا وصولا أيسر إلى نظم الإنتاج. ومن شأن ذلك أن يحسن، إن لم يحل، مشكلة قديمة ومزمنة لم يعد يتحملها كل من يهتمون بمستقبل البشرية.

إننا، وإن كنا نتطلع بأمل كبير إلى المشروعات التي تستهدف التخفيف من حدة الجوع في العالم، وتحسين نوعية الحياة بتوفير ما يكفي من الغذاء والدواء، على الأقل، ينبغي

الإعلان أيضا على توصيات بشأن دور البرلمانات في منظومة التعاون متعدد الأطراف بعد إصلاحها.

وتقف البرلمانات بقوة وراء الأمم المتحدة، وأن هذا التأييد سياسي وعلمي في نفس الوقت. وسواء كنا ننتهي إلى الأغلبية أو إلى المعارضة في برلماننا، فنحن ملتزمون بتقديم الدعم السياسي اللازم للأمم المتحدة بوصفها حجر الزاوية في منظومة التعاون الدولي. كما أننا ملتزمون بتخصيص الموارد التي تحتاج إليها الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية الدولية الأخرى من أجل تحقيق مهامها السامية.

لقد أجمعنا على أن هناك عجزا ديمقراطيا في الأمم المتحدة وسائر النظام الحكومي الدولي. وحتى تأتي قرارات الأمم المتحدة معبرة عن شواغل الشعوب وتطلعاتها، وحتى تجد الاتفاقات الدولية طريقها بفعالية إلى واقعنا الوطني، ينبغي أن يكون للبرلمان رأي أفضل في عملية التعاون الدولي، بوصفه الهيئة صاحبة التمثيل الشرعي للمجتمع بتنوعه، وهي المحاسبة أمامه.

ليس ثمة شك في أن الحكومات هي التي تتفاوض في الأمم المتحدة.

إن دورنا الأساسي كمشرعين هو، بالتأكيد، ترجمة الاتفاقات التي يتم التوصل إليها إلى أحكام تشريعية وبنود في الميزانية. إلا أنه مراعاة للصالح العام، ولصالح الديمقراطية بالتأكيد، ينبغي أن نشارك في هذه العملية في مراحلها المبكرة، وألا يقتصر ذلك على مرحلة التنفيذ فحسب. وعندئذ ستزيد مسؤولية المنظمات الحكومية الدولية أيضا، وسيعتبرها الشعب أكثر شفافية إذا أحطنا علما بأعمالها وارتبطنا بها بصورة أفضل كممثلين للشعب. ويسعدنا أن نلاحظ أن إعلان الألفية الذي سيعتمده مؤتمر القمة هذا، يدعو إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال منظماتهم العالمية، الاتحاد البرلماني الدولي، الذي

تحفز قمة الألفية، من خلال تلبية دعوة الأمين العام، على إيجاد أشكال أفضل للتعاون الدولي بين الدول من أجل التعامل مع حالات الطوارئ في جميع أرجاء العالم، وتدعيم الرقابة العالمية المشروعة التي أصبحت مطلوبة الآن من المنظور العالمي الذي يعمل به المجتمع الدولي منذ سنوات.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):
تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان سعادة السيدة نجمة هبة الله، رئيسة مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية.

السيدة هبة الله (رئيسة مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية) (تكلمت بالانكليزية): إنه لشرف لي أن أدلي بهذا البيان بصفتي رئيسة مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، وباسم أقدم منظمة دولية، الاتحاد البرلماني الدولي، لكي أقدم لكم نتائج حدث تاريخي وفريد من نوعه انعقد في هذه القاعة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر بالتعاون مع الأمم المتحدة، وبمشاركة حوالي ١٤٨ من رؤساء البرلمانات يمثلون ١٤٠ بلدا. هذا المؤتمر الأول من نوعه لرؤساء البرلمانات الوطنية ليمثل حقا التزام ممثلي الشعوب، البرلمانات، بالعمل بصورة وثيقة، سويا مع الأمم المتحدة، لضمان أن يكون القرن الحادي والعشرون قرنا بلا خوف، وبلا حرمان أو عوز، قرنا يسمح بالتنمية الكاملة للقدرات الكامنة لكل فرد ولجميع البشر، بما يشكل العولة الحقيقية.

إننا نشكر الأمين العام على بيانه الذي كان ملهما لنا في هذه المناسبة. وستترجم هذه الرسالة في أعمالنا.

بعد مناقشات مكثفة، اعتمدنا بالإجماع إعلانا يتضمن رؤيتنا البرلمانية للتعاون الدولي مع بزوغ فجر الألفية الثالثة. ويحدد الإعلان التحديات الرئيسية التي تواجهها مجتمعاتنا، ويعبر كذلك عن تصميمنا السياسي على التغلب على تلك التحديات من خلال التعاون الدولي. ويشتمل

السيد أهديروم (الرئيس المشارك لمنتدى الألفية) (تكلم بالانكليزية): في شهر أيار/مايو الماضي، اجتمع ممثلو المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم في هذه القاعة الكبيرة للتشاور بشأن المستقبل المشترك للإنسانية، وخاصة، دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

وسمي الاجتماع منتدى الألفية، وعلى ضوء الشواغل الواسعة النطاق التي أبدتها المشتركون في المنتدى، والمجال الجغرافي الذي جسده. بما في ذلك تمثيل عريض من البلدان النامية وعمق ونفس المنظمات التي مثلوها، كان هذا من أكثر الاجتماعات التي عقدتها منظمات المجتمع المدني تنوعاً وأهمية.

فقد كان المنتدى مهماً لأنه حاول تعجيل عملية التواصل والتحالف بين المنظمات غير الحكومية عبر مجالات المسائل، وهي عملية ثبت قدرتها الهائلة على التغيير والعمل الاجتماعي في عالم اليوم. وشملت المسائل التي نظرنا فيها كيفية إقرار سلام عادل ودائم؛ واستئصال الفقر؛ ووضع الإنسانية على طريق التنمية المستدامة، مع حماية بيئتنا المشتركة؛ وكفالة التمسك بحقوق الإنسان في كل مكان، وفي كل وقت، من جانب جميع الأمم؛ ومواجهة التحديات الملحة المتمثلة في العولمة.

وفي النهاية، وبالرغم من تنوعنا الشديد، نجحنا في الاتفاق على "إعلان وبرنامج للعمل" قوي الصيغة. وهو يقدم رؤية جريئة لمستقبل الإنسانية، ويضع الخطوط العريضة لمجموعة من التدابير المحددة التي تستطيع الأمم المتحدة والحكومات. وأعضاء المجتمع المدني أنفسهم اتخاذها لمعالجة المشاكل العالمية التي تواجه الإنسانية في الوقت الحالي.

وبعد الاستماع إلى خطاباتكم على مدى الأيام الثلاثة الأخيرة، يجب أن أقول إن رؤيتنا وخطة عملنا مطابقة

يشرفني أن أقوم بتمثيله هنا. وسأبذل أنا وزملائي كل جهد ممكن، وسنحاول بذل ما هو أكثر من ذلك، من أجل تجسيد نداء الجمعية العامة.

لقد عقدنا العزم على ضمان أن يتم العمل الضروري على الصعيد الوطني، لا سيما على مستوى البرلمانات الوطنية، بغية اتخاذ التدابير اللازمة لتنمية البعد البرلماني للتعاون الدولي الذي ندعو إليه. وحتى تنشأ هذه الشراكة الجديدة، تنوي البرلمانات أن تعمل بالتشاور الوثيق مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية.

وعلى الصعيد الدولي، يمثل الاتحاد البرلماني الدولي أداة فريدة من نوعها لنقل آراء برلماناتنا إلى المنظومة الحكومية الدولية. ولذلك، فإننا ينبغي ألا نقبل بعد الآن تصنيفه على أنه منظمة غير حكومية، ونتطلع إلى أن تمنح الجمعية العامة الاتحاد وضعاً يتناسب مع الوضع الدستوري للبرلمانات، ومع الرسالة التي يؤديها الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منظمنا العالمية.

إننا نشعر بالقلق لمنع اثنين من زملائنا رؤساء البرلمانات من المشاركة. وإن رفض منحهما تأشيرات دخول يتعارض مع الروح التي أرسيت على أساسها دعائم الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، ويناقض مبادئ الديمقراطية التي يقوم عليها عمل البرلمانات. وعلاوة على ذلك، فإنه يثير الشك في قدرتنا على الالتقاء في الأمم المتحدة في نيويورك للتعبير عن نوع التأييد الذي نرغب في تقديمه. لذلك فإنني أتوجه بالنداء لجميع الممثلين والبلد المضيف على جناح السرعة لمساعدتنا في إيجاد حل لمثل هذه المشكلات.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من السيد تيشيسيتي أهديروم، الرئيس المشارك لمنتدى الألفية.

ونطلب منكم استعراض إعلان منتدى الألفية بعناية. وأظن أنكم ستجدون في أغلب الأحيان، أننا، ببساطة، نطلب من الحكومات عدم الحيدة عن الالتزامات والمبادئ التي وافقت عليها في المؤتمرات العالمية الكبرى المعقودة في التسعينات. ونسعى أيضا إلى زيادة فرص وصول المنظمات غير الحكومية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجانها الرئيسية.

اسمحوا لي أن أبرز بعض النقاط الرئيسية لما طلبه المنتدى في إعلانه.

يرى المشاركون في المنتدى أن نوم بليون شخص كل ليلة، وهم جوع، انتهاك جسيم لحقوق الإنسان. ويدعو الإعلان إلى الإلغاء الفوري للديون. ويدعو أيضا إلى إنشاء "صندوق عالمي للقضاء على الفقر" يهدف إلى توفير فرص الوصول إلى الائتمانات للفقراء.

وفيما يتصل بالعولمة، يرى المنتدى أنها بينما توفر "فرصا كبيرة للناس للاتصال والتقاسم والتعلم فيما بينهم"، تزيد بشكلها غير المنظم الحالي، من أوجه التفاوت وتصدر أوجه التباين بين الأغنياء والفقراء، وتقوض التقاليد والثقافات المحلية وتهمش عددا كبيرا من الأفراد في المناطق الحضرية والريفية.

ويبحث الإعلان الحكومات على التقدم جديا "بالالتزامات بإعادة تشكيل هيكل النظام المالي العالمي على أساس مبادئ الإنصاف والشفافية والمساءلة والديمقراطية" ذاكرة، بوضوح، أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون المنظمة الدولية العليا التي تشرف على البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ختاما، يسعى إعلان منتدى الألفية إلى التعبير عن آمال شعوب العالم وتطلعاتها. ويذكر في فقراته الاستهلاكية ما يلي:

لكثير مما قيل هنا. ويشجعني هذا، شخصا، وأشعر أن هذه القصة التاريخية ستذكر بأنها فتحت الباب أمام عصر سلام وعدالة ورحاء للإنسانية جمعاء، عصر طال انتظاره. وبطبيعة الحال، سيحتاج هذا العصر إلى أفعال ملموسة، لا إلى مجرد كلمات.

ونحن، في المجتمع المدني، على استعداد للعمل معكم ومع حكوماتكم، جنبا إلى جنب، في شراكة جديدة، قوية، لإيجاد هذا العالم الجديد. وفي الوقت نفسه، فالمجتمع المدني مستعد أيضا لمطالبتكم بالوفاء بالتزاماتكم، في حالة عدم تنفيذ ما وعدتم به. فقد بدأت أغلب الحركات الاجتماعية العظيمة، على مر التاريخ، بالإنسان العادي وليس بالحكومات، وذلك ابتداء من إلغاء العبودية وحتى الاعتراف بالمساواة بين النساء والرجال.

وفي عام ١٩٤٥، لعب المجتمع المدني دورا هاما، في تشكيل كثير من المواد الرئيسية الموجودة في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما في مجال حقوق الإنسان.

وفي الآونة الأخيرة، قامت المنظمات غير الحكومية بدور رئيسي في تشكيل ودعم المحكمة الجنائية الدولية، وفي حركة إلغاء الديون، وفي الحملة الدولية لحظر استعمال الألغام الأرضية.

وقد قال الأمين العام، السيد كوفي عنان، في عدة مناسبات، إن مشاركة المجتمع المدني وشراكته مع الأمم المتحدة ضروريان وليستا خيارين.

ونحن نقدر جهوده المبذولة لتيسير الشراكة الفعالة مع المجتمع المدني في الأمم المتحدة. ونتوجه إليه بشكر خاص على فتح أبواب الأمم المتحدة لمنتدى الألفية في شهر أيار/مايو الماضي، ولتوفير إعلان منتدى الألفية لهذه القمة على هيئة وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

لديهم القدرة على ذلك، سيجدون أنفسهم يتخلفون عن الركب بشكل متزايد في السباق الاقتصادي.

لذلك لا بد من تعديل الآثار السلبية للعولمة بحيث لا تجرف الصغير والضعيف. ومن النقاط الهامة أنه، في حين أن لدى فرادى البلدان مؤسسات وطنية تنظم السوق المحلية وتعدل من أثرها الاجتماعي، لا توجد مؤسسات دولية تنظم السوق العالمية وتحد من مختلف آثار العولمة الواقعة على البلدان.

أما بشأن "الفجوة الرقمية"، فقد رأى كثير من الزعماء أن إقامة الجسور فوقها قد يساعد على تلافي الفارق المتعاظم في الدخل. ورأى آخرون أنه ينبغي أولاً معالجة المشاكل الأكثر إلحاحاً، كالاتقار إلى التعليم الأساسي والإمدادات الموثوق بها للكهرباء والمياه. واحتج عدة زعماء بأن أنظمة المؤسسات المالية الدولية إنما كتبت لصالح البلدان القوية الغنية. واستشهدوا بالطريقة غير الديمقراطية التي تصنع فيها القرارات في صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وذكر عدد منهم أن المشكلة الأساسية التي تعوق التنمية في بلدانهم هي عبء الديون، وحثوا على الإعفاء منها.

وقدم الزعماء عدة حلول للمشاكل التي حددها. فذكر بعضهم أهمية المساعدة الإنمائية في بناء القدرات كي تستطيع البلدان أن تستفيد من العولمة. فالأمم المتحدة، مثلاً، يمكن أن تقدم التدريب على كيفية التفاوض والاستفادة من الاتفاقات التجارية. وعلى الدول الأعضاء أن تزود الأمم المتحدة بالموارد اللازمة لمثل هذه البرامج. وعليها، أولاً وقبل كل شيء، أن تبدي إرادتها السياسية وصدقها في الرغبة في مساعدة البلدان الأفقر بدفع مستحقاتها إلى الأمم المتحدة.

ولجمع الموارد، ذكر أحد الاقتراحات فرض ضريبة دولية أو اتخاذ أي إجراء مالي من هذا القبيل. وقد يساعد

"إن رؤيتنا تنطوي على عالم يدور حول الإنسان، ويتسم بالديمقراطية الحقيقية، حيث يكون البشر شركاء كاملين، يحددون مصيرهم بأنفسهم. ونرى أننا جميعاً أسرة إنسانية واحدة، بكل تنوعنا، نعيش في وطن واحد مشترك، ونشارك في عالم عادل ومستدام وسالم ونسترشد بالمبادئ العالمية للديمقراطية والمساواة والشمول والتطوع وعدم التمييز والمشاركة من جميع الأفراد".

بيانات شفوية من رؤساء الموائد المستديرة الأربع.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):
نستمع الآن إلى بيانات شفوية من رؤساء الموائد المستديرة الأربع.

أعطي الكلمة لرئيس المائدة المستديرة التي عقد اجتماعها يوم الأربعاء ٦ أيلول/سبتمبر من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠. سعادة السيد غوه تشوك تونغ، رئيس وزراء جمهورية سنغافورة.

السيد غوه (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): سأوجز المناقشة التي دارت في اجتماع المائدة المستديرة الذي رأسته. في البداية قلت لزملائي الزعماء أنني سأقسم الوقت بالتساوي بين مواضيع العولمة والسلام والأمن وأي مسائل أخرى. وما حدث أن المناقشة تركزت حول العولمة. ومع ذلك أدلي ببيانات قليلة بشأن السلام والأمن، وإصلاح مجلس الأمن، وقضايا البيئة.

سأقدم، أولاً، لمحة عامة عن الشواغل التي أبدتها المشاركون فيما يتصل بالعولمة. ولم يكن هناك فاصل واضح بين المشتركين من الشمال والجنوب. فجميع الزعماء رأوا أن العولمة حقيقة تحب مواجهتها. وأن هناك منافع هائلة للذين يستطيعون الاستفادة من العولمة. بيد أن الذين ليست

إعلان الألفية بوصفه خطة عمل يتعين تنفيذها ورصدها على الصعيد الوطني وعلى صعيد الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أختتم هذا الموجز بملاحظتي الشخصية. أعتقد أن تجربة المائدة المستديرة كانت ناجحة. ويجدر بمائدة مستديرة للزعماء أن تحظى بالطابع المؤسسي. فمنذ أن أسست الأمم المتحدة، كان الزعماء يأتون إلى الأمم المتحدة للإدلاء بأرائهم بشأن القضايا العالمية على مسار واحد، أي من خلال الكلمات التي يلقونها في الجلسات العامة، وحتى انعقاد هذه المائدة المستديرة، لم تهيأ عملية الأمم المتحدة على الإطلاق لإجراء حوار تفاعلي فيما بين الزعماء. وأود أن أوصي الأمم المتحدة بقوة بأن تبني على الخبرة المكتسبة في هذا الأسبوع.

وأقترح أن نقيم في إطار عملية الأمم المتحدة مائدة مستديرة للزعماء كل بضع سنوات ليتسنى إجراء نقاش متبادل بين الزعماء في جو غير رسمي، بعيداً عن الأعوان والرسامين والكلمات المدونة. وقد دلت المائدة المستديرة هذا الأسبوع على أن هذه الصيغة يمكن أن تتمخض عن أفكار جديدة ومفيدة وابتكارية. كما أن من شأن تبادل الأفكار في مائدة مستديرة أن يولد صداقة وتفاهماً أوثق بين الزعماء، وبالتالي علاقات أكثر ودا بين الأمم. وينبغي ألا ننتظر ١٠٠٠ سنة لنعقد المائدة المستديرة التالية.

وأشكركم لمنح سنغافورة شرف رئاسة إحدى الموائد المستديرة الأربع.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):
أعطي الكلمة إلى رئيس المائدة المستديرة التي عقدت صباح أمس، سعادة السيد ألكسندر كواسنيفسكي، رئيس جمهورية بولندا.

الرئيس كواسنيفسكي (تكلم بالانكليزية): سعدت أمس برئاسة المناقشة في المائدة المستديرة الثانية لقمة الألفية

هذا في إيجاد حل للمشاكل التي تحدثها العولمة. وانطوى اقتراح آخر على إحداث مجلس للأمن الاقتصادي في إطار الأمم المتحدة، يتمتع بنفس السلطة الملزمة التي يتمتع بها مجلس الأمن السياسي. ومن شأن مجلس الأمن الاقتصادي هذا أن يرصد السوق العالمية ويقدم توصيات لمعالجة التطورات الاقتصادية التي تهدد أمن البلدان. كما اقترح وضع قانون دولي لمقاومة التجميع الضخم للرساميل يكافح تثبيت الأسعار وتعسف القوة الذي تمارسه الاحتكارات واتحادات المنتجين والشركات الكبرى.

وأعرب بعض الزعماء عن رأي مفاده أن إجراءات صنع القرار في منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ينبغي أن تصبح أكثر ديمقراطية ومشورة وشمولاً وشفافية، على غرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. وينبغي أن تأخذ قرارات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الاعتبار اختلاف الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لمختلف البلدان.

وجرت مناقشة بشأن ما إذا كان ينبغي إيجاد مؤسسات جديدة تواجه التحديات الجديدة لهذا العصر أو تصلح المشاكل القديمة. وحذر بعض المشاركين من أنه سيكون من الصعب إيجاد الموارد للمؤسسات الجديدة، لأن تكلفة المشاركة في المؤسسات القائمة كمنظمة التجارة العالمية تشكل بالأصل عبئاً كبيراً على البلدان الصغيرة. وعلى كل حال، فالمشكلة الحقيقية هي أن البلدان القوية تستطيع أن تؤثر في المؤسسات القائمة وتوجهها لمصلحتها، ولا معنى لإقامة مؤسسات جديدة ما لم توجه عملية صنع القرار في حد ذاتها وجهة ديمقراطية.

ووجه سؤال عن كيفية المتابعة بشأن المناقشة الجارية في اجتماع المائدة المستديرة. واقترح أحدهم الاستفادة من

الرقمية“ الجديدة. كما يلزم أن تعالج الجوانب السلبية كالاتجار بالمخدرات، وغسيل الأموال، والتجارة غير المشروعة بالأسلحة، والجريمة عبر الوطنية.

وجاء الإعراب عن القلق أيضا إزاء ارتفاع أسعار النفط وعواقبه على التنمية

ويتعين أن تقوم عملية العولمة على أساس المبادئ والقيم الأخلاقية. وأهمها التضامن. وعلى الصعيد العالمي يتعين ترجمة هذا المبدأ أولا وقبل كل شيء إلى تضامن مع أفريقيا. وصدر نداء قوي بأن يتم التسليم بالظروف الخاصة لتلك القارة، وبأن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة للتصدي للمحنة التي تواجهها القارة وهي: الفقر والصراعات وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز وما إلى ذلك.

وجاءت المطالبة بشراكة جديدة من أجل أفريقيا. وتتطلب هذه الصفقة الجديدة ”تغيرا أساسيا في السلوك الذي ينبغي أن يستند إلى التفكير المستقل والمشاركة الفعالة من الأفريقيين أنفسهم، باتباع الشركاء لنهج صريح وشامل وراغب في المساعدة، ورفض النهج القائم على المساعدة والتأكيد على الأسباب الجذرية للمشاكل.

وأكثر التحديات إلحاحا، الذي يبدو أن أكثر المشاركين يتفقون عليه، هو مسألة مكافحة الفقر. فالفقر هو أشد أشكال الإساءة إلى كرامة الإنسان تطرفا. وهو في الغالب السبب الجذري لعدم الاستقرار وللصراعات والتوترات الاجتماعية والتهديدات البيئية. وشدد عدة

مشاركين على ضرورة إعداد آلية عملية على كل الصعد العالمي والإقليمي والمحلي لتخفيف وطأة الفقر وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتكثيف التعاون الدولي صوب ذلك الهدف. وأعاد القادة تأكيد التزامهم ببلوغ هدف الوصول إلى نصف نسبة من يعيشون في فقر مدقع، بحلول

هذه. وأود أن أقول اليوم إننا تبادلنا الآراء بطريقة أحاذة حقاً وأشد على كلمة ”أحاذة“. وقد شارك في المناقشة أكثر من ٣٠ زعيما. وحاولنا تحديد المشكلات، وإيجاد الحلول، وتحديد دور الأمم المتحدة.

والنتيجة التي توصلت إليها على إثر المناقشة هي أنه يبدو أننا نشترك في نفس الرأي بصدد طبيعة التحديات التي يواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين. وهذه التحديات، في جملة أمور أخرى، هي الأخطار المحدقة بالأمن والصراعات المحلية، والفقر، وثغرات التنمية، والأمراض المستوطنة، والأخطار البيئية. وبالطبع، من العسير جدا إيجاد حلول لهذه التحديات يتفق عليها الجميع. غير أن المناقشة التي جرت أمس أسفرت عن بعض الأفكار الجديدة والنهج الجديدة. والأهم من ذلك أنه تكون فيما بيننا اتفاق عام على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا حاسما في تحديد الردود الصحيحة على هذه المشاكل وتنفيذها.

وشعوري، بعد أن استمعت إلى زملائي، أن التحدي الرئيسي أمامنا هو مسألة التنمية والتوزيع المتساوي للفوائد التي تثمرها العولمة. فكثير من البلدان تواجه مشاكل إنمائية هائلة بينما تستمر الثغرة بين الأغنياء والفقراء في الاتساع. واتفق عموما على أنه، في حين توفر العولمة فرصا غير مسبوقة، ومنها فرص في مجال التجارة والتنمية التكنولوجية، ينبغي أن توزع فوائد العولمة على نحو أكثر تساويا وشمولا. والتكنولوجيا تقدم فرصة ضخمة، لكن علينا أولا أن نلبي الحاجات الأساسية للشعوب، ومنها الغذاء والصحة والتعليم.

ينبغي أن تصبح العولمة إنسانية وأن تدار على نحو أفضل. وهذا يعني، على الصعيد المؤسسي، إصلاحات في النظام المالي والتجاري الدوليين تجعلهما أكثر إنصافا. ولا بد لعولمة سليمة من معالجة الأخطار التي تشكلها ”الفجوة

وشدد القادة على الصلة بين تخفيف وطأة الفقر وحماية البيئة. وجرى التشديد على ضرورة أن تحتل البيئة مرتبة عالية في جدول الأعمال العالمي. كذلك جاءت المطالبة بالتصديق على الصكوك الدولية الملزمة قانونا مثل بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وكما لاحظ أحد المشاركين فبالإمكان أن تصبح الاعتبارات البيئية قوة دافعة للاقتصاد وأن توفر التكنولوجيات السليمة بيئيا وسيلة هامة للنمو.

ولا تزال كفالة الأمن ومنع الصراعات الفتاكة وصون السلام بين المهام ذات الأولوية للأمم المتحدة. وثمة حاجة ماسة إلى تكييف عمليات حفظ السلام مع الظروف الجديدة، وإلى إيلاء اهتمام متزايد لمنع الصراعات وصنع السلام وبناء السلام. وإذا لم تعزز قدرة الأمم المتحدة على سرعة نشر عمليات قوية، وإذا عجزت الدول الأعضاء عن توفير الموارد والموظفين اللازمين في الوقت المحدد، وإذا فشلت المنظمة في تحسين تخطيط وإدارة هذه العمليات، فقد تخسر الأمم المتحدة مصداقيتها. وكان التأييد واسع النطاق لتقرير الإبراهيمي وللتوصيات الملموسة الواردة فيه.

كذلك اعتبر المشاركون علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي شرطا أساسيا لكفالة الأمن.

وأعيد التأكيد على المطالبة بإصلاح مجلس الأمن.

وقيل إن التعرف الفردي على مرتكبي جرائم الحرب وسائر الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أمر هام لتلافي الإحساس الجماعي بالوصم وبالذنب. وأُعيد التأكيد في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وأوضح بعض المشاركون ضرورة التقييم الدقيق لأداة الجراءات.

وساد رأي مشترك بضرورة تعزيز الأمم المتحدة وضرورة تكيفها مع البيئة الدولية المتغيرة. واعتبرت المنظمة

عام ٢٠١٥. وأشار إلى ضرورة أن تضع الأمم المتحدة خطة عمل عالمية منسقة للقضاء على الفقر.

ومن بين أولويات العمل ذكر المشاركون أيضا تخفيف وطأة الديون وكذلك ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. فعبء الديون يظل عقبة كأداء أمام التنمية. واقترح أن بعض وسائل الوساطة بين الدائنين والمدينين قد تساعد في تحسين تلبية احتياجات ومصالح الطرفين. فلسوف يمكن تخفيض ديون أشد البلدان فقرا هذه البلدان من التصدي لأكثر مشاكل التنمية الاجتماعية حدة. وباستعارة عبارة استخدمها أحد المشاركين فإن علينا في النهاية أن نتقل من الأقوال إلى الأفعال.

وأعرب عن قلق بالغ إزاء استفحال فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز والملاريا وسائر الأمراض السارية. فهذه تعتبر تهديدا خطيرا لبلوغ الأهداف الإنمائية. وللسيطرة على هذه الأمراض ينبغي أن يكفل الحصول على العلاج والعقاقير الطبية بأسعار مقبولة، وخاصة في البلدان النامية. وثمة مطالبة بأن تستهل برامج عالمية تشترك فيها جميع القوى المؤثرة بما فيها الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية والصناعة الصيدلية. وفي ذلك الصدد كان هناك تأييد واسع النطاق للمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام.

كذلك تم التشديد على أهمية الاستثمار في التعليم وتعزيز حقوق الطفل وحقوق الشباب.

وأكد كثير من المشاركين على أن التنمية المطردة لا يمكن أن تتحقق دون حماية فعالة لحقوق الإنسان ودون ديمقراطية قوية. ويلزم التصدي لظروف الديمقراطية في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. ففي الديمقراطيات الراسخة هناك ما يهدد القواعد والقيم الديمقراطية من ازدياد الميل إلى قلة الإقبال على التصويت ومن الحركات العرقية وكرهية الأجانب.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لرئيس المائدة المستديرة المعقودة عصر
الأمس، فخامة السيد هوغو رفائيل شافيز فرياس، رئيس
جمهورية فنزويلا البوليفارية.

الرئيس تشافيز فرياس (تكلم بالإسبانية): لقد
اكتسبت خبرة رائعة في تنسيق ومساعدة مائدة مستديرة
متنوعة للغاية تألفت من رؤساء دول وممثلي حكومات في
أفريقيا وآسيا وأوروبا وأوقيانوسيا. وكما قال صديقنا
العزیز، السيد الكسندر كفانفسكي، رئيس جمهورية بولندا،
لقد أمضينا زهاء أربع ساعات هناك، وأول شيء سأقوله هو
أني سوف أبذل جهدا كبيرا في الدقائق القليلة الأولى لأنقل
الروح التي سادت وأواصل التضامن مع الروح والطاقة
الخالقة التي استفدنا بها.

أعتقد أن هذه هي التوصيات التي أطرحها باسم
زملائي في المائدة المستديرة رقم ٣. لقد اتفقنا في جميع الموائد
المستديرة على أنه يتعين علينا أن نواصل تقديم قوة دافعة لهذه
الخبرة التي بدأت لتوها. وينبغي أن تظل هذه الموائد المستديرة
على أساس دائم وأن تعقد على نحو أكثر تواترا؛ وينبغي أن
تكون متفاعلة فيما بينها وخالقة لأن الطاقة الخالقة تنبثق من
دوامة الأفكار. ويتعين علينا أن نحافظ على الطابع غير
الرسمي لتلك الموائد المستديرة كي لا نلجأ إلى الإلقاء
ببيانات خطية. إنها رائعة، بطبيعة الحال، ولكن ينبغي أن
نترك كل ما يجري هناك مفتوحا للانطباع العفوي والطاقة
الخالقة.

هذا أمر حيوي أيضا للجهود التي يتعين علينا أن
نبذلها في السنوات القادمة بحثا عن الحقيقة وتحصيلا لها أو
عن حقائق الوقت الحاضر لنتمكن بصورة حقيقية من البدء
في تغيير العالم هذا ضروري. والتوصية الأولى هي:
الاستمرارية والتواتر وإضفاء الطابع المؤسسي على الموائد

أداة هامة لإدارة العولمة. واسترعى عدة مشاركين الانتباه إلى
ضرورة كفالة الديمقراطية في العلاقات الدولية ومن ثم طالبوا
بالتلاحم والتنسيق بين المنظمات الدولية على الصعيدين
العالمي والإقليمي.

واقترح بعض المشاركين إنشاء مؤسسات جديدة
لمعالجة مشاكل العولمة. وأشار إلى فكرة إنشاء مجلس أمن
اقتصادي.

وخلاصة القول أن المناقشة تركت لدي انطبعا
بالتفاؤل. وتحسست اجتماعا واسع النطاق للعقول،
وتصميما على تكثيف جهودنا لإحداث التغيير. ومؤتمر
القمة هذا معني بالتغيير، فجاء التشديد على ضرورة أن ننتهز
هذه الفرصة لترجمة ما اتفقنا عليه من حيث المبدأ إلى عمل.
فالتنفيذ مهمة ليست للأمين العام فحسب بل هو في الأساس
التزام من الدول الأعضاء.

وكان هناك اتفاق على أن المائدة المستديرة محفل
مفيد لتبادل الآراء. وبدأ أننا جميعا نرتضي هذا الشكل
المبتكر لمزيد من المناقشة المباشرة وغير الرسمية. وأعتقد أن
كثيرين منا يرحبون بأن يؤخذ بهذا الشكل على نحو أكثر
تواترا في الأمم المتحدة في المستقبل.

ولقد قضيت زهاء أربع ساعات مع زملائي وأصدقائي
خلال المناقشة، فكانت واحدة من أكثر اللقاءات الهامة
وتبادل الأفكار التي شاركت فيها وأنا السياسي المحنك إلى
حد ما

وينبغي أن نواصل هذه المهمة. والرسالة الأساسية
التي أوجهها هي أن أماننا مستقبلا مبشرا بالخير. وعلينا أن
ندعم الأمم المتحدة في كل جهودها؛ وأن ندعم الأمين العام
في جهوده. وأرى أن لدينا القدرة الكافية ولدينا العزم الكافي
لتحقيق ذلك.

ثانياً، يتعين علينا أن نضفي الطابع المؤسسي على المجموعات الإقليمية وأن نعززها. ولا بد لها من أن تجتمع. ولا بد لنا من أن نجتمع على الصعيد الإقليمي كي يتسنى لنا أن نقوم بصورة متواترة بترتيب التوصيات ونقدم سبلاً لحسم المآسي العديدة ضمن الهيئات القائمة حالياً في الأمم المتحدة، التي هي في الحقيقة بحاجة إلى قدر كبير من الدينامية.

ثالثاً، نوافق أيضاً على ما صدر من جميع الموائد المستديرة تقريباً بحيث أننا نعتبر أن من الأهمية القصوى العاجلة إعادة تنشيط الحوار بين بلدان الجنوب ونعيد إجراء حوار بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب يتسم بالصراحة، كي يتسنى لنا جميعاً أن نتوصل إلى حلول للمشاكل الكثيرة.

وبما أنني المتحدث الرسمي باسم جميع زملائي، أؤكد أيضاً بأننا لا نريد أن يظل ذلك مجرد كلام. نحن نطالب، مع مؤتمر قمة الألفية هذا في عام ٢٠٠٠، بأن نبدأ بصورة فعلية بإجراء التغييرات الآن، لا بعد ٥٠ سنة من الآن أو في قمة ألفية أخرى - قمة ألفية ٣٠٠٠. نحن نريد التغيير الآن. وشعوبنا تطالب بذلك الآن.

رابعاً، سوف أستعير عبارة من أحد زملائي في المائدة المستديرة رقم ٣، الذي قال لن نستطيع مواصلة الإبحار في القرن الجديد بالخريطة التي كانت لدينا في عام ١٩٤٥. بل إن أحد الزملاء قال إن بلده لم يشارك في الحرب العالمية الثانية، التي أشير إليها بوصفها معياراً من معايير العضوية في مجلس الأمن. حسناً، إنه والغالبية منا، بما في ذلك فترويل، لحسن الحظ، لم تشارك في الحرب العالمية الثانية. الشيء الهام هو أننا نعد جزءاً من خريطة عام ٢٠٠٠ إضافة إلى معايير أخرى. وتقترح المائدة المستديرة رقم ٣ بإجماع عام وبقوة كبيرة - وكانت هناك بيانات كثيرة عاطفية ومتفاعلة - أن إضفاء طابع الديمقراطية على مجلس الأمن أصبح مسألة يتعين مواجهتها وتحقيقها. ولكن لا بد

المستديرة. هذه طريقة لاستعادة الطابع الأخلاقي للمشاركة، لاسترجاع الصفة الأخلاقية للحوار والطاقة الخلاقة.

واتفقت مع زملائي على مسألة واحدة استناداً إلى المداولات التي نشهدها هنا وإلى التقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام ليرشدنا في قمة الألفية هذه. كيف يتسنى تحقيق الأهداف التي تحدت هنا؟ وعلى سبيل المثال تخفيف حدة الفقر إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥؛ وضمان تلقي جميع البنين والبنات تعليماً جيد النوعية بحلول سنة ٢٠١٥. كيف يتسنى تحقيق ذلك وعدم السماح لهذه الأهداف أن تظل ببساطة حبراً على ورق؟

ربما يُحاول بعض الاقتراحات والتوصيات التي سوف أقدمها الإجابة على ذلك السؤال. كيف يتسنى تحقيق ذلك؟ أولاً، نحن نوافق على ما صدر عن المائدة المستديرة رقم ١ حسبما ذكر السيد غوه تشوك تونغ، رئيس وزراء سنغافورة، ومفاده أن من الضروري إنشاء مجلس مستقل للتنمية. بيد أنه لا بد أن يتمتع هذا المجلس بذات المكانة التي يتمتع بها مجلس الأمن. ولا ينبغي أن يكون فريقاً استشارياً أو فريقاً من الخبراء. وبطبيعة الحال، نحن بحاجة إلى مجلس كهذا. ولكن نحن نريد مجلساً حقيقياً يتخذ قرارات لمواجهة التحديات الهائلة المتمثلة في تخفيض مستويات الفقر ورفع مستويات المعيشة، لا سيما لأفقر البلدان وأكثرها تخلفاً.

لقد ذكر أحد الأمراء العظام للأمم المتحدة في إحدى المناسبات: الأمم المتحدة لم تُنشأ لتُدخل شعوبنا الجنة، بل لتنقذهم من الجحيم. هناك شعوب كثيرة على أعتاب الجحيم. ذلك ليس فحسب بسبب القنابل وقاذفات القنابل، بل بسبب الجوع والفقر والتهميش. لذلك نقترح إنشاء مجلس للتنمية في الأمم المتحدة بطريقة مؤسسية، يتمتع بسلطة كبيرة وتكون له سلطات قوية لاتخاذ قرارات. ويتعين أن يكون تمثيلاً وديمقراطياً.

لا أعتقد أنه من المستحيل أو من الخيالي أن ننشئ قنوات لمشاركة الشعوب على الصعيد العالمي.

كيف يمكن إجراء ذلك؟ إن هذا أحد التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة أن تحيط شعوبنا علما وأن تتلقى النقد والمداخلات منها. ويبدو لي أن هذا أيسر اليوم بكثير مما سبق، لأننا نخطى بتقدم تكنولوجيا فائق.

وأخيرا، أود أن أؤكد أهمية الاستماع لشعوبنا، لأنني أو من بذلك، وقد أثبتنا ذلك في فتروينا، فالشعوب تعلم ما تهدف إليه. وللشعوب حكمتها. فتجارب القرون، والسبل العديدة التي اتخذت، قد أعطت الحكمة لشعوبنا. فلننصت إليها. ولنجعلها تتكلم. وقد درج محررنا بوليفار على القول: ”إنني أو من بمشورة الشعب أكثر مما أو من بمشورة الحكماء“. وأعتقد أننا نجد هذا في مبادئ المسيحية، فصوت الشعب هو صوت الله. فلنستمع إلى صوت الله من خلال أصوات الشعوب. وإنني على يقين من أننا سنجد سبلا أفضل للعالم في السنوات القادمة.

وأقبلكم جميعا بكل حرارة، وأهنتكم بإخلاص.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة لرئيس المائدة المستديرة التي عُقدت صباح اليوم، فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

الرئيس بوتفليقة (تكلم بالفرنسية): إن مؤتمر قمة الألفية هذا حدث استثنائي. وقد أتاحت لنا المائدة المستديرة الرابعة فرصة ممتازة لتبادل وجهات النظر حول ثلاث قضايا هامة، وهي العولمة، والسلام والأمن، ودور الأمم المتحدة.

وفي عالم اليوم الجديد، لا بد من تحديد المصالح الوطنية على نطاق أوسع. فالعولمة حقيقة واقعة. ولن تزول. إنها تتيح فرصا هائلة، إلا أنها تشكل أيضا خطر الاستبعاد، والتهميش فوق كل شيء. ويتعين علينا أن نضع مجموعة من

من إضفاء طابع الديمقراطية على مجلس الأمن، وإذا لم يتم ذلك، قال كثيرون إننا قد نفقد مصداقية الرسالة والمناقشة بشأن الديمقراطية والمساواة، التي يُحدث عنها مرارا وتكرارا في هذه المحافل. هذه مسألة ضرورية جدا بغية إجراء تغييرات في العالم.

فلنلغ حق النقض في مجلس الأمن - وكان هناك إجماع كلي بشأن هذه المسألة في المائدة المستديرة رقم ٣. هذا هو ما نطالب به. ولكن أعتقد أنه يتعين سماع صوتنا ولا بد أن نحصل على استجابة حقيقية.

لقد قلت هذا في المائدة المستديرة في أحد بياناتي، وصدقوني، سأقول ذلك هنا أمام الأعضاء مع بالغ الاحترام: إذا لم يُسمع صوتنا، وإذا انقضى عام، وإذا انقضى عامان، وإذا انقضت خمسة أعوام، ولم يحدث شيئا هنا، وإذا لم يجتمع رؤساء الدول والحكومات الذين يمثلون الملايين من الناس، فأعتقد أننا سنكون آنئذ بحاجة إلى حضور قمة أخرى.

وأنا على يقين من أن ذلك لن يحدث. إنني متأكد من أنه سيُسمع لنا لأننا متفائلون ونحن نمضي قدما في العالم الجديد وفي القرن الجديد. ونحن على يقين من أن الناس سينتبهون إلينا. إننا نتكلم من أجل ملايين البشر، وليس من أجلنا فقط. إننا نطالب بأن يُصغى إلينا، الآن، وللمرة الأخيرة.

وختاما، أود أن أقول إن ميثاق الأمم المتحدة يبدأ بتعبير جميل عن الديمقراطية. إنه لا يقول ”نحن رؤساء الدول“. ولا يقول ”نحن رؤساء الحكومات“. بل يبدأ بعبارة جميلة، وهي ”نحن الشعوب“. فلنسترد ذلك.

فلنستشر شعوبنا. ولنحط شعوبنا علما بما ناقشناه هنا، وبالنتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة هذا، وبالشواغل التي جرى الإعراب عنها هنا. وهناك تحد نواجهه، ولكنني

بركب العولمة. فمن لا يقرأ لا يتمتع بفوائد تكنولوجيا المعلومات. وهذا غني عن البيان. ومن ثم، فإن الجهود الوطنية والدولية التي يجب أن تبذل جهود ضخمة، إلا أنها لا بد أن تبذل. وتخفيف عبء الديون أمر ضروري، بل جوهري، بالنسبة للعديد من البلدان، وحيوي بشكل مطلق لبعضها. ورغم ذلك، فإن الشروط المبالغ فيها التي يفرضها الدائنون تسفر عن نتيجة عكسية. والسؤال المطروح هو ما الذي يمكن أن نفعله لكي لا تظهر هذه المشكلة مرة أخرى؟ إن البلدان النامية قد مرت بهذه التجربة. وتجربة العقد الماضي لم تكن مشجعة على الإطلاق في هذا المجال.

وقد جرى اقتراح بلورة استراتيجيات لتخفيف عبء الديون في أفريقيا. وبصفتي أفريقياً، يمكنني القول إن قارتنا ما زالت في انتظار النتائج. فالشروط المفروضة عسيرة ومعقدة، ولكننا عندما ننظر إلى المستقبل نرى أن التعليم وزيادة الاستثمارات هما العنصران الأساسيان. فالبلدان الأفريقية في حاجة لا شك فيها إلى الاستثمارات في السلع المصنعة والسلع الوسيطة. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من أن نبني الهياكل الأساسية لجذب الاستثمارات الخاصة. ويتعين على أفريقيا أن تنشئ مجالات اقتصادية أوسع، فهي أساسية لنجاح تنميتها الاقتصادية. وقد قال المشاركون إنهم يؤيدون عقد مؤتمر لبلدان الجنوب، يكون موضوعه مراجعة مسألة العولمة. وأعربنا أيضاً عن استيائنا من أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي نوقش في الأمم المتحدة في الستينات والسبعينات لم يعد ذا صلة بالموضوع.

وترى المائدة المستديرة أنه ينبغي إصلاح صندوق النقد الدولي. فهو عندما إنشئ، كان عدد كبير من الدول الأعضاء لا يزال مستعمراً. واليوم تجري مناقشة في بلدان الشمال عن دور جديد لهذه المؤسسة. إلا أن بلدان الجنوب لا تشارك في هذه المناقشة. ويجب أن يصحح هذا الوضع.

القواعد لكي نسير العولمة، إذا ما جاز التعبير. وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم في هذا المضمار لكي تحولها إلى قوة إيجابية تمكن من التقدم صوب التنمية في جميع أنحاء العالم، بحيث يتمكن كل إنسان من تحقيق ذاته.

ومهمتنا أن نستحدث استجابة متكاملة على ثلاثة مستويات: وطنية، وإقليمية، وعالمية. على المستوى الوطني، يجب أن نعطي أولوية للتعليم، وأن نغتنم الفرص الجديدة، وأن نضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وعلى المستوى الإقليمي، علينا أن نضع استراتيجيات للعمل المشترك لكي نعمل معاً على زيادة انفتاح آفاقنا الاقتصادية. وعلى المستوى العالمي، يشير تقرير الأمين العام إلى الطريق. فيجب علينا أن نزيد من انفتاح الأسواق أمام السلع الأساسية للبلدان النامية، وأن ننشئ تحالفاً عالمياً مع القطاع الخاص بغية زيادة الاستثمارات في البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل، وأن نخفف عبء المديونية وأن نزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية لحفز النمو في البلدان الفقيرة. ونأمل أن توفر العملية التي بدأتها الأمم المتحدة بتمويل التنمية فرصة لإحراز المزيد من التقدم.

إن الجهود الوطنية ضرورية لمكافحة الفقر، ولكن الدعم المتواصل من المجتمع الدولي أمر جوهري أيضاً لأن يصبح البُعدان البيئي والبشري عنصرين أساسيين في عملية العولمة. ويتعين علينا أن نستحدث منهجاً عالمياً متسقاً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومجال حماية البيئة. كما ينبغي معالجة مسألة العلاقة بين التجارة والبيئة والمستويات الاجتماعية. فالصحة، والتغذية، والعمالة، واحترام الهوية الثقافية، والتعليم بصفة خاصة، كلها مجالات أساسية. ويجب أن يكون التعليم محور الشواغل الدولية.

ويجب علينا الاعتراف بأنه من المستحيل على البلدان الفقيرة والبلدان الضعيفة، والبلدان الأقل قوة أن تلحق

بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. ومن ثم ينبغي للجمعية العامة أن تظل مشاركة بفعالية في هذه المسألة. وينبغي لها أن تنظر في السبل اللازمة لمكافحة هذه المصيبة. وقد أُقترح أيضا أن تضطلع الأمم المتحدة بدراسة - ربما عدة دراسات - عن هذا الموضوع بأكبر قدر ممكن من الموضوعية، وعن مصادر التمويل، وخصوصا البلدان التي تمثل رأس الجسر لأنشطة الإرهاب في العالم.

وقد أعيد تأكيد ضرورة تعزيز الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، وقوبلت التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي بالترحيب والارتياح.

وأود كذلك أن أبلغ الجمعية العامة بأن مشكلة خطيرة قد أثرت بطريقة مثيرة للشفقة - ألا وهو مشكلة الديون. وأجريت مراجعة للماضي. إلا أن القرون من الاسترقاق والاستعمار ونهب ثروات العالم الثالث، وإنكار إنسانية شعوبنا، ومحو ثقافتها، والنهب الجاري حاليا لعقول الشعوب - كل هذه الأشياء قادت أحد الوفود إلى رفض فكرة إلغاء الديون، واستعملت العبارة التالية: من هو المدين وماذا لمن؟ وقد حاولت أن ألطف هذا بالسؤال عما إذا كان هذا سؤالاً، وجاءت الإجابة مقتضبة جدا: هذا هو السؤال.

أعتقد أن هناك مقترحات أكثر اعتدالا قدمها بلد آخر تتعلق بأن نقوم بتحليل ديون البلدان المدينة لفهم كيف تراكمت تلك الديون. وهذا يمكن أن يتم في إطار بلدان الجنوب، ويمكن أن تكون فيه الأمم المتحدة طرفا مشاركا.

وأعتقد أن الجميع وافقوا على التوصية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وصندوق النقد الدولي واتفاقيات بريتون وودز وجميع المؤسسات التي وُلدت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.

أنتقل إلى السلم والأمن. حيث ينبغي للدول المساهمة بقوات أن تُشرك بقدر أكبر في المناقشات وفي متابعة العمل في مجلس الأمن. وينبغي ضمان الانسجام بين الآليات الإقليمية وعمل مجلس الأمن. وكما هي الحالة في مؤتمرات المائدة المستديرة السابقة، فإننا قد شددنا على أن تشكيل مجلس الأمن الحالي لا يعبر عن واقع اليوم. فبينما يعني معظم عمل مجلس الأمن أفريقيا، لا يوجد لأفريقيا مقعد دائم في تلك الهيئة.

ويجب علينا أن نأخذ في الاعتبار الأسباب الأساسية للصراعات، التي تكمن في الفقر، وعدم الاستقرار، والاتجار بالمخدرات، والعنف والإرهاب، وهي كلها مظاهر وأسباب هامة لعدم الاستقرار.

وفيما يتعلق بموضوع الإرهاب، لا أعتقد أن أحدا من المشاركين في الحوار التفاعلي، الذي اتخذ طابعا غير رسمي تماما وطليقا، اعترض على وجهة النظر بوجود تفاعل بين فكرة الديمقراطية ومفهوم الإرهاب. إذ لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية ما دام هناك إرهاب. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للإرهاب أن يكون ظاهرة تعني بلدا واحدا أو بلدين أو ثلاثة. إنه مخنة تعم العالم ويجب أن يناقشها المجتمع الدولي بأسره. ونحن نوصي على وجه التحديد بأن ينشئ الأمين العام صندوقا أو أن تُوجد طريقة لتمويل دراسة عن مختلف مصادر تمويل الإرهاب الدولي. وسيجد ذلك ترحيبا كبيرا لدى التجارب الديمقراطية التي لا تزال في طور الظهور في أفريقيا.

إن القضاء على الإرهاب شرط لإنشاء العملية الديمقراطية وتعزيزها. فالديمقراطية تتعرض لخطر الإرهاب يوميا لأن الإرهاب يمكن أن يستغل الحريات الديمقراطية لينمو. ومما يبعث على القلق أن الإرهاب يكتسب على نحو متزايد أشكالا دولية، وأن له روابط معينة بالجريمة المنظمة،

لا يسعها أن تحل مشاكل العملة. فهي تحتاج إلى مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني بمعناه الأوسع.

وطالبتهم أيضا باقتصاد عالمي أكثر عدلا يكون لجميع البلدان فيه فرصة مناسبة للتنافس، ويعمل فيه الذين يملكون أكثر من غيرهم من أجل الذين يملكون أقل من غيرهم. وأكد متكلم بعد الآخر على الحاجة الملحة إلى رفع عبء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة. وأعربت عن الاهتمام بإيجاد نهج جديدة لهذه المشكلة، بما في ذلك إيجاد نظام للتحكيم أو الوساطة يمكنه أن يوازن بين مصالح الدائنين ومصالح المدينين ذوي السيادة. وسأفكر مليا في هذه الفكرة وسأقترح السبل التي يمكن أن نسلکہا من أجل تحقيق ذلك.

ولقد قلت إنه لا يطاق أن يظل ملايين الناس الأبرياء، لا سيما النساء والأطفال، ضحايا الصراعات الوحشية فيما ندخل قرنا جديدا. ونعلم جميعا أن الأمم المتحدة لم ترق إلى مستوى توقعات العالم في هذا المجال. ويجب أن نعزز قدرتنا وأن نحسن أداءنا كي نشعر المجتمعات الضعيفة بأن بمقدورها أن تعتمد علينا وقت الحاجة. لهذا السبب رحب العديدون منكم بتقرير الفريق المعني بعمليات حفظ السلام، ووعدوا بالعمل العاجل على تنفيذ توصياته.

ولقد أكدتم من جديد الأهمية الحيوية للقانون الدولي، وهو اللغة المشتركة لمجتمعنا العالمي. وهناك ما يزيد على ٨٠ دولة منكم اتخذت اجراءات خلال مؤتمر القمة هذا للتقيد بالصكوك القانونية الدولية التي تتمحور حولها روح ميثاقنا. ومعظم هذه الاجراءات تتعلق بروتوكولات تسعى إلى حماية الأطفال من سوء معاملتهم حيث يسبب ذلك العار للبشرية بأسرها. وإجراءاتكم دليل طيب على أن البشر صمموا أخيرا على وضع حد لذلك.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

أشكر الرئيس بوتفليقة على عرضه. بهذا نكون قد استمعنا إلى الجميع، ونتوجه إليهم بالشكر الحار.

ننتقل الآن إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية، الوارد في مشروع القرار A/55/L.2.

سببت الجمعية الآن في الإعلان. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد إعلان الأمم المتحدة للألفية؟

اعتمدة مشروع القرار (القرار ٢/٥٥).

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أعطي

الكلمة للأمين العام للأمم المتحدة.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي

الرئيس وسيدتي الرئيسة، أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي. اسمحوا لي أولا أن أشكركم جميعا على حضور مؤتمر القمة التاريخي هذا، وعلى التوجيه الواضح الذي زودتمونا به. وفي سياق الأيام الثلاثة هذه، استمعت إليكم بانتباه، وقرأت بانتباه الإعلان الذي اعتمدتموه للتو. ولقد أخذت بتلاقي الأفكار الرائعة المعرب عنها فيما يتعلق بالتحدي الماثل أمامنا، وبندائكم الملح للعمل.

(تكلم بالانكليزية)

ولقد قلت إن أولى أولوياتكم هي القضاء على الفقر المدقع. ووضعت أهدافا محددة لتحقيق ذلك الهدف، ووصفت التدابير الآيلة إلى تحقيقها. وإذا اتخذت تلك التدابير حقا، فإننا نعلم جميعا أن بإمكاننا تحقيق الأهداف.

وقال العديدون منكم أنكم تتفهمون المكاسب المحتملة للعملة، بيد أنه ما زال على شعوبكم أن تتعرف إليها. وتعترفون بأن جزءا من الحل يكمن في أيدي الدول السيادية التي يجب أن تعطي الأولوية لاحتياجات شعوبها، لا سيما أشد الشعوب فقرا. ونعلم جميعا أن الدول وحدها

والآن أعطي الكلمة لفخامة السيدة تارجا هالونين، رئيسة جمهورية فنلندا والرئيسة المشاركة لمؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):
لقد حقق مؤتمر القمة هذا نجاحا كبيرا. بإعلان الألفية يلهمنا ويوجهنا نحو مستقبل الأمم المتحدة. وروح مؤتمر الألفية كانت ممتازة. وعلى الجمعية العامة الآن أن تواصل عملها بالروح نفسها.

الرسالة الواضحة لمؤتمر القمة هي أن العالم وشعوبه في حاجة إلى الأمم المتحدة وهم يريدون أن يجعلوها أقوى مما هي عليه. ومن الواضح في الوقت نفسه، أننا نحتاج إلى تعزيز الإمكانات التي لدينا، وأن نحري اتصالات مع الشعوب التي هي خارج هذه المنظمة. وجميع زعماء العالم تناولوا العولمة وكانوا محقين في ذلك. وثمة مطلب هام آخر هو مشاركة ومدخلات المجتمع المدني بأسره.

أعتقد أنكم جميعا مقتنعون حقا بأن مناقشات المائدة المستديرة كانت بداية جديدة ممتازة لإجراء المناقشات وإظهار الإرادة السياسية. ويحدوني الأمل في أن تستغل مناقشات المائدة المستديرة في المستقبل. إن طابعها غير الرسمي يضيف الكثير إلى الطريقة العادية لعمل الأمم المتحدة، وهذا هو السبيل الصحيح لإيجاد الإرادة السياسية التي نحتاج جميعا إليها كي نفعل ما نريد.

لقد كملت مؤتمر القمة أيضا أحداث جانبية عديدة لا أريد أن أذكرها كلها، كما لا أريد أن أخاطر بعدم ذكر أي منها. وأعتقد أن جميع الأحداث أحرزت نجاحا كبيرا.

أشكركم، سيدي الأمين العام، على مبادرتكم الممتازة في تنظيم مؤتمر القمة هذا وعلى جميع الأعمال التحضيرية المتخذة لإنجاحه. ويحدوني الأمل في أن تعربوا عن

وطالبتكم بإعطاء أولوية عليا للاحتياجات الخاصة بأفريقيا حيث يبدو من الصعب التصدي للفقر وجميع ما يلزمه من آفات.

ولقد قلتم إننا في حاجة إلى مؤسسات دولية تكون أكثر فعالية، بدءا بالأمم المتحدة. والواضح في أذهانكم أن الإصلاح الذي بدأناه معا قبل ثلاث سنوات لم يكتمل بعد. إنني أوافق على ذلك وأتطلع إلى العمل معكم على تحقيقه. وطالب كل واحد منكم تقريبا بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن. وهذا بالتأكيد ينبغي أن يعطي زخما جديدا للبحث عن تحقيق توافق في الآراء على هذه المسألة الشائكة ولكن لا مفر منها. وأنتم قلقون بحق إزاء فعالية هذه المنظمة، وتريدون القيام بعمل ما، وتريدون قبل كل شيء إحراز نتائج. أنتم على حق، وإنني أتطلع إلى العمل معكم خلال العام المقبل لكفالة أن تتمكن الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين من تحقيق تحسينات حقيقية في حياة شعوب العالم.

أصحاب السعادة، لقد رسمتم اتجاهات واضحة لتكيف هذه المنظمة مع دورها في القرن الجديد. ولكن الأمم المتحدة في نهاية المطاف هي أنتم. فأنتم الذين تستطيعون أن تحققوا الأهداف التي حددتموها، وهذه المسؤولية هي بالتالي مسؤوليتكم. أنتم وحدكم تستطيعون أن تقرروا ما إذا كان باستطاعة الأمم المتحدة أن ترقى إلى مستوى التحدي. وأنا من جهتي أكرس نفسي مجددا، اعتبارا من اليوم، للاضطلاع بالمهمة التي أوكلتموها لي. وإنني أعلم أن جميع موظفي الأمم المتحدة يفعلون الشيء نفسه.

والآن اسمحوا لي أن أتمنى لكم جميعا السلامة في سفركم إلى دياركم. أشكركم جزيل الشكر.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

نطاق التحديات والمشكلات التي تواجهها الأمم المتحدة والعالم برمته. وقدم لنا تقرير الأمين العام (A/54/2000) وإعلان الألفية مقترحات وأفكارا للعمل. فضلا عن ذلك، اضطلع أميننا العام الممتاز بالعديد من المهام البارزة، لا سيما بتقريره المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين"، الذي شكل قاعدة ممتازة لمناقشتنا. وإنني أحثه على مواصلة جهوده الشجاعة.

نحن جميعا ندين بالامتنان والتقدير للرئيس السابق للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين على العمل الذي أنجزه ببراعة، لا سيما إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي صدر تحت قيادته المتمكنة، والذي جاء محكما ويشتمل على رؤية سياسية جديدة بالاعتماد والقبول. وأود، في هذا السياق، أن أتقدم بالتهنئة للرئيس المنتخب الجديد للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، وأدعوه إلى ضمان تنفيذ إعلان الألفية، مع إيلاء الاهتمام، بصفة خاصة، للفقرة ٥١ منه.

في بياناتنا المختلفة حرصنا على أن نضع الشعوب ومصالحها المشروعة في قلب سعيها المشترك. ولقد اتفقنا على اتخاذ خطوات إضافية وبناءة للاستجابة للاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وللمساعدة الشعوب ذاتها في كفاحها من أجل السلام الدائم، والقضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية المستدامة. كما أننا تكلمنا باستفاضة عن الحاجة المسلم بها لتعزيز الأمم المتحدة بصورة شاملة، والوسائل الفعالة لتحقيق ذلك. وأكد العديد من المتكلمين مجددا على محورية الجمعية العامة بوصفها الأداة الرئيسية للمداولات وصنع السياسة والتمثيل في الأمم المتحدة. كما أكدوا من جديد على الحاجة الملحة لإصلاح وتوسيع مجلس الأمن بجميع جوانبه، لجعله أكثر تمثيلا، وأكثر شفافية، وأكثر ديمقراطية وشرعية. وفي نهاية المطاف، اعتمدنا إعلانا تاريخيا يتسم برؤيا

شكرنا الحار لموظفي الأمانة العامة ولجميع الأشخاص الذين لم نلتقيهم ولكنهم مكّنونا من عقد مؤتمر القمة.

أخيرا وليس آخرا، أتوجه الآن أيضا بالكلام إلى زميلي، الرئيس سام نوجوما، لأشكره على تفانيه وأيضاً على ما لقيته منه من تعاون ممتاز خلال مؤتمر القمة هذا. وأمل أن يكون ذلك رمزا طيبا لقيام تعاون أكبر بيننا.

أشكركم، زملائي، على إسهامكم القيم ومشاركتكم النشطة في مؤتمر القمة. وأشعر أننا أوجدنا روحا جديدة للألفية الجديدة.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): لقد وصلنا إلى ختام هذه القمة التاريخية، قمة الأمم المتحدة الألفية. وعلى مدار الأيام الثلاثة الماضية، تجمع هنا عدد لم يسبق له مثيل من رؤساء الدول أو الحكومات، مؤكدين من جديد على إيمانهم والتزامهم نحو الأمم المتحدة في سعيها إلى السلم العالمي، والتنمية، والأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين. أود أن أشكر جميع الزملاء الأعزاء على إسهاماتهم البناءة في الجلسات العامة، وأيضاً على الحوارات المفيدة التي جرت على الموائد المستديرة التفاعلية. لقد كانت هذه الموائد المستديرة ممارسة طيبة ابتدعتها الأمم المتحدة، وقد اجتازت الاختبار بنجاح. كما أتقدم بجزيل الشكر لزميلتي الرئيسة المشاركة، فخامة السيدة تارجا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا، على تعاونها وقيادتها.

ولقد أدى رؤساء الموائد المستديرة التفاعلية الأربع الكثير من العمل الممتاز، وأود أن أعرب عن تقديري البالغ لهم جميعاً، وهم دولة السيد جوه تشوك تونغ، رئيس وزراء سنغافورة؛ وفخامة السيد ألكسندر كواسينفسكي، رئيس جمهورية بولندا؛ وفخامة السيد هوغو شافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا؛ وفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر. إن العروض الموزعة التي قدموها هنا، تبرز

ختاماً، أشكركم جميعاً مرة أخرى على هذه الفرصة التي أتيت لي للمشاركة في رئاسة قمة الألفية التاريخية، ولتعاونكم الطيب من أجل عالم متحد ومتحرر من كافة الولايات الاجتماعية والمعاناة البشرية، في نهاية الأمر.

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن الممثلين إلى الوقوف والتزام دقيقة صمت للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت للصلاة أو التأمل.

اختتام القمة

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أعلن اختتام قمة الألفية للأمم المتحدة.
رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠

مستقبلية، وينطوي على مدلولات بعيدة الأثر لجميع شعوب العالم.

إلا أن شعوب العالم تريد أن تعرف ما الذي سيأتي بعد هذه القمة الفريدة. فالإعلان في حد ذاته لن يضع خبزاً على موائدهم، أو يشفي المرضى، أو يحد من انتشار وباء الإيدز، أو يوقف الحروب، أو يقضي على الفقر وعبء الديون، أو يعزز الاحترام لحقوق الإنسان أو يضمن حقهم في التنمية. لذا، فإننا لا يسعنا أن نغادر هذا المكان عائدين إلى بلداننا وأن نستأنف أشغالنا كالمعتاد. إننا كرؤساء دول أو حكومات لدينا الولاية والمسؤولية فرادى وجماعات، لاتخاذ خطوات شجاعة لمساعدة الشعوب لكي تساعد نفسها. وعلينا أن نتصرف الآن بترجمة التزاماتنا إلى أفعال. لقد حان وقت المزج بين رؤيتنا والتزاماتنا المتجددة والموارد المتزايدة للأمم المتحدة بطريقة هادفة حتى يستنى لها أن تمضي قدماً. وعلنا أن نفي بوعودنا بإقامة عالم أفضل، وأكثر سلماً، وأوفر رخاء وعدلاً للجميع. لقد دقت ساعة العمل الآن.